الفصل السادس

التطورات والتغيرات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي

منذ أزمة الكساد العالمي الكبير 1929 – 1939

وأزمة الكساد التضخمي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

والأزمة الاقتصادية المالية عام 2007 وحتى الآن

مقدمة

أولاً: الرأسمالية بين تغير دور الدولة وانهيار الاشتراكية ... وسيادة الديمقراطية

ثانياً: الصراع العالمي علي القمة الاقتصادية

ثالثاً: أنماط تقسيم العمل الدولي والشركات الدولية النشاط، وتطور التكنولوجيا الحديثة.

رابعاً: تطورات العمالة .. والبطالة، وتوزيع الدخل في الاقتصادات الرأسمالية.

خامساً: التطورات والاتجاهات الحديثة لأسعار المواد الأولية، والأساسية، والبترول.

سادساً: حرب العملات.

مقدمة:

تغيرت بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خاصة خلال حدوث فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، فهي أساساً فترة التغير والتطورات، من تدمير وهدم، إلي إقامة وبناء.

ونعني بالبنيوية أو الهيكلية Structural ، العلاقات الكامنة بين عناصر أو الأجزاء الداخلية لبناء اجتماعي ما، وهو هنا الرأسمالية كنظام اقتصادي سياسي اجتماعي.

ومنذ أزمات الاقتصاد والمال العالمية من الكساد العالمي الكبير 1929 وحتى الآن، في الاقتصاد الرأسمالي، ومنها تغير دور الدولة، وانهيار الاشتراكية، وسيادة الديمقراطية.

ونبحث كذلك الصراع علي القمة الاقتصادية العالمية، وتطور أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وظهور أنواع جديدة لتقسيم العمل الدولي، مع زيادة التركز والاحتكار الاقتصادي والصناعي ودور الشركات الدولية النشاط، ونجد أن سيادة الاقتصاد الأمريكي، بعد الحرب العالمية الثانية، هي في تنازع، خاصة بعد أزمة 2008، مع بزوغ الصين، ووجود منطقة اليورو.

كما ظهرت تطورات في العمالة، والبطالة في الاقتصاد الرأسمالي، وخاصة بتوفير تكاليف العمالة، وارتفاع معدل البطالة "الطبيعي"، وتغير العلاقات فيما بين معدلات البطالة، والتغيرات في الناتج، إلي جانب إمكانية وجود علاقات بين معدلات البطالة والتضخم.

وبحثنا وجود التضخم – كاتجاه عام – أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتنامي دور المضاربين في تحديد أسعار السلع، والمواد الأولية، خاصة مع شحه البترول.

إلي جانب وجود حروب للعملات، بما له من تأثيرات علي أسعار الفائدة والتضخم.

وبصفة عامة، مر الاقتصاد العالمي، خاصة أثناء الأزمات الاقتصادية، بعمليات إعادة مواءمة عامة بنيوية وهيكلية، علي المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية، مع تحول الهيمنة والدينامية المطلقة والنسبية من الاقتصادات الرأسمالية الغربية المتقدمة، الأقدم، إلي اقتصادات الأسواق الصاعدة خاصة في أسيا.

أولاً: الرأسمالية بين تغير دور الدولة .. وانهيار الاشتراكية .. وسيادة الديمقراطية:

منذ بداية الرأسمالية، منذ حوالي خمسة قرون، ومع اندلاع الثورة الصناعية في القرنين 18 و 19، صار ارتفاع مستويات المعيشة هو مقياس النجاح.

وباعتماد الرأسمالية علي السوق، نجحت في أن تستثمر الجشع والمصلحة الذاتية للأفراد، للأرتقاء بمستويات المعيشة، إذ أن الرأسمالية تقتضي عالماً، يكون الجشع فيه فضيلة، ويكون التاجر هو أُقرب إنسان لرضا الرب، وأن كسب أكبر قدر من المال ليس مجرد حق، وإنما هو واجب. وإن في تحقيق المصلحة الفردية، تحقيق – في نفس الوقت – لمصلحة المجتمع، عبر اليد الخفية Invisible Hand كماعبر عنها آدم سميث، وفكرة بلوغ الحد الأقصى للاستهلاك الشخصي، هي فكرة حديثة نسبياً، يرجع تاريخها لحوالي مائتي عام. وبدون هذه العقيدة، تفقد الرأسمالية معناها ويصبح النمو الاقتصادي بلا هدف.

وتشير المؤشرات طويلة الأجل في الرأسماليات المتقدمة إلي زيادات في الناتج القومي الإجمالي للفرد علي المدى الطويل، لحوالي 150 عاماً من عام 1870 حتي عام 2014، كما في الجدول التالي :

جدول ( )

مؤشرات متوسط الناتج القومي الإجمالي للفرد في الرأسماليات المتقدمة وروسيا علي المدى الطويل 1870 / 2014 (بالألف دولار سنوياً)

السنة / البلد	1870	1913	1950	1996	2014
فرنسا	1858	3452	5221	18207	43550
ألمانيا	1913	3833	4281	19622	47350
ايطاليا	1467	2507	3425	16814	33700
المملكة المتحدة	3263	5032	6847	17326	44330
الولايات المتحدة	2468	5330	9617	23719	57160
اليابان	741	1334	1873	19582	39140
روسيا	1023	1488	2834	4120	14820

IMF, World Economic Outlook, Supporting Studies, 2000.

P.6. إلى جانب تقارير أخرى

وتباينت معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد خلال فترات طويلة لحوالي 180 عاماً من عام 1820 حتي 1996 في الرأسماليات المتقدمة كما يظهر في الجدول التالي:

جدول ( )

معدلات نمو متوسط الناتج الإجمالي الحقيقي للفرد للرأسماليات المتقدمة خلال فترات طويلة الأمد (1820 – 2014)

	1820 – 1870	1870 – 1913	1913 – 1950	1950 – 1973	1973 – 1996	2014
فرنسا	0.8	1.5	1.1	4.0	1.5	0.4
ألمانيا	1.1	1.6	0.3	5.0	1.8	1.4
ايطاليا	0.6	1.3	0.8	5.0	2.1	– (0.4)
اليابان	0.1	1.4	0.9	8.0	2.5	0.3
المملكة المتحدة	1.2	1.0	0.8	2.5	1.6	2.7
الولايات المتحدة	1.3	1.8	1.6	2.4	1.6	2.4

IMF, W.E.O./ 2000. P.11 & The Economist, The World 2015.

وعلي مدي القرن العشرين شهد العالم انهيار كافة الانظمة المنافسة للرأسمالية ومنها: النازية، والفاشية، والاشتراكية.

ولكن هناك ما يزعزع أسس الرأسمالية، تتبع من تطورها الداخلي – البنيوي. فبعد أن كان المعدل السنوي للنموالاقتصادي العالمي في الستينيات 5% انخفض هذا المعدل في السبعينيات إلي 3.6% ثم تدني في الثمانينيات إلي 2.8% ثم حقق أقل من 2% عام 2014.

وخلال الفترة 1973 – 1994، لم تشهد أوروبا الغربية، إيجاد أي فرصة عمل. أما الولايات المتحدة فقد حققت 38 مليون فرصة عمل حقيقية.

وعلي مدي الخمسينيات والستينيات كانت معدلات البطالة في أوروبا نحو ضعف مثيلتها في الولايات المتحدة. وزادت في منتصف التسعينيات إلي 10.8% في أوروبا، مقارنة بـ 5.4% في الولايات المتحدة عام 1995، ثم وصلت إلي معدلات أكبر من 10% بعد أزمة 2008.

وفي الولايات المتحدة، ورغم ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم، بمعدل 36% بين 1973 و 1995، فإن القيمة الفعلية للأجور – بالساعة لطبقة القاعدة من العاملين (وهم الذين ليس لهم مرؤوسين) قد انخفضت بنسبة 14%. وكانت كافة الزيادات في المكاسب علي مدي الثمانينيات من نصيب الشرائح العليا حتي نسبة 20% من المجتمع. واستأثر الـ 1% المتربعين علي قمة المجتمع بـ 64% من هذه الأرباح.

وفي اليابان أنهار مؤشر (نيكي) من 38916 نقطة في ديسمبر 1989، إلي 14309 نقطة في 18 أغسطس 1992. وهو انحدار يفوق في قيمته الحقيقية، الهبوط الذي تعرضت له البورصة الأمريكية فيما بين 29 – 1932.، مما أدي إلي

ركود الاقتصاد الياباني. ففي عام 1994 كان الإنتاج الصناعي الياباني أقل بنسبة 3% عنه في عام 1992.

وهناك تغيرات بنيوية اقتصادية – سياسية في مسار الرأسمالية في العصر الحالي، منها:

(أ) زيادة نصيب الدولة في الاقتصاد الرأسمالي وتغير دور الدولة:

إذ يقول البعض أن حجم الدولة في الأنظمة الرأسمالية يزداد باستمرار.

ويظهر الجدول التالي زيادات نسب النفقات الحكومية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي في بعض الدول الرأسمالية، عبر فترات طويلة من الزمن لأكثر من 130 عاماً لتبيان ذلك:

جدول ( )

% نسب النفقات الحكومية في الدول الغربية المتقدمة علي المدى الطويل للناتج القومي الإجمالي (1870 – 2009)

	1870	1913	1920	1937	1960	1980	1990	2000	2005	2009
بريطانيا	9.4	12.75	26.2	30.0	32.2	43.0	39.9	36.9	40.9	47.2
فرنسا	12.6	17.0	27.6	29.0	34.9	46.1	49.8	51.6	53.4	56.0
ألمانيا	10.0	14.8	25.0	34.1	32.4	47.9	45.1	45.1	46.8	47.6
ايطاليا	13.7	17.1	30.1	31.1	30.1	42.1	53.4	46.2	48.2	51.9

اليابان	8.8	8.3	14.8	25.4	17.5	32.0	31.3	37.3	34.5	39.7
الولايات المتحدة	7.3	7.5	12.1	19.7	27.0	31.4	33.3	32.8	36.1	42.2
متوسط الدول الغربية المتقدمة	10.4	12.7	18.4	23.8	28.4	43.8	44.7	43.2	44.1	47.7

من 1870 – 1937 الحكومات المركزية

من 1960 – 2009 الحكومات الكلية

المصدر: Economist: Taming Leviathan, Special Report.

وتجاوز الدين القومي في الولايات المتحدة من 712 بليون دولار عام1980، إلي 2 تريليون دولار عام 1988، وتجاوز الدين إلي 14.3 تريليون دولار في عام 2011. وتجاوزت النفقات الكلية في موازنة الحكومة الأمريكية لعام 2012، مبلغ 3.7 تريليون دولار، وتجاوز العجز فيها 21 بليون دولار[1].

وبعد كل حرب تقريباً ينتخب الأمريكيون رئيساً منتمياً للحزب الديمقراطي يعمل علي تخفيف ميزانية الدفاع والدين العام، وهو ما حدث مع كارتر وكلينتون وأوباما. ولكن هذه المرة ونتيجة الأزمة الاقتصادية، وبالرغم من الانسحاب من العراق لم يتمكن أوباما من تخفيف عجز ميزانية الدين العام، ولكن بالعكس، ازداد الدين

[1] Farid Zakaria, Time: August 15, 2011. PP. 13 – 15.

وتعدي 100% من الدخل القومي أي 16 تريليون دولار عام 2012، بعد أن كان أقل من 50% في أواخر عهد كلينتون، وبلغ العجز 5 تريليون دولار زاد إلي 10 تريليون دولار في نهاية عهد بوش الابن.

ويقول "وارين دين" أستاذ القانون بجامعة جورج تاون في مقال له بصحيفة " واشنطن تايمز" في 2012/12/18 بأنه " عندما تنقضي ولاية أوباما الثانية فإنه سيخلف ديناً يناهز 20 تريليون دولار، ومع الجيل القادم فإنه سيرث بلداً مفلساً يعاني من ديون تبلغ 40 تريليون أو يزيد، وعندها سيتحول الحلم الأمريكي American Dream إلي كابوس مظلم كئيب.

والجدول التالي يبين الدين الحكومي كمنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم 2008 إلي 2011 (%)

جدول ( )

الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة والصاعدة (%)

	2008	2009	2010	2011
العالم	57.6	76.7	67.0	69.3
(منها) الدول المتقدمة	79.4	91.5	96.8	101.9
الولايات المتحدة	71.2	84.5	91.2	98.3

منطقة اليورو	69.7	79.1	85.4	87.9
فرنسا	68.3	79.0	82.4	84.8
ألمانيا	66.3	73.4	83.2	82.3
ايطاليا	106.3	116.1	119.0	120.6
انجلترا	52.0	68.3	77.1	82.9
اليابان	195.0	216.3	220.4	233.2
أسبانيا	39.8	53.3	60.1	67.5
اليونان	110.3	126.8	140.2	00
الدول الصاعدة (منها)	53.3	36.7	35.3	34.6
الصين	17.0	17.7	17.0	16.5
الهند	74.3	74.0	68.1	66.2
روسيا	7.9	11.0	11.7	11.4
البرازيل	70.7	67.9	66.1	65.6

IMF, Fiscal Monitor, June 2011.

في الدولة الرأسمالية الكينزية، نجد أن للدولة وظيفة اقتصادية، 1% وهي موازنة الدورة الاقتصادية، عن طريق الموازنة العامة (التمويل بالعجز أو الفائض) أو عن طريق التخطيط، خاصة التأشيري، للدول الرأسمالية، كما أن هناك اجراءات اقتصادية أخري قد تتخذها الدولة في الرأسمالية، وهي قيادة الاستثمارات والطلب الكلي، وتخفيض الائتمان، والأسعار، والدعم، الاقتراض العام، إعادة توزيع الدخول، سياسات التوظيف، والتجارة الداخلية والخارجية .. الخ.

وبالتالي فإن ميكانيزم سوق المنافسة الكاملة، قد اختفي، في الدولة الرأسمالية الاحتكارية الحديثة، وهي بذلك تحقق عدة أهداف منها[1]:

– تقوية التنافس القومي، عن طريق تنظيم كتل أو اتحادات اقتصادية إقليمية أو دولية.

– يطور الاستهلاك العام الغير منتج (صناعة الأسلحة، واستكشاف الفضاء).

– يوجه عبر سياسة بنيوية، رأس المال نحو القطاعات المهملة، عبر ميكانيزم مستقل عن جهاز السوق.

– يحسن البنية الغير مادية مثل تقدم العلوم، الاستثمارات في البحث العلمي والنشاطات القائدة، وبراءات الاختراع.. الخ.

– يزيد من القوي المنتجة التي تمثل العمل الإنساني مثل نظام التعليم العام، والفني والتدريب وإعادة التدريب.

– يستوعب النتائج الاجتماعية التي تنبع من الإنتاج الخاص، مثل مساعدة العاطلين، الضمان الاجتماعي، مشاكل البيئة.

---

[1] Habermas, op.cit. pp. 55-56. .

وتحتاج مسألة ضمان الدولة لأرباح الاحتكارات إلي توضيح خاص. إذ أن مجالات التسويق والصادرات، كفت بعد الحرب العالمية الثانية عن أن تعبر نسبياً عن دورها كصمام أمان. لذا فإن فائض رؤوس الأموال في بعض القطاعات (والبلدان) يترافق مع نقص في رسملة (وتخلف) قطاعات وبلدان أخري. ومن جهة أخري يتطلب التقدم الفني توظيف رؤوس أموال، متزايدة الحجم، بينما يقل في ظروف الأزمة، الاستثمار المربح لمدة طويلة من الزمن.

وفي هذا المأزق تلجأ الاحتكارات أكثر فأكثر إلي الدولة، لتحصل عن طريق تدخلها في الاقتصاد علي ما لم يعد في وسع السوق الحر أن يوفره لها، وهكذا تصبح الدولة الرأسمالية الضامن الأساسي لربح الاحتكارات عن طريق الأساليب التالية[1]:

(أ) تأخذ الدولة علي عاتقها قطاعات أساسية غير مربحة، وهذا يؤدي إلي انخفاض أسعار بيع الطاقة أو المواد الأولية الأساسية الذي يسمح بدوره بتخفيض سعر التكلفة، وزيادة الطاقة التنافسية، وارتفاع معدل ربح صناعة المنتجات الثقيلة مثل الآلات، الأجهزة الكهربائية ووسائل النقل.. الخ.

(ب) تعويم المنشآت الرأسمالية الواقعة في أزمة، وإلغاء تأميم المنشآت التي أممت يوم كفت عن أن تكون رابحة.

(ج) تسليم الاحتكارات أملاكاً عامة أو منشآت مبنية بأموال عامة.

(د) مساعدة مباشرة أو غير مباشرة ممنوحة للمنشآت الخاصة، مثل الإعفاء من الضرائب ومزايا ضريبية أخري، الممنوحة من قبل الحكومات إلي المنشآت الخاصة.

---

[1] ارنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، ص ص 3، 2 ، 296.

وبالتالي أصبح هناك اندماج كبير بين الدولة وبين الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية. وفي الولايات المتحدة أصبح هذا الاندماج بين الدولة والاحتكارات ذروته. فمعظم السياسيين الذين يشكلون مناصب حساسة في الاقتصاد منذ سنوات طويلة هم من كبار رجال الأعمال. وكذلك الأمر في بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

وفي أوقات الأزمات الاقتصادية يثور التساؤل هل يقل دور الدولة في الحياة الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة أم يزيد؟.

لا شك أن الإجابة علي هذا التساؤل يجب أن تكون علي ضوء الاتجاهات في الإدارة الاقتصادية خاصة لريجان وتاتشر وشعبوية مثل ترامب، فهي اتجاهات محافظة جديدة (Neo – Conservatism)، تريد أن ترجع عن دولة الرفاهية الكينزية وبالتالي تكف عن تدخل الدولة بطريقة واسعة النطاق. وأن كان الأمر فيما يتصل بالاحتكارات الكبير يظل كما هو. بل هناك مزيداً من الطلبات الصناعية خاصة علي الأسلحة ومعدات الفضاء والالكترونيات .. الخ.

علي أن هناك تساؤل آخر، هو دور الدولة الذي لعبته في السابق لمنع التحركات الدولية القصيرة الأجل في الاقتصاد. ويجرنا هذا التساؤل آخر هو كيفية تدخل الدولة لمنع التحركات الدورية طويلة الأمد والركود طويل المدي في الاقتصاد الرأسمالي في الدول المتقدمة؟

إن ما فعلته حكومة ريجان هو اتهام إجراءات حكومات الرفاهية والسياسات الكينزية، المتبعة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بأنها السبب في أزمة الكساد التضخمي، وبالتالي الدعوة إلي كف الدولة عن التدخل في الاقتصاد في إطار تنافسي بالموجة الجديدة للمحافظين.

ب- أنهيار الاشتراكية:

أدي انهيار الاشتراكية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلي دخول حوالي 2 مليار فرد إلي العالم الرأسمالي.

وقد تفتت الاتحاد السوفيتي إلي دول عديدة وتغير فيها نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث:

– شهد السكان في ثلث العالم، الذي كان اشتراكياً، تغيراً جذرياً في النمط اليومي لحياتهم.

– وعليهم تحمل بعض المخاطر مثل، البطالة واحتمال انخفاض أجورهم، أو ارتفاعها.

– القيام ببعض الأنشطة، مثل البحث عن صفقات أو سكن، أو بدء مشروعات جديدة.

– سحب بعض الايجابيات، مثل الجودة العالية للسلع، البضاعة الحاضرة، الرعاية المجانية للأطفال، الدعم الحكومي للفنون، مجانية التعليم، والتأمين الصحي.

وبالمقارنة في مستويات الأجور، كان خريج المدارس الثانوية في أمريكا يتقاضى 20 ألف دولار سنوياً عام 1990. بالمقارنة بالعامل الصيني، ذو التعليم الأفضل، والذي يعمل لـ 29 يوماً في الشهر (11 ساعة في اليوم)، مقابل 35 دولاراً في الشهر، أي يتقاضى الصيني 420 دولاراً في السنة أي حوالي 2% فقط من مستوي أجر العامل الأمريكي، بنفس، إن لم يكن بكفاءة أعلي، وساعات عمل أكثر.

وبالمثل هناك العلماء والمهندسين والأطباء والأساتذة والمدرسين ... ذوي كفاءات أعلي ومرتبات وأجور أقل. وبالتالي فقد زاد مصدر تزويد العالم الرأسمالي بالعمالة المتعلمة، بكفاءة عالية، وأجور أقل.

وتعتمد روسيا حالياً علي الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، وعلي العمالة العلمية، أما الصين فإن تأثير ما هو علي الصناعات المعتمدة علي المهارات المتوسطة والضعيفة.. مثل المنسوجات والأحذية والأجزاء الإلكترونية.. ويؤثر كل ذلك علي الوظائف في العالم الصناعي الغني.

ج- الديمقراطية والرأسمالية:

هناك حالياُ ثلاثة نماذج للرأسمالية[1]:

(1) الرأسمالية الليبرالية الأنجلو – سكسونية الجديدة، التي تطلق العنان للسوق تحت قيادة الولايات المتحدة، وريثة الاستعمار البريطاني. وهي الدولة الليبرالية الجديدة Neo – Liberalism وهي تعني إعادة صياغة وظائف الدولة، بانسحابها من توجيه وإدارة الاقتصاد القومي وعدم تملكها لأدوات الإنتاج وخصخصة القطاع العام، وإلغاء الدعم الحكومي، وتقليص الإنفاق الحكومي والعام، والفتح الكامل لأسواق السلع ورأس المال، وترك الأسواق للتصحيح الذاتي، دون تدخل الدولة، وساد ذلك فيما اتبعه كلاً من عهدي تاتشر في بريطانيا وريجان في الولايات المتحدة، في ثمانينيات القرن العشرين.

(2) نموذج رأسمالية الدولة (الحانية) Timocracy وهو نموذج لرأسمالية ذات دور يضمن بعض التوازن في توزيع الثروة والدخل. وكذلك للحد من تقلبات النمو في الدورة الاقتصادية.

(3) نموذج لرأسمالية الدولة التوجيهية، الساعية إلي إفادة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في المجتمع القديم، مثل نموذج الرأسمالية اليابانية.

---

[1] د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص ص 307 – 308.

وفي كل تلك الدول الرأسمالية تختلف فيها الديمقراطية عن الرأسمالية. إذ تقوم الديمقراطية علي المساواة التامة بين الناس في القوة السياسية. بينما تعطي الرأسمالية الحق للأقوى اقتصادياً، وأن يقضي علي الضعيف، ويعد مبدأ "البقاء للأصلح"، وعدم التساوي في القدرة الشرائية أساس كفاءة أداء الرأسمالية.

وفي المجتمعات الديمقراطية – الرأسمالية تستمد القوة من أحد مصدرين، هما الثراء و / أو الوضع السياسي، ويمكن للرأسمالية أن تتكيف مع توزيع متساو للقدرة الشرائية، وبدخول متساوية بين الناس. أو مع توزيع متفاوت لهذه القدرة، حيث تستحوذ قلة علي كل ما يزيد من الدخل القومي، علي الحاجة الملحة لبقاء سائر المواطنين، وهنا يمكن للنظام الإنتاجي الرأسمالي أن ينتج مجموعات مختلفة من السلع لإرضاء جميع الأطراف.

ومن الناحية الأخري فإن الرأسمالية توجد تفاوت كبيراً في الدخول والثراء. التي تتيح الفرص للبعض لكسب الكثير من المال والبعض لا. وما أن يتحقق الثراء تتضاعف فرص الكسب وتراكم الأموال.

وفي المنحني المعتدل لقياس المواهب البشرية، وإذا كان هذا المنحني هو أساس توزيع الدخول والثروات، بشكل متساوي، بما يكفل التعايش مع الديمقراطية. ولكن تسفر اقتصاديات السوق عن توزيع للدخول يبعد عن إحصائيات السمات والمواهب البشرية. وحتى إذا بدأ المجتمع بتوزيع متساوي في القدرة الشرائية بين الأفراد، سرعان ما ستؤدي اقتصاديات السوق به إلي تحويل المساواة إلي تفاوتات.

والثروات الكبرى لا تتكون عن طريق التوفير بأسعار الفائدة المتداولة في السوق. فلو وضع مبلغ 100 ألف دولار في حساب توفير مع إضافة العائد إلي أصل المبلغ في كل موعد مستحق، لصار رأس المال بعد 40 سنة 238.800

دولار، طبقاً لمتوسط سعر فائدة يبلغ 2.2%، وذلك في البنوك الأمريكية والأوروبية، أما طبقاً للبنوك المصرية والعربية، فيبلغ العائد إلي أكثر من 300% في نهاية مدة حساب التوفير لمدة 10 سنوات.

وقد تغيرت الرأسمالية المفرطة أو المتوحشة الموغلة Hyper or Super Capitalism في اقتصاديات السوق، إلي رأسمالية تعطي بعض الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، مثل التعليم محدود التكاليف، التأمين وإعانات البطالة، مع فرض ضرائب تصاعدية علي الأثرياء للحد من الفوارق في الدخول.

وبالرغم من أن البعض مثل (فرانسيس فوكوياما) قد قال باعتبار النظام الرأسمالي كنهاية للتاريخ، إلا أن هناك عوامل تؤثر علي قدرة الرأسمالية علي الاستمرار في المدى الطويل، ومنها[1]:

– ضعف النظام المالي العالمي، مما يؤدي إلي تصاعد مخاطر تكرار الأزمة العالمية لعام 2008.

– انهيار نظام التجارة العالمي بسبب مشاكل النظام المالي العالمي وعدم الاستقرار السياسي.

– تزايد التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع الواحد والدول والأقاليم المختلفة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة، مما يؤدي لظهور الحركات السياسية الشعبوية.

– تزايد الهجرات عبر الحدود الوطنية.

– تدهور البيئة بسبب زيادة معدلات التصنيع.

---

[1]Joseph L. Bower, Herman B. Leonard & Lynn S.Paire, " Global Capitalism at Risk", Harvard Business Review, Sept. 2011, pp. 105 - 112.

- عدم سيادة القانون وانتشار الفساد.
- تراجع الخدمات الصحية والتعليمية.
- صعود رأسمالية الدولة، في دول مثل الصين وروسيا.
- الحروب والتطرف والإرهاب.
- انتشار الأوبئة والأمراض.
- تدهور فاعلية المؤسسات الحاكمة علي المستوي القومي والدولي.

ثانياً: الصراع العالمي علي القمة الاقتصادية:

خلال القرن 18 كانت آسيا تهيمن علي الاقتصاد العالمي، وبلغت حصتها من الناتج الإجمالي العالمي حوالي 62% منها الصين والهند فقط 50% من الناتج الإجمالي العالمي. بينما كان نصيب الغرب 23% فقط من الناتج الإجمالي العالمي. وانعكس ذلك الأمر في عام 1950 حيث بلغ نصيب الصين والهند حوالي 10% من الناتج الإجمالي العالمي.

وقد حدثت فيما بين عامي 1870 – 2006 أكثر من 255 حالة ركود في الاقتصادات الرأسمالية الغربية، وتم التغلب علي ثلثي حالات الركود في عام واحد، في حين استمرت 33 حالة ركود لأكثر من سنتين، أهمها الكساد الكبير من عام 1929، والركود الكبير بداية من عام 2007 / 2008.

وعشية الحرب العالمية الثانية في عام 1939، أنتجت أربعة بلدان هي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا 71% من المنتجات الصناعية في العالم. كما أنتج 11 بلداً فقط حوالي 90% من السلع الصناعية في العالم.

وكان الأمر منقسماً ما بين المركز Center للاقتصاد العالمي، ويتولى تصنيع السلع الصناعية وتصديرها إلي المحيط Prephery، وتقوم بتصدير المواد الخام الغذائية، وتعتبر سوقاً للسلع الصناعية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهر نظام عالمي جديد، حيث وجد الغرب في مواجهة الكتلة الاشتراكية. وكانت الولايات المتحدة تنتج 27% من الناتج الإجمالي العالمي عام 1950.

في عام 1989 انهار الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية. وسارت الصين علي طريق السوق الاشتراكية عام 1979، وفيه يحدد السوق الطلب، وتحدد الدولة العرض. وتطورت الأمور إلي صعود آسيا، باعتبارها المنطقة الأكثر دينامية، في النمو الاقتصادي في العام.

وقد كانت الهيمنة الأمريكية تترجم السيطرة الاقتصادية والعسكرية الذي شهدته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بأن تتصرف في العالم الرأسمالي كدولة أرقي من الدول الأخري. خاصة فيما يتعلق بالسيطرة العسكرية والمالية، وقد تكامل مع تلك السيطرة إنشاء المؤسسات الدولية المرتبطة بشكل أو بآخر بالهيمنة الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .. الخ. مما سمح بتحقيق إعادة إنشاء السوق العالمي، والتوسع الدولي لرؤوس الأموال ونشر (التايلورية) و (الفوردية) في العالم. وقد صاحب ذلك حرية الصرف بالدولار بسعر ثابت. مما جعل الدولار العملة الأم في العالم، وأساس التعاملات التجارية والمالية والنقدية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة لا علي السيطرة التجارية، كان الأمر في عهد الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، بل اعتمدت علي

الاستثمارات المباشرة. وقد زادت الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلي حد كبير مما سبب التمويل السريع للعمليات الصناعية والتجارية والمالية الأمريكية.

وقد كانت السنوات الأولي من 1947 إلي 1957 لتكريس النظام الجديد، والسنوات العشر التالية شهدت نمواً سريعاً في الاستثمارات الأمريكية الخارجية في معظم دول أوروبا الغربية واليابان، وإلي حد أقل في مجموعة من البلدان الأقل تطوراً مثل المكسيك، البرازيل، أفريقيا الجنوبية، كوريا الجنوبية.

وبين عامي 1968 و 1973 فإن الأزمة النقدية العالمية، والهزيمة العسكرية للولايات المتحدة في فيتنام، قد خلقتا الظروف لهدم أو لتغيير راديكالي في آليات السيطرة الأمريكية الصريحة.

ومنذ بداية الستينيات فإن العديد من دول أوروبا الغربية قد بدأت في أن تضع تحت التساؤل اتفاقية (بريتون وودز)، والتي كرست الدولار كعملة العملات في العالم. وقد انتهي ذلك في عام 1967، بأتفاق لخلق وسيلة نقدية جديدة هي حقوق السحب الخاصة، وقد قررت الولايات المتحدة في أغسطس 1971 عدم قابلية تحويل الدولار رسمياً إلي ذهب.

وهذا الضعف السياسي للولايات المتحدة، علي السوق العالمية للنقد لم يتبعه خلق قوة دولية أخري قادرة علي تنظيم حركة السيولة، وأظهرت الأزمة النقدية بجلاء وجود قوي في السوق الدولية أصبحت مستقلة.

ومن ناحية أخري فإن أزمة الطاقة والتي نشبت بالارتفاع المفاجئ لأسعار البترول ابتداءاً من عام 1973، وقد كان الطلب علي البترول غير مرن مما سبب أزمة حقيقية نتيجة أشكال الاستهلاك للبترول خاصة في الولايات المتحدة. وقد أكدت

أزمة البترول أزمة السيطرة الأمريكية، فمن ناحية بينت الأزمة سهولة حرمان دول المركز الرأسمالية من كل تدفق بترولي.

ومن ناحية ثانية، اشتدت الأزمة النقدية، حيث اشتركت في خلق الضغوط التضخمية بارتفاع أسعار البترول، وبتوفير رؤوس الأموال تساعد علي المضاربة في السوق النقدية العالمية مما خلق في النهاية ابتداءً من عام 1973 فوضي نقدية عالمية.

وعلي ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية، تميزت بأزمة الهيمنة الصريحة للولايات المتحدة. وأن تلك الأزمة أمكن التمييز بين فترتين تبدأ الأولي من عام 1967 حتي 1973 بالأزمة النقدية العالمية. ثم الأخري من عام 1973 حيث أحلت السيطرة الصريحة للولايات المتحدة علي العلاقات المالية والعسكرية للعالم الرأسمالي، بلعبة حرة من قوي السوق.

علي أية حال لازالت الولايات المتحدة تتمتع بموقع مسيطر في الاقتصاد العالمي، ويبلغ حجم ناتجها بنحو 13.1 تريليون دولار من إجمالي الناتج العالمي البالغ نحو 60.2 تريليون دولار بنسبة 21.7%، وحققت ألمانيا 2.7 تريليون دولار، بريطانيا تريليونا دولار، وفرنسا 1.9، وايطاليا 1.7، أسبانيا 1.2، وكندا 1.2 تريليون دولار تقريباً.

وبالتالي تبلغ حصة الدول الصناعية السبع الكبري نحو 23.8 تريليون دولار بنسبة 40% من إجمالي الإنتاج العالمي، والجدول التالي يبين تطور حجم الاقتصاد الأمريكي في العالم من عام 1995 – 2014

جدول ( )

تطور حجم الاقتصاد الأمريكي في العالم واتجاهه للانخفاض النسبي (%)

البيان	1995	2000	2005	2014
% الناتج المحلي الأمريكي للعالم	24.7	30.6	27.5	16
% الصادرات الأمريكية إلي العالم	12.6	13.7	10.1	9.9
% الواردات الأمريكية من العالم	14.2	18.5	15.7	00
% نصيب أمريكا الاستثمارات الأجنبية الواردة	17.6	21.2	10.4	00
% بورصة نيويورك إلي بورصات العالم	33.00	37.3	32.3	00

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، سنوات مختلفة.

وقد أدت الأزمة العالمية إلي مراجعة بعض الأفكار عن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة. من تلك الأفكار أنه من أوائل الثمانينات، عندما انتخب رونالد ريجان رئيساً، كانت هناك أفكاراً اقتصادية تعتمد علي نظرة معينة للرأسمالية، قوامها أن الضرائب المنخفضة والقيود الحقيقية، والحكومة الصغيرة ستحفز النمو الاقتصادي.

وعلي الصعيد الدولي، ترجمت ثورة ريجان إلي "إجماع واشنطن" Washington Consensus، الذي حثت واشنطن بموجبه، وكذلك المؤسسات التي تقع تحت سيطرتها، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، البلدان النامية علي تحرير اقتصادها. وينتمي اجماع واشنطن إلي الليبرالية الجديدة، وعلي سيادة السوق الحرة، والتجارة الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع.

وتقوم فلسفة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي علي إجماع واشنطن بشأن السياسات التي يجب أن تتبعها الدول النامية، والتي في موضع صعوبات وأزمات اقتصادية أو مالية، والتي تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي، مع توافق مع الفلسفة النيولبرالية، ويتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

- تضبيط Regulation النظم المالية.

- إعادة توجيه النفقات العامة، نحو الاستثمار في التعليم والصحة والبنية الأساسية.

- الإصلاح الضريبي بتوسيع قاعدة الضريبة.

- تحديد معدلات الفائدة، علي أساس السوق.

---

(1) A.P Thirlwall, Growth and Development, with Special Reference to Developing Countries., Palgrave Macmillan, N.Y. 7th ed. P.p. 715 – 722.

- معدلات تنافسية للتبادل.

- تحرير التجارة والاعتماد علي التعريفات الجمركية المعتدلة، بدلاً من القيود الكمية.

- فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- خصخصة مؤسسات القطاع العام.

- إزالة العوائق أمام المنافسة الحرة.

- الأمان التشريعي لحقوق الملكية.

ويعد إجماع واشنطن، موضع شك ونزاع في فائدته للدول النامية التي تحتاج للمساعدة والعون الاقتصادي.

وفي عهد ريجان، حصل مفهوم إزالة القيود المالية، علي الدعم من المؤسسات المالية الأمريكية وإزالة القيود وهي التي أدت إلي ابتكار مشتقات مالية جديدة، مثل الأسهم المدعومة بقروض، وهي السبب الأساسي للأزمة الحالية[1].

وكانت فلسفة ريجان الاقتصادية هي أن أي تخفيض ضريبي سيحفز النمو، وستحصل الحكومة علي أموال أكثر في النهاية، وقد أدت التخفيضات الضريبية في عهد ريجان إلي عجز كبير، وأدت التخفيضات في عهد بوش في أوائل القرن 21 إلي عجز أكبر.

ويقول جورج سورس، المالي والمضارب العالمي، بأن الأسواق لا تميل إلي التوازن، لذلك لا يكفي فرض قيود علي تدفق الأموال، بل يجب الاعتراف بأن

---

[1] فرانسيس فوكوياما– News Week: انهيار الاقتصاد الأمريكي – 14 أكتوبر 2008.

الأسواق عرضة للانهيارات، وعلي المستثمرين أن يحرصوا علي الا تكون هذه الانهيارات حادة جداً.

ويذكر جورج سورس أن انهيار نموذج العولمة وإزالة القيود، هوما سبب الأزمة الحالية في الأساس، "نحن نشهد الآن النهاية لهذه الإيديولوجية"، ويضيف سورس، " إن المستقبل سيكون أكثر تساهلاً، وأقل تركيزاً علي المضاربة، وينتظر أن يولد وتفرض المزيد من القيود علي القروض، نحن في خضم عملية ضخمة لتخفيض الديون".

ويضيف المقال أنه 'في خلال السنوات الـ 20 الماضية التي سادت بها إزالة القيود وتحرير النظام المالي، شهدت حقبة وصلت فيها ديون البنوك إلي نسب قياسية بلغت 33 إلى 1 في بنك "مورجان" و 28 إلي1 في "جون مان ساكس" "وميريل فينش"، عندما ازدادت أعداد الأسهم المعقدة مثل المؤسسات المالية المدعومة بالقروض السكنية لرفع أرباحها إلي مستويات قياسية الآن وبعدما أصبحت القيود أكثر صرامة، علي هذه البنوك، ستتقلص ديونها وكذلك أرباحها".

ويقول "استيفن روش" رئيس مورجان استانلي في أسيا "ما يجب أن يتأثر في النهاية من هذه الأزمة هو إدارة أكثر حكمة لرؤوس الأموال ومشتقات مالية ومؤسسات أكثر شفافية. وبالتالي نظام يتماشى بشكل أفضل مع الاقتصادات الحقيقي الذي كان يفترض تحديه أولاً. النظام المالي ابتعد كثيراً عن روابطه بالاقتصاد الحقيقي".

ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وإثر سلسلة من التغييرات القانونية والتكنولوجية، رفعت القيود علي النمو، وعلي إمكانية جني الأرباح التي كانت مفروضة علي المؤسسات المالية. فقد سمح لصناديق التقاعد بالانتشار في أسواق

الأوراق المالية، وأصبح بإمكان السماسرة عرض جميع الأسهم في الصناديق الاستثمارية المشتركة، وسمح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج ودخول مجالات تجارية جديدة. وأدي استعمال آلات الصرف الآلية وبرمجيات الإتجار بالأسهم، إلي خلق شبكة مالية الكترونية تعمل علي مدار الساعة. وحتي عام 2005، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يملكون أسهم من 16% إلي أكثر من 50% وكما يشير روبرت ب. رايس، وزير العمل السابق في إدارة كلينتون، في كتابه Super Capitalism (الرأسمالية المفرطة)" حصل تغير جذري في نظرة الأمريكيين إلي المسائل الاقتصادية وتحول المدخرون إلي مستثمرين، وأصبح المستثمرون ناشطين" [1].

وقد تغير الاقتصاد عام 2001، مما صعب من جني الأرباح ، لكن بفضل تدني معدلات الفائدة (خفض الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة إلي 1% عام 2003 في حقبة الآن جرينسبان) بقيت القروض سهلة المنال. وأدي تدني معدلات الفائدة أيضاً إلي ازدهار سوق المشتقات المالية القائمة علي القروض، أي الأوراق المالية التي تشكل مزيجاً علي القروض، التي تسبب بالأزمة الحالية، فيما كان يبحث المصرفيون عن وسائل لزيادة أرباحهم في حقبة الفوائد المتدنية بين عام 2000، وفترة الذروة في صيف عام 2007، ارتفعت قيمة سوق المشتقات المالية الأساسية، من 100 مليار دولار إلي 62 تريليون دولار.

وإثر الأزمة دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي إلي "إعادة النظر في الرأسمالية". وذكرت أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، من قبل بضع سنوات كان من الشائع أن

---

[1] روبرت ب. رايس – الرأسمالية المفرطة – التحولات في قطاع الأعمال والديمقراطية والحياة اليومية. ترجمة علا أحمد صلاح. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية – القاهرة، 2011.

الحكومات ستزداد ضعفاً ، مع انتشار العولمة، ولكن الوضع كان مخالفاً. وذكر وزير المالية الألماني، بييرشتا ينبروك إن الأزمة ستؤدي إلي "نهاية أمريكا كقوة مالية عظمي".

وأظهرت الأزمة أن فكرة " ما هو في مصلحة وول ستريت، هو أيضاً لمصلحة الشعب" ليس صحيحاً، وتظهر الأزمة الحالية أن الحكومات خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا سيكون تركيزها علي الداخل، لأن مواطنيهم يطالبون بأن تكون الموارد مركزة علي المشاكل الداخلية"[1]، فقد ورث أوباما عجزاً في الميزانية يقدر بتريليون دولار، زاد إلي 1.3 تريليون دولار مع برنامج الحوافز والتنشيط الاقتصادي. فقد كلفت خطط الإنقاذ في الولايات المتحدة 3.35 تريليون دولار، حتي ديسمبر 2008، وفي نفس الوقت تكلفت خطط الإنقاذ في أوروبا 3.36 تريليون دولار.

وبصفة عامة، اعتمد الاقتصاد الأمريكي علي القطاع المالي، علي حساب القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية. إذ بلغت أرباح البنوك فيها 30% من كل إجمالي الأرباح التي ذكرتها S&P 500 Companies[2].

ونجد أن خفض معدلات الفائدة، لم يستفد منه الاقتصاد الأمريكي، ولم يخفض تكلفة مخاطر رأس المال. ذلك أن طيلة ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين، أدي تقليص معدلات الفائدة، إلي خفض رأس المال، الأمر الذي كان يستحث الإنتاج.

---

(1) أنظر: روجر التمان، الانهيار العظيم 2008: انتكاسة جيو – سياسية للغرب، قراءات استراتيجية – السنة 14– العدد 2 – فبراير 2009.

(2) F.P الطبعة العربية، هيلين فير، الاحتياطي الاتحادي، نوفمبر 2011 – ص ص 52 – 53.

لكن منذ عام 2000، ارتفعت تكلفة مخاطر رأس المال، علي الرغم من الهبوط الحاد في معدلات الفائدة، كان العائد في عام 2011، أكثر ثلاث مرات من حصيلة سندات الخزينة لعشر سنوات.

وبالتالي فإن هذا التطور في زيادة الاستهلاك الأمريكي، زاد النمو والإدخار الاقتصادي، ولكن في الصين!

من ناحية الصين، كانت إدخاراتها تستثمر أساساً في الأصول الخالية من المخاطر، لأن الصينيين عادة يتجنبون المخاطر، كما أن الأسواق المالية في الصين، لا تزال متخلفة، وغير محررة بالكامل.

وبالتالي اتضح أن استخدام السياسة النقدية وحدها، ليست وسيلة فعالة لتعزيز الإنتاج. ثم أن الصين، وألمانيا، لديهما تقاليد لتعزيز الاستثمارات الجديدة من خلال دعم الدولة، فدعم الحكومة الألمانية للأبحاث والتطوير، هي أربعة مرات أعلي من دعم بريطانيا. وتغري الحكومة الصينية المستثمرين بالأرض المجانية، وتصل نواحي الدعم الأخري إلي 40% من تكلفة رأس المال. ولهذا يزيد النمو الاقتصادي في الصين حول 10% سنوياً.

ويذكر المقال، أنه قبل ثلاثون عاماً، أدرك القادة الصينيون، أنه لكي تصبح الصين هامة، عليها أن تبدو أكثر مثل الولايات المتحدة، والآن جاء الوقت للأمريكيين لكي يدركوا بأنهم كي يبقوا هامين، ستيعين علي الولايات المتحدة أن تبدوا أكثر مثل الصين!

وقد أدت الأزمة أيضاً إلي تزعزع المصداقية الاقتصادية للغرب. حتي مع انهيار الاشتراكية، واضطرت الحكومات الغربية إلي القيام بتدخلات اقتصادية. مما

زعزع مذهب السوق الحرة، وصرح الرئيس الفرنسي "ساركوزي" إن مبدأ دعة يعمل، قد انتهي".

ومع وجود قوي أخري تتركز في شمال وشرق أسيا، وأبرزها الصين التي يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها 6.1 تريليون دولار، أي نحو 10% من الناتج العالمي، وحققت اليابان 4.2 تريليون دولار، وبلغ ناتج الهند 2.7 تريليون دولار، وكوريا الجنوبية 1.1 تريليون دولار، أي المجموع 14.1 تريليون دولار، أي أكثر من الولايات المتحدة ومع زيادة الدول الآسيوية الأخري مثل اندونيسيا (0.7) تريليون، وماليزيا (0.3) والفلبين مثلها أي حوالي 1.3 تريليون دولار. ويكون مجموع الدول الأسيوية الصاعدة واليابان أكثر من 4/1 الناتج العالمي المجمع البالغ 60 تريليون دولار. ويقول ريتشارد هاس رئيس مجلس الشئون الخارجية "أن القوة الاقتصادية المتنامية للدول الصاعدة يزيد من التأثير والتنافسية العالمية لهذه الدولة ونتيجة لذلك ظهور عالم "لا قطبي".

ونتيجة للخطط التنموية التي تبنتها الصين منذ منتصف الثمانينات، أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة بعد أن تعدت اليابان، في عام 2010، ومن المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي للصين عن ناتج الولايات المتحدة في فترة الثلاثين عاماً القادمة.

وقد حققت الصين أعلي معدل للنمو الاقتصادي بين القوي الكبري في العالم، تراوحت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ما بين 8% و 14% ثم استقرت خلال السنوات الأولي القرن 21 حول 10% ومال المعدل خلال الأزمة الحالية إلي التباطؤ.

وأصبحت الصين أكبر مصدر سلعي بـ 10.2% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية عام 2013، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغ نصيبها نحو 9.9% من الصادرات العالمية.

وبلغ معدل نمو اقتصاد الصين 9.30% عام 2011، ونقص إلي 7.7% عام 2012 و 2013، وإن مال معدل نمو اقتصاد الصين إلي الانخفاض فيما بعد.

وأدي انخفاض الاستهلاك في أسواق الصادرات الصينية، في الولايات المتحدة وأوروبا، بسبب أزمة 2008 وما تبعها، أدي إلي توجه الحكومة الصينية لتقوية الطلب المحلي فيها، بأتباع سياسات تحفيزية، بزيادة الانفاق علي البنية الأساسية، والطرق والسكك الحديدية. لذلك زاد الإنفاق الاستثماري من 41% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة إلي 48% عام 2009.

وفي عام 2010 وصل عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الصين إلي 44 ألف شركة ويعمل بها نحو 55 مليون عامل صيني، أي ما يوازي 16% من إجمالي قوة العمل في المدن بالصين. وارتفع اسهام تلك الشركات من نحو 2.3% عام 1990 إلي 27% عام 2010 من الانتاج في الصين.

وفي التجارة الخارجية اسهمت تلك الشركات بـ 52% من إجمالي الصادرات الصينية عام 2011، و 50% من إجمالي الواردات الصينية عام 2011 أيضاً، و 82% من الصادرات الصينية المالية النقدية عام 2010.

وقد زادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة من نحو 2 مليار دولار عام 1985 إلي 108 مليار دولار عام 2008. ثم زادت إلي 24 مليار دولار في عام 2011، وانخفضت بسبب أزمة الركود العالمي إلي 112 مليار دولار عام 2011. وكانت

هونج كونج هي المصدر الرئيسي للتدفقات الاستثمارية للصين عام 2012، أي حوالي64 % من تلك التدفقات تليها اليابان وسنغافورة وتايوان والولايات المتحدة.

ووصل إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين نحو 1.3 تريليون دولار، في الفترة من 1979، بداية السياسة الاقتصادية الجديدة إلي عام 2012.

وشكلت استثمارات هونج كونج 45% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية بالصين يليها بريطانيا بـ 9%، واليابان بـ 6% والولايات المتحدة 5% و تايوان 5%، وسنغافورة 5%، كوريا الجنوبية 4%.

وقد أثرت أزمة الركود العالمي، علي الفوائض التجارية للصين في الميزان التجاري،وهبطت من 296 مليار دولار عام 2008 إلي 45 مليار دولار عام 2010. كما بلغ فائض الميزان الحسابي الجاري للصين عام 2010، إلي 282 مليار دولار. وبالمقارنة بالاحتياطيات الرسمية للولايات المتحدة وقدرت بـ 67 مليار دولار عام 2008، بالمقابل تراكمت احتياطيات الصين الرسمية عام 2010 إلي 2700 مليار دولار. وبصفة عامة تناقص الفائض التجاري للصين للميزان التجاري في الصين، بسبب أزمة الركود العالمي، من 9% عام 2008، إلي 5% عام 2009، و 4% عام 2010، و 3% عام 2011، 2.6% عام 2012. وبالمقارنة بالاحتياطيات الرسمية للولايات المتحدة، وقدرت بـ 67 مليار دولار فقط عام 2008، وتراكمت الاحتياطيات الرسمية في الصين عام 2010، لتصل إلي 2700 مليار دولار.

كما أثرت أزمة الركود العالمي علي الاقتصاد الصيني، لتهبط معدلات النمو في الخطة الخمسية التي بدأت من عام 2011 في الصين لكي تحقق معدلات نمو (عادية) بعد عقود من تحقيق نمو 10% سنوياً، حيث أن أهدافها كالتالي:

- الحفاظ علي معدلات نمو تصل إلي 7% في المتوسط سنوياً.

- زيادة معدلات نمو الدخول.

- ترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير الطاقة الشمسية والرياح والمياه.

وبصفة عامة، ومع الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2007 / 2008، نمت اقتصاديات الشرق وجنوب آسيا، خاصة الصين، بسرعة أكبر من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

الجدول ( )

الناتج المحلي الإجمالي العالمي %

	2007	2010	2017
أمريكا الشمالية	%34	%29	%41
أوروبا	%32	%30	
شرق وجنوب شرق أسيا	%21	%27	%48.4

المصدر: World Bank سنوات مختلفة.

وبالتالي نجد أن هناك تغيرات نوعية في الاقتصاد العالمي، نتجت عن استمرار التغيرات الكمية المستمرة لمدد طويلة، منها زيادة معدلات النمو والتصدير وازدياد الفوائض المالية والتجارية لدي دول أسيا وشرق أسيا مثل الصين واليابان.

وتقدر الفاينشيال تايمز أن حصة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبري ودول البريك (BRIC) البرازيل وروسيا والهند والصين كما يلي[1]:

جدول ( )

تطور حصة الدول من إجمالي الناتج العالمي

الدول	1990	2008	2014
الدول السبع الصناعية الكبري (الولايات المتحدة – بريطانيا – ألمانيا – كندا – فرنسا – ايطاليا)	%41	%20	%13
دول البريك BRIC البرازيل – روسيا – الهند – الصين	%32	%46	%61

جدول ( )

وتقدر حجم الاقتصادات في عام 2005 كالتالي (تريليون دولار)

الصين	70	بريطانيا	7
الولايات المتحدة	39	اليابان	7
الهند	33	فرنسا	6
البرازيل	12	ألمانيا	6
روسيا	8	ايطاليا	4

[1] BRIC مصطلح صاغه جولدمان ساكس لاقتصادات العلاقات الصاعدة، وهي الأحرف الأولي من أسماء (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) وتضمنت تغيير موازين القوة الاقتصادية في العالم، وهناك محاولات توسيع عمل مصطلح BRIC ليصبح BRICM ليشمل المكسيك أو BRICI ليشمل اندونيسيا.

وقد أدت الأزمات المالية والاقتصادية، خاصة بعد أزمة 2008، في الدول الصناعية الغربية، إلي نموها أقل من الدول الآسيوية الصاعدة، في معدلات الناتج المحلي الإجمالي. وستزداد آثار تلك الأزمة خلال السنوات القادمة.

وهناك العديد من الآثار لهذه الأزمة علي الصراع علي القمة، إذ أدت العولمة إلي سرعة نقل التكنولوجيا الحديثة، وبسبب الفروق في معدلات الادخار، فهي، كما رأينا، أعلي بكثير من أسيا، عن الدول الغربية الصناعية الكبرى، حيث بلغت معدلات الاستثمار في دول أسيا الصاعدة 37% في المتوسط، مقابل من 20% – 22% في الدول الصاعدة الأخرى. مقابل 18% في الدول المتقدمة.

وبصفة عامة، تنمو الاقتصادات الصاعدة بمعدل سنوي يبلغ 3%، أسرع من معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي فإن تلك المجموعة من الدول ستنتج (3/2) ثلثي الإنتاج العالمي عام 2030[1].

وهناك تأثير الزيادات في الإنتاجية المرتبطة بالاستثمار وتطبيقات التكنولوجيا المستوردة من الخارج. كما أن العوامل السكانية لها أثرها الهام، وهي في صالح الدول الكبيرة السكان مثل الصين، حيث أغلبية السكان في عمر فتي.

وبالتالي فالعالم الآن منقسم من وجهة نظر النمو المتسارع إلي اقتصاديين، الأول: اقتصاد العالم الغني الذي يكافح في مواجهة عملية تعافي واهنة ومعدلات بطالة مرتفعة ويضم دول أوروبا القديمة والعجوز المترهلة وأمامها فترات نمو ضعيف لسنوات عديدة مقبلة.

---

[1] Le Monde, Bilan du Monde, 2011.

وبين اقتصاد ناشئ صاعد في دول أسيا وغيرها، ينمو بما يعادل أربعة أمثال سرعة العالم الأول، ويضم أيضاً دول أوروبا الحديثة مثل بولندا وتركيا إلي جانب دول الـ BRIC.

وكمثال نجد أن أسبانيا، وبعد أن كانت أقوي تاسع اقتصاد في العالم في عام 2009، تقهقرت للمركز الثاني عشر بعد عام 2010، حيث تجاوزتها روسيا والهند وكندا.

ولكن لن تفتقر الدول الصناعية الغنية، ولكنها ببساطة سوف تنمو بمعدل أقل وسيؤدي ذلك إلي تغيير في المباراة في الاقتصاد العالمي، ويظهر ذلك في الاتجاه من مجموعة السبعة G7، إلي مجموعة العشرين G20، مما يعكس إعادة الترتيب العالمي للقوي الاقتصادية.

وقد تأسست مجموعة العشرين في واشنطن في 25 سبتمبر 1999، وهي آلية غير رسمية للحوار بين مجموعة الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، تضم مجموعة الدول الصناعية السبع واثنتي عشر دولة منها البرازيل والصين والهند.

وقد اتخذت دول المجموعة في قمة لندن إبريل 2009، خطوات لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لتوفير مزيد من الموارد والقروض والمساعدات المالية المقدمة للدول الفقيرة والنامية والصاعدة، شملت تقديم 750 بليون دولار كمساعدات مباشرة و 250 بليون دولار لصندوق النقد الدولي، و 300 بليون دولار تقدم كقروض لدول الدخل المنخفض[1].

---

[1] انظر: د. عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي. كراسات اقتصادية – السنة العشرون – العدد 207 – فبراير 2011، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام، القاهرة.

وتمثل مجموعة العشرين نحو 90% من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي و 80% من التجارة العالمية، ونحو ثلثي عدد سكان العالم.

وهذا يعني الاتجاه نحو توسيع القدرات الاقتصادية خارج الدول الصناعية السبع وخلال العشر أو العشرين عاماً القادمة، فإن الاتجاهات العامة للنمو والتغيير الاقتصادي ستلعب أدواراً هامة، خاصة بالنسبة للصين والهند والبرازيل وروسيا.

ويقول تقرير لمجلة الإيكونوميست [1]، أن التحول في القوة الاقتصادية من الغرب إلي الشرق يتسارع، وسيفقد العالم الغني بعض مميزاته، وقد استمر "التحول الكبير"، بين الغرب وباقي العالم، القرنين السابقين، وهناك ارتفاع في مستويات المعيشة في الدول الفقيرة، خاصة مع استخدامها للتكنولوجيا، والمعرفة الفنية Know- How، وإتباع السياسات الاقتصادية التي جعلت من الغرب من قبل غنياً.

وتنبأ صندوق النقد الدولي، بأن الاقتصادات الصاعدة ككل. سوف تنمو بنحو أربعة نقاط أكثر من العالم الغني في السنوات القليلة القادمة. وتعتبر كلاً من الصين والهند هما أكبر الدول في الإسراع في النمو والتي تعملان للحاق بدول الغرب فقد تضاعف الناتج في الصين والهند، عدة مرات عما كان في السبعينيات. إذ زادت معدلات النمو السنوية فيهما عن 8%. وسوف تنتج الاقتصادات الصاعدة، أكثر من نصف الإنتاج العالمي، مقاسة بالقوة الشرائية (Purchasing – Power Parity) (P.P.P) [2].

---

[1] The Economist, The World Economy – Special Report, September 24th 2011, pp. 3 – 28.

[2] Purchasing – Power Parity (PPP)

=أي الإنتاج مقاس بالقوة الشرائية، هي نظرية تقول بأن معدلات التبادل بين العملات، تحدد في المدة الطويلة، بكمية السلع والخدمات التي يمكن تشتريها. وفي غياب نفقات النقل والتعريفات الجمركية، إذا كان ثمن السلع

وهناك علامة هامة في التحول في القوي الاقتصادية من الغرب نحو الشرق، هي أن المستثمرين يتوقعون المتاعب في الدول الغنية، ولكنهم يبدون واثقين بأن الأزمات في الاقتصادات الصاعدة لن تتكرر. ويري العديد أن العالم الغني هو عالم (هرم)، ومكبل بالديون، وبدون أفكار، بالمقارنة بالاقتصادات الصاعدة الشابة، المليئة بالحماس، ونري معدلات الأجور الأقل، والأكثر انضباطاً، وذوي معدلات الادخار العالية. كما أدت الأزمة الاقتصادية المالية العالمية الحالية إلي تحول التدفقات المالية، إلي الاقتصادات الصاعدة، نتيجة للأمان النسبي فيها.

وفي عام 2010، أزاحت الصين، اليابان لتصير بدلاً منها ثاني اقتصاد في العالم، علي أساس أسعار السوق الجارية، أما علي أساس القياس بالقوة الشرائية (PPP)، وهو الذي يسمح للأسعار الأقل، للخدمات الغير مسوقة، بأن تزيد في الدول الفقيرة، وعلي أساسها، فسيتجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي من عام 2016 – 2020.

وبالأسعار الجارية بالدولار، فإن إجمالي الناتج القومي الأمريكي عام 2010 كان 14.5 تريليون دولار، بالمقارنة بـ 5.9 تريليون دولار للصين.

والجدول التالي يبين تطور توزيع الأنصبة، وحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي، ويظهر فيه صعود الصين خاصة، ودول الـ BRIC بصفة عامة.

القابلة للتجارة أقل في بلد ما عن أهري، فإن التجار يمكن أن يكسبوا عن طريق بيع السلع في بلد ما، حيث هي أرخص وأن مستويات الأسعار النسبية تحدد توازن معدل التبادل. وليس كل السلع قابلة للتجارة، وحتى مع تكاليف النقل والتعريفات الجمركية للسلع، مما يعني أن الأسعار لا تحتاج لأن تكون متساوية، ولكن نفس القوي من التحكم تحدد اختلافاتهم، وهكذا تحدد الانحرافات لمعدلات التبادل من PPP. وصورة أخري من PPP تذكر أن التغيرات في معدل توازن التبادل، تحدد بالتغيرات في مستويات الأسعار النسبية. أي أن معدلات التضخم المتباينة، تؤدي إلي تغيرات في معدلات التبادل المعوضة.

جدول ( )

تطور توزيع الأنصبة وحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي بين الدول الـ 10 الأكثر أهمية %

2006		2012	
(1) الولايات المتحدة	17.38	الولايات المتحدة	17.43
(2) اليابان	6.23	اليابان	6.47
(3) ألمانيا	6.09	الصين	6.39
(4) فرنسا	5.02	ألمانيا	5.59
(5) المملكة المتحدة	5.02	فرنسا	4.23
(6) ايطاليا	3.30	المملكة المتحدة	4.23
(7) السعودية	3.27	ايطاليا	3.16
(8) كندا	2.98	الهند	2.75
(9) الصين	2.98	روسيا	2.71
(10) روسيا	2.78	البرازيل	2.32

Le Monde – Bilan du Monde – 2011 . 2012.

وتعتبر القوة الاقتصادية، شرطاً ضرورياً للنفوذ السياسي، وهي شرطاً ضرورياً ولكنها شرطاً ليس كافياً. مثال ذلك أن أوروبا الموحدة هي أقوي الاقتصادات

العالمية، وهي أكبر من الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان، ولكن علي المستوي السياسي فهي أقل من الولايات المتحدة مثلاً.

ويعتمد سد الفجوة بين الاقتصاديين الأمريكي والصيني علي:

– السرعة النسبية لنمو إجمالي الناتج القومي للصين وأمريكا، وفجوة التضخم بين الاقتصادين، وكذلك معدل زيادة، أو انخفاض، اليوان الصيني مقابل الدولار.

– وإذا نما الاقتصاد الصيني بمعدل 10% سنوياً أو أقل خلال العقد القادم، ويبدو أن معدل نمو السنوي المتوقع للاقتصاد الأمريكي هو أقل من 2.5% .

– وإذا زاد التضخم عن معدل 4% سنوياً في الصين، وبالمقارنة 2% في أمريكا، أما أسعار الصرف بين الدولار واليوان، فسيزيد الأخير بنسبة 3% سنوياً بالنسبة للدولار.

وبالتالي سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من الاقتصاد الأمريكي، خلال العقد 2020 – 2024، وسيتم ذلك مع إسراع الصين في القيام بإجراءات إصلاحية بنيوية ضرورية، خاصة في قطاعات المال والمشروعات وأسواق العمل، وشبكات الضمان الاجتماعي، وزيادة الاعتماد علي السوق الداخلية، والتقريب بين الريف والحضر، وبين الأقاليم الساحلية والداخلية بالصين. وقد ساعد علي تسارع نمو الصادرات الصينية، تنافسيتها المتصاعدة المدعمة بالإصلاحات الهيكلية، والتي اعتمدت علي تسارع نمو إنتاجية العمل، وانخفاض تكاليف العمالة مدعمة بالعمالة الكبيرة، الماهرة، والغير ماهرة، وبقاء تخفيض فعلي لسعر اليوان في الأسواق الداخلية إلي جانب معدلات مدخراتها العالية[1].

---

[1] International Monetary, Fund, World Economic Outlook, April 2004, pp. 82 – 99.

وهناك أسباب رئيسية للنجاح النسبي الصيني للتحرك بسرعة وسلاسة نحو اقتصاد السوق:

– أثبتت الصين أن في وسع أي مجتمع له ادخار بنسب عالية – حوالي 40% – من إجمالي الناتج القومي ليوجهها للاستثمار، وهنا إذا كان الاستثمار الخارجي مهما، فهو ليس أساسياً.

– تقود الصين سلطة حكومية فعالة قادرة علي وضع استراتيجيات ناجحة للتحول من الاشتراكية إلي الرأسمالية.

– وقد بدأت الصين في أواخر السبعينيات تنفيذ برنامج إصلاحي للريف، وقفز الإنتاج الزراعي بمقدار الثلثين علي مدي الأعوام من 1978 إلي 1984.

– وفي الصناعة، حرصت الصين، في البداية، علي قصر تجاربها مع السوق، علي بعض القطاعات الاقتصادية الخاصة، وأدي تحرير الزراعة إلي تحرير المرافق، مما أدي إلي تحرير تجارة التجزئة، إلي تحرير الصناعات الصغيرة، وتم تحرير قطاع التصدير قبل قطاع الاستيراد، ثم اتجهت الصين إلي تحرير العقارات.

– وهناك ميزة للصين، هي في أبنائها في المهجر، فلهم دراية بأساليب الإدارة علي أِسس رأسمالية.

وخلال الفترة من عام 2001 إلي عام 2010، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني 10% وأنتقل ترتيب حجم الاقتصاد الصيني من المرتبة السادسة إلي المرتبة الثانية في العالم. وزاد حجم التجارة الخارجية 4.8 أضعاف من 510 مليار دولار، إلي 2.296 مليار دولار عام 2011، وارتفع نصيب التجارة الخارجية الصينية في أجمالي التجارة الخارجية العالمية من 4% إلي 9%. وفي عام 2010،

كانت نسبة مساهمة الاقتصاد الصيني في النمو الاقتصادي العالمي أكثر من 50%.

وبصفة عامة وبحلول عام 2025، ستكون الصين ندا للولايات المتحدة، من حيث إجمالي الناتج الاقتصادي. وفي ثلاثينيات القرن 21، ستظهر الصين في صورة أضخم اقتصاد لأمة واحدة في العالم.

وبالتالي فإن أمريكا والصين، سيكونان القوتين العظميتين الرائدتين في القرن الواحد والعشرين، خاصة من ناحية القوي السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والثقافية.

وستكون الصين أكبر منتج، عام 2025 في العالم، للغالبية العظمي من السلع المصنعة، أو أضخم سوق عالمية لأنواع كثيرة من السلع. وعلي الرغم من صغر نصيب الفرد في الصين من الدخل والناتج، وبالنسبة للمعايير الغربية حيث بلغ متوسط دخل الفرد في الصين عام 2012 حوالي 6890 دولار مقارنة بـ 51525 دولاراً للفرد في الولايات المتحدة في نفس العام، ولكن فإن الحجم الكلي للصين يهيئ لها سلطة هائلة للمساومة في الاقتصاد العالمي.

ويعتمد الصينيون علي عناصر من رأسمالية السوق الحديثة ذات الأسلوب الغربي، ولكنه يعكس في نفس الوقت تراث خمسة آلاف عام من تاريخها الثقافي.

ورغبة في تطوير الاقتصاد السياسي للصين الجديدة، فلابد من إصلاحات مهمة، وتطبيق للديمقراطية داخل المؤسسات الصينية والحزب الشيوعي الصيني، ومحتوي الأيديولوجيا في الصين، إذ أن التنمية الاقتصادية فيها، هي في المرتبة الأولي، والمبادئ الاشتراكية هي التالية.

ولكن هناك تناقضات اجتماعية في الصين بين الأغنياء الجدد والفقراء الجدد، والعمال المهاجرين، وأصبحت المدن الساحلية مثل شنغهاي وجوانجو وبكين، حواضر مزدهرة، أما الأماكن الداخلية الريفية فأقل ثراء.

وتقتفي بورصة شنغهاي، أثر بورصة نيويورك، ولكنها فاقت لندن وهونج كونج وطوكيو وفي عام 2000، كان هناك 500 شركة عالمية، منها مائة متمركزة في الصين.

وكذلك الأمر في عام 2014، فمن 500 شركة عالمية، كان منها 95 شركة متمركزة في الصين، بإجمالي دخل حوالي 5 تريليون دولار، حسب مجلة Fortune[1]. من إجمالي 30.3 تريليون دولار أي بنسبة 16.5%، وزادت الدخول الكلية للشركات الصينية إلي 95 الأولى من 4.957 تريليون دولار عام 2013 إلي 5.839 تريليون دولار عام 2014، أي بزيادة بنسبة 18%.

ويقول عالم الاقتصاد الصيني فان جانج Fan Gang " نحن لا نزال في مراحل الانتقال الأولي الباكرة للغاية. إن خمساً أو عشر سنوات ليست كافية لإنجاز نقلة شاملة، ليس فقط لدخول السوق، بل وأيضاً الثقافية والسياسية والقيم. أن المنظومات السياسية والاقتصادية الجديدة في الغرب التي أقترنت بالثورة الصناعية، اقتضت قرنا لكي تتحقق وتكتمل في بعض المواقع". ويقول فان " إن التحول إذا أستغرق معنا خمسين عاماً فقط، فإن هذا يعني تحولاً سريعاً بالمقارنة بالغرب" [2].

سيناريوهات الصراع علي القمة:

---

[1] Fortune, 21 July, 2014. & 22 July, 2013.

[2] دانييل بورشتاين، وآرنية دي كيز، التنين الأكبر – الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال – عالم المعرفة – عدد (271) – الكويت يوليو 2001، الكويت ص 377.

وهنـاك عـدة اتجاهـات بـالنظر إلـي اعـتلاء القمـة فـي الصـراع السياسـي – الاقتصادي الدولي، منها مدرسة الاضمحلال Decline.

وتستند إلـي مقولات بـول كينيـدي، باعتبـار أن القـوة الاقتصـادية، هـي العامـل الأساسـي الأول فـي قـوة أي أمـة، وسـيؤثر الهبـوط فـي القـوة الاقتصـادية لأمريكـا، لأسباب منها أزمة 2008 الاقتصادية والمالية، في الانحدار النسبي. وكذلك بسبب الإنفـاق المفـرط علـي الأغـراض العسـكرية، وخاصـة حـروب أمريكـا فـي أفغانسـتان والعراق، وهنا فإن أمريكا طبقاً لهذا الرأي، تكرر نفس نمط التراجع الذي واجهته قوي إمبريالية سابقة، مثل بريطانيا، وفرنسا، وأسبانياً[1].

ويري البعض الآخر، أنـه مع تراجع تفوق ومركز الولايات المتحدة الاقتصادي العالمي، يمكن أن تحل محلها قوي جديدة ومؤهلة، في وضعها الدولي.

ويـذكر آخـرون، أن النظـام الـدولي يشـهد تحـولات هيكليـة باتجـاه حالـة فـراغ، لا يمكن لأي دولة كبري، أو تحالف دولي في مواجهة تبعات والتحديات اللازمة لقيادة العالم، وأن الأزمـة الاقتصـادية والماليـة العالميـة بدايـة من عام 2008، كانـت بمثابـة نهايـة النظـام العالمي القائم علـي العولمـة، والانفراد الأمريكـي، نتيجـة عجز الولايـات المتحدة عن تحمل تبعات ومسئولية القيادة الدولية، وعزوف الناخب الأمريكي عن تحمل تكلفة الاحتفاظ بهذه القيادة[2].

وهذا ما ظهر بإعادة أنتخاب الرئيسي الأمريكي باراك أوباما، في انتخابات عام 2012، وما له من آثار علي الدور العالمي للولايات المتحدة، بدءاً من انسحابها من

---

(1) أنظر السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية – العدد 189 – يوليو 2012– المجلد 47 ص ص 15 – 20.

(2) Ian Bremmer, Every Nation for itself: Winner's Losers in a G- zero World, New York: penguin Group Borto Folion, 2012.

العراق، وتقليل تواجدها في أفغانستان، ناهيك عن مواجهة تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية، بطريقة أدت إلي انخفاض، أولي، في معدلات البطالة بالولايات المتحدة إلي حدود 7.5%، وذلك عند إعادة انتخابات أوباما في نوفمبر 2012.

ويري بريمر أن النظام الدولي، سوف يشهد أحد السيناريوهات الأربعة التالية:

(1) سيناريو القيادة الثنائية، ويأتي بتحالف وثيق بين الولايات المتحدة والصين، في صورة تكامل أدوارهما الاقتصادية والأمنية في قيادة العالم، ولكن يستبعد هذا السيناريو، نتيجة للتناقضات وصدام المصالح بين الولايات المتحدة والصين.

(2) الحرب الباردة الثانية، واحتمال نشوب صراع دولي معقد بين الولايات المتحدة والصين، وعودة الاستقطاب الثنائي.

(3) صعود القيادات الإقليمية، وانقسام النظام العالمي، لمجموعة نظم إقليمية فرعية، لكل منها دولة محورية تقودها.

(4) الفوضوية، وهي السيناريو الأسوأ، حيث تنهار الدول القومية، ويتعاظم دور الحكومات المحلية والمليشيات، وتسود الصراعات الأهلية في العالم.

وعلي الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008، مازالت الولايات المتحدة القوة العسكرية الأكبر في العالم، وكذلك القوة الاقتصادية وأن سيطرة أمريكا علي ميادين تقنية المعلومات، والعلوم البيولوجية، والنانو – تكنولوجي، وانفتاح اقتصادها، وديناميته، والتدفق السكاني إليها، وقوتها الناعمة والذكية Smart force، فإن كل ذلك سيؤخر، الاضمحلال والانحدار النسبي في مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية – السياسية، وأن لن يحول دونه.

وسينتقل النظام الدولي من موقف تكون فيه الولايات المتحدة كقوة وحيدة تسود العالم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتي الآن – سواء من ناحية الإنتاج والقوة العسكرية أي في موقف أحتكار للقمة Monopoly، إلي موقف متعدد الاحتكار قد يكون ثلاثي الاحتكار Triogopoly، ما بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة وأسيا ممثلة في الصين والهند واليابان، أو في شكل احتكار القلة Oligopoly، أي وجود عدد قليل من المسيطرين علي القوة الاقتصادية والعسكرية في العالم، أي سيصبح العالم متعدد الأقطاب.

علي أية حال فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن آسيا بأمتياز، وعلي أساس التوجه بالنقل الاقتصادي والعسكري، من المحيط الأطلنطي، إلي المحيط الهادئ، محيط آسيا، والجدول التالي يظهر الدول الرئيسية في الاقتصاد العالمي عامي 2011 و 2013، من ناحية الناتج المحلي العالمي والصادرات السلعية والخدمية.

جدول رقم ( )

نصيب الدول الرئيسية في الاقتصاد العالمي في عام 2012 – 2013 %

% من الإجمالي	الناتج المحلي العالمي		صادرات العالم السلعية والخدمية	
	2012	2013	2012	2013
الولايات المتحدة الأمريكية	19	16.4	9.5	9.9
الصين	14	15.8	9.4	10.2

الهند	5.7	6.6	2	2
اليابان	5.6	4.6	4.2	3.6
ألمانيا	4	3.4	8	7.4
روسيا	3	3.4	2.6	2.6
البرازيل	2.9	3	1.3	1.2
فرنسا	2.8	2.5	3.5	3.5
المملكة المتحدة	2.9	2.3	3.5	3.4
ايطاليا	2.3	2	2.9	2.7

المصدر: سنوات مختلفة IIMF, World Economic Outlook

كما ستكون الميزات النسبية أهم للدول الصناعية المتأخرة التصنيع مثل الصين والهند وغيرها من دول أسيا، وتستفيد تلك الدول من منجزات العلم الحديث في الصناعة لتنطبق عليها نظريات اللحاق المتأخر The Later Comer. وتكون فيه الصين مصنع العالم The World Factory، بكل ما في الصناعة من مزايا ومساوئ.

ثالثاً: تطور أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي وتطور التكنولوجيا الحديثة:

في نهاية القرن التاسع عشر، بدأ نمط تقسيم العمل الدولي، يتبلور علي أساس تخصص بعض البلاد، في عملية إنتاجية كزراعة القطن في بلد، في مصر مثلاً، وصناعة آلة النسيج وصناعة المنسوجات في بلد آخر كبريطانيا، مما أدي إلي ظهور اقتصاديات، أصبحت متخلفة تتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية،

وإنتاج وتصدير قوة العمل. أما الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة فتتخصص في إنتاج السلع الصناعية الإنتاجية.

ومع تغير الهيكل الصناعي في الدول المتقدمة من العالم الرأسمالي، تراجعت فيها بعض الصناعات مثل المنسوجات، والفحم والحديد والصلب. وظهرت فروع إنتاجية صناعية أخري، صارت رائدة كصناعة السيارات والبتروكيماوية، والطائرات والالكترونيات. وغيرها من التكنولوجيا الحديثة.

ومع التطور الاقتصادي تركت الدول الأكثر تقدماً تقنياً إنتاج الصناعات الملوثة للبيئة، مثل الأسمنت والبتروكيماويات، وصناعة الحديد والصلب، أو الكثيفة للعمالة مثل المنسوجات والسيارات أو المتدنية التكنولوجيا أو الكثيفة لاستخدام الطاقة للدول النامية.

شكل تقسيم العمل الدولي والتوزيع الجغرافي في أوضاع الأزمات:

إن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي هو غير متساوي بين شتي القطاعات والفروع والبلاد الداخلة في الأسواق الرأسمالية، ويتجلى هذا التطور بوجه خاص في التالي[1]:

(أ) التطور غير المتساوي بين الصناعة والزراعة.

(ب) التطور الغير متساوي بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين البلاد النامية، فصناعة البلاد السباقة إلي التصنيع تدبر الإنتاج الحرفي للبلدان النامية التي تتحول إلي أسواق للدول المتقدمة.

---

[1] ارنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، بيروت 1970، ص 44 – 45.

(ج) التطور غير المتساوي، بين شتى فروع الصناعة، خاصة الفروع القائدة الديناميكية التي تصعد بفضل الأزمات المستمرة. فالفروع الآفلة في حالات الأزمات (مثل الحديد والصلب والسيارات) تتقلص منافذها وأرقام أعمالها واستخدامها بصورة نسبية في البدء، ثم بصورة مكلفة، وينساب قسم من فائض قيمة هذه القطاعات في سوق رؤوس الأموال منجذباً بالقطاعات التي تتوسع بسرعة مثل الالكترونيات والأسلحة في مسار الأزمة.

(د) التطور غير المتساوي بين شتي مناطق البلد الواحد، وعن طريق إنشاء مناطق أقل تقدماً داخل الأمم الرأسمالية المتقدمة يخلق نمط الإنتاج الرأسمالي بنفسه منافذ مكملة وكذلك احتياطياته الدائمة من الأيدي العاملة.

ويتميز التقسيم الدولي الجديد للعمل الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات بأساسين : واحدة هي محاولة إعادة تكامل الاقتصاديات الاشتراكية السابقة في السوق العالمية، ومحاولة نقل بعض الصناعات إلي مناطق معينة من دول العالم الثالث، وبعض الصناعات إلي مناطق معينة من دول العالم الثالث حيث الأجور أقل. ومن ناحية أخري محاولة ترشيد الإنتاج الصناعي في الغرب بفضل التطور التكنولوجي الكثيف الرأسمالية (مثل استخدام الروبوت وأشباه الموصلات الالكترونية .. الخ) مع استخدام البطالة كسلاح لخفض الأجور في البلدان الصناعية المتقدمة نفسها.

وليس من الصدفة أن التبادل التجاري بين البلاد الرأسمالية المتقدمة قد قل إلي 15% عام 1975. بينما صادراتها الصناعية نحو البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث قد زادت وفي الوقت نفسه لم يزد الحجم الكلي للتجارة العالمية بأكثر من 5% فقط.

وهكذا فبين عامي 62 – 1973 فقط فإن 15% فقط من الزيادة في الصادرات إلي الدول الصناعية الغربية قد ذهبت نحو الجنوب، وقد زاد هذا الجزء إلي 30% بين 1973 – 1977. وفي عام 1978 فإن الجنوب قد تلقي خُمس صادرات السلع الصناعية من بلدان أوروبا الغربية (أعلي مرتين في النسبة عن الصادرات الأوروبية لأمريكا الشمالية واليابان) في حين استوعبت ثلث الصادرات الصناعية القادمة من أمريكا الشمالية (وعلي هذا فإن السلع الصادرة إلي أوروبا الغربية واليابان لم تكون غير الربع من الإجمالي) وما يقرب من النصف (46%) من الصادرات الصناعية اليابانية.

هذه الأهمية للسلع المصدرة من البلدان الصناعية الغربية إلي البلدان النامية، استمرت في النمو، ويزيد هذا بصفة خاصة في فترات الكساد، حيث يقل الطلب في البلدان الصناعية الغربية أكثر من واردات العالم الثالث، وكذلك فإن الأرباح المحققة نتيجة الصادرات إلي البلدان الشرقية والجنوبية ليست قليلة، وخاصة في حالة الأزمة.

أثر الثورة العلمية والتكنولوجية علي هيكل الصناعات، أثناء أزمة السبعينيات والثمانينات خاصة في الدول الصناعية المتقدمة:

عجلت الثورة العلمية والتكنولوجية بتغييرات هيكلية في الصناعات منها[1]:

(أ) زيادة الإنتاج الكبير، وانتشار العمليات الأوتومية، والتجديد في المعدات الإنتاجية، وتطوير خطط إنتاج جديدة أفضل اقتصادياً وظهرت عمليات تكنولوجية محسنة، ومصادر جديدة للطاقة، وخلق قاعدة للخامات الصناعية.

---

[1] د. فؤد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة – الكويت.

(ب) تزايد نصيب الصناعات التحويلية، وهبوط للصناعات التعدينية، نتيجة الاستخدام الأفضل للخامات وزيادة استخدام الخامات المصنوعة، واستيراد مواد رخيصة من البلاد النامية.

(ج) تطوير الصناعات الجديدة، مثل: الطاقة الذرية والآلات الالكترونية والأوتومية وصناعة الصواريخ، والبتروكيماويات، وصناعة الأدوات، وإنتاج معدات الجو والمياه، والكيمياء العضوية، والهندسة الوراثية، وإنتاج عناصر جديدة من الوقود.

(د) تطور الطاقة الكهربائية والهندسية وعموماً، وتحسين التسهيلات الفنية في الصناعة والزراعة.

(هـ) تزايد نصيب المعدات والآلات، واستخدام ارشد اقتصادياً ومنشآت الإنتاج.

(و) نمو سريع لإنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، وزيادة توليد الطاقة الكهربائية للاستهلاك الشخصي والعائلي.

(ز) تغييرات في الزراعة واستفادتها من الميكنة أو الكهرباء أو استخدام الكيماويات.

وعلي مستوي القطاعات الاقتصادية، حققت الثورة العلمية والتكنولوجية نتائج أهمها:

(أ) انخفاض في نصيب الصناعات الأساسية بسبب الزيادة في إنتاجية العمل في كل من الصناعة والزراعة.

(ب) زيادة نصيب العمل في قطاع الخدمات، وتأثير كبير للخدمات في عملية إعادة الإنتاج أو علي إنتاجية العمل عموماً.

(ج) وبصفة عامة زيادة العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد القومي.

وتقوم الدول المتقدمة صناعياً الأكثر تقدماً بالاحتفاظ بالصناعات عالية التكنولوجيا ويظهر الجدول التالي تطور نسب مكونات تجارة فئات السلع العالمية، وحسب مجموعات الدول، علي فترات طويلة من عام 1913 حتي عام 2003.

جدول ( )

تطور مكونات تجارة السلع العالمية (% بالأسعار الجارية)

فئات السلع	1913	1955	1973	1994	2003
المواد الأولية	64.1	54.8	39.5	25.3	16
المصنوعات	35.9	45.2	60.5	74.7	78
(منها) الآلات والمعدات	6.3	17.5	28.7	38.3	00
نصيب صادرات المصنوعات:					
الدول المتقدمة	95.4	85.2	83.9	72.9	82
الدول النامية	4.6	4.4	6.6	24.7	18
دول المعسكر الاشتراكي (سابقاً)	10.4	9.5	2.4	–	–

البنك الدولي – تقرير التنمية 2005.

Source : IMF / W.E.O/ Supporting Studies, 2000. p.21.

وبسبب التفوق العلمي والتكنولوجي والصناعي فقد تفوقت الولايات المتحدة، خلال القرن العشرين، خاصة بعد الحرب العالمية الأولي، وذلك للأسباب التالية:

– كان ناتج أمريكا القومي الإجمالي عام 1950، أعلي بثلاث أمثال نظيره في بريطانيا، وأربعة أمثال نظيره في ألمانيا.

– التفوق التكنولوجي للاقتصاد الأمريكي.

– مهارات أعلي للعمال الأمريكيين.

– تفوق الإدارة في الاقتصاد الأمريكي.

وقد تغيرت الصناعات القائدة للاقتصاد والقطاع الصناعي في أمريكا عبر الزمان، ففي عام 1900 ضمت قائمة أكبر 12 شركة فيها:

الشركة الأمريكية لزيت القطن، الأمريكية للصلب، الشركة الأمريكية لتكرير السكر، شركة كونتينتال للتبغ، الشركة الفيدرالية للصلب، جنرال إلكتريك، الشركة الوطنية للرصاص، شركة باسفيك للبريد، الشعب للغاز، شركة تينيسي للفحم والحديد، (US) للجلود، و (US) للمطاط.

ونجد أن عشرة من تلك الشركات، تقوم علي الموارد الطبيعية.

وحالياً لم يبق في الترتيب منها غير شركة (جنرال إلكتريك). وبالتالي تنشأ وباستمرار شركات جديدة، وديناميكية تحل محل الشركات الكبيرة القديمة، التي لم تستطع أن تعدل مسارها لتتوافق مع الأحوال الجديدة، وتقوم علي أساس التكنولوجيا الأكثر حداثة، والأكثر ربحاً.

ويبين الجدول التالي تطور حالة التكنولوجيا في أمريكا في الثمانينيات من القرن العشرين.

جدول ( )

حالة التكنولوجيا الأمريكية في الثمانينيات من القرن العشرين

ألف (A)	الأنظمة القائمة علي البيانات التكنولوجيا الإحيائية، الدفع النفاث، التخزين المغناطيسي للمعلومات، تخفيض التلوث، برامج الحاسبات الآلية، تمييز الأصوات والرؤية في الحاسبات الآلية، أجهزة الحاسبات الآلية
باء مرتفع (+B)	التصميم والأدوات الهندسية، معدلات الاتصالات المتنقلة
باء (B)	القطارات الكهربائية الذاتية الدفع، أريسنيد الفاليوم، شبكات المعلومات، تكنولوجيا الربط، الموصلات الفائقة
باء ضعيف (-B)	أدوات التحكم الالكتروني ، تصنيع المواد الالكترونية الدقيقة.
جيم مرتفع (+C)	المواد الحديثة ، عمليات التصنيع
جيم (C)	التشغيل والتضبيط بالمكنات، معدات الطباعة والاستنساخ، المكونات البصرية الإلكترونية
دال (D)	معددات صنع الرقائق وأجهزة الربوت، مواد السيراميك الإلكترونية، التغليف والتعبئة إلكترونياً، عروض اللوحات المستوية، التخزين البصري.

المصدر: لورا دانريا تايسون: من يسحق من؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا العالمية. ترجمة د. عبد الحميد محبوب – الدار الدولية للنشر والتوزيع – القاهرة – 1997.

وحالياً تطورت الصناعات التكنولوجية العالية، وبالتعريف هي الصناعات التي تمثل فيها المعرفة مصدراً أساسياً لميزة تنافسية للمنتجين، وهم بدورهم يستثمرون بشكل مكثف في خلق وصناعة المعرفة، وبالتالي فإن صناعات التكنولوجيا العالية، هي الصناعات ذات الانفاق فوق المتوسط علي البحث والتطوير، وذات التوظيف فوق المتوسط للعلماء والمهندسين أو كلا الأمرين.

وتشمل صناعات التكنولوجيا العالية في بداية القرن الحادي والعشرين[1]:

العقاقير والأدوية، وأجهزة الكمبيوتر، والآلات الكهربائية، والطيران، والفضاء، والأجهزة العلمية، والصواريخ ومركبات الفضاء، وتجهيزات الاتصال والمعدات الحربية، والكيماويات والمواد البلاستيكية والمكونات الإلكترونية والوقود الحيوي والمتجدد والنانو تكنولوجي.

وتتركز صناعات التكنولوجيا العالية بشكل غير متكافئ في الدول المتقدمة. ففي عام 1987، كان 82% من الإنفاق العلمي علي البحث والتطوير، و 69% من إجمالي الأفراد العاملين بالعالم في مجال البحث والتطوير، يتركز في خمس دول صناعية فقط، هي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. وبإضافة خمس دول أوروبية أصغر، ترتفع هذه النسبة مجتمعة إلي 84% و 91% علي التوالي.

الجدول التالي يبين النسبة المئوية لمساهمة الحكومة في تمويل البحث والتطوير الصناعيين لبعض الدول المتقدمة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين

جدول ( )

---

[1] لورا دانزيا تايسون، المرجع السابق، ص 17.

النسب المئوية لمساهمة الحكومة في تمويل البحث والتطوير الصناعيين في منتصف أعوام 1990

البلد	المجموع بالنسبة المئوية
الولايات المتحدة الأمريكية	16.3
انجلترا	12.0
كندا	9.5
اليابان	1.6
ألمانيا	8.9
فرنسا	13.0
ايطاليا	11.8

المصدر: فريدرك م. شيرر – نظرة جديدة إلي النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة د. علي أبو عمشة – مكتبة العبيكان – الرياض – 2002. ص 86.

وفي عام 1990، استأثرت سلع التكنولوجيا العالية بحوالى 30% في الولايات المتحدة، و 20% في الدول الأوروبية، و 35% في اليابان، من الناتج الصناعي.

ويتحكم التنافس الاحتكاري واحتكار القلة والتفاعل الاستراتيجي بين المنشآت والحكومات، وليس "اليد الخفية" لقوي السوق، يتحكم في الميزة النسبية التنافسية، والتقسيم الدولي للعمل، لصناعات التكنولوجيا العالية.

وتعرف القدرة التنافسية، بأنها القدرة علي إنتاج السلع والخدمات التي تحقق النجاح في الأسواق الدولية، مع الاحتفاظ للمواطن بمستوي معيشة ناهض ومستديم.

ولتجارة الصناعات التكنولوجيا العالية بين الدول الصناعية المتقدمة، أهمية كبيرة ومتزايدة. كما أن نجاحها يؤدي إلي منافع قومية في الإنتاجية، وتطوير التكنولوجيا، وخلق فرص عمل مرتفعة الأجر.

كما تتأثر التجارة في صناعات التكنولوجيا العالية، بنتائج التجارة العادية، وتسيطر عليها السياسات الحكومية، سواء الحمائية منها أو التشجيعية. ولا يخضع العديد من الحواجز أمام التجارة في منتجات التكنولوجيا العالية، لقواعد تنظيمية.

والجدول التالي يبين صادرات التكنولوجيا العالية كحصة من إجمالي الصادرات المصنعة لدول رأسمالية متقدمة مختارة من عام 1970 حتي 1986.

جدول ( )

صادرات التكنولوجيا العالية كنسبة من إجمالي الصادرات المصنعة، لدول مختارة 1970 – 1986 (%)

السنة	كل الدول	فرنسا	ألمانيا	اليابان	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	أخري	الدول الأوروبية	الصين
1970	16	14	16	20	17	26	11	14	00
1980	17	14	16	24	21	27	11	15	00
1986	22	19	18	33	28	37	14	18	00
2002	21	21	17	24	31	32	00	00	23
2008		20	15	18	21	20	00	00	28

لورا داندريا تايسون، المرجع السابق، ص 43. وتقارير التنمية، البنك الدولي.

وتفسير قيام تجارة الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، في الدول المتقدمة، ليس هو الفروق في الموارد الطبيعية، ولكن في مزايا الإنتاج كبير الحجم[1] – أي اقتصاديات الحجم[2] Economics of Scale، والتعلم، واقتصاديات النطاق Economic of Scope، وهي المنافع التي تنشأ بسبب إنتاج النشاطات المتشابهة، وهي التي تؤدي

---

[1] وهي العوامل التي تؤدي للمنشآت الكبيرة، أو الدول إنتاج السلع أو خدمات، بتكلفة أقل من المنشآت الصغيرة.

[2] صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب أو المنتجات الصولانية، والأدوات العلمية والأجهزة الكهربائية (حسب بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي).

إلي حصول المنشآت التي تكون الأولي في تقديم منتج معين، علي مزايا في تكاليف الإنتاج لا تتأتي للمنشآت الجديدة الداخلة في المنافسة حديثاً. وتأتي ميزة السبق تلك، باعتبار أن المنشأة لا تتحرك أولاً First Mover هي التي تتمتع بانخفاض تكاليف الإنتاج، مقارنة بمن يدخلون الصناعة بعدها. .

ويبين الجدول التالي الميزة النسبية الظاهرة لمنتجات مختارة من التكنولوجيا العالية في دول مختارة من عام 1970 حتى 1989.

جدول ( )

الميزات النسبية الظاهرة لمنتجات مختارة من التكنولوجيا العالية – في دول مختارة – 1970 – 1989 (أ)

مجموعة المنتج	الولايات المتحدة		دول أوروبا التسعة (ج)		اليابان		الدول الأسيوية حديثة التصنيع (ب)	
	1970 – 1973	1986 – 1989	1970 – 1973	1986 – 1989	1970 – 1973	1986 – 1989	1970 – 1973	1986 – 1989
كل المنتجات التكولوجية العالية	219	192	99	91	80	133	54	110
الكيماويات	111	124	123	130	86	47	45	46

والعقاقير								
المعدات الميكانيكية	156	145	108	97	93	144	21	68
الإلكترونيات	212	168	95	71	110	200	132	190
الطائرات وأجزاؤها	440	416	63	91	6	7	16	20
الأجهزة العلمية	217	208	103	109	86	100	15	43

(أ) نسبة حصة البلد أو الإقليم في الصادرات العالمية من مجموعة المنتج إلي حصة هذا البلد أو الإقليم في الصادرات الكلية للعالم من منتجات الصناعة.

(ب) الدول الأسيوية حديثة التصنيع هي هونج كونج وسنغافورة وتايوان.

(ج) الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية قبل انضمام اليونان والبرتغال وأسبانيا.

المصدر: تايسون – مرجع سابق، أنظر المصادر الأصلية فيه.

ويدخل العالم حالياً ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين إلي مرحلة تطور جديدة وبعد الثورة الصناعية الأولي والتي اعتمدت علي البخار ودخل العلم إلي الثورة الصناعية الثانية والتي اعتمدت علي الكهرباء ثم الثورة الصناعية الثالثة والتي اعتمدت علي المعلوماتية.

ويبين الجدول التالي انخفاض نصيب الصناعات في الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) فيما بين 1970 و 1994، والعوامل المسئولة عن تفكيك الصناعة في تلك الدول في هذه الفترة.

جدول ( )

العوامل المسئولة عن تفكيك الصناعة في الدول الصناعية الكبرى 1970 – 1994

	الدول الصناعية	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	اليابان
نصيب العمالة الصناعية				
1970	27.6	26.4	30.4	27.0
1994	18.0	16.0	20.2	23.2
التغير (سالب)	9.6 (–)	10.4 (–)	10.2 (–)	3.8 (–)
نسبة التغير الراجع إلي				
زيادة الإنتاجية	65.6	65.4	59.8	157.9
التجارة	2.1 (–)	9.6	2.9 (–)	30.0 (–)
الاستثمار	18.8	3.8	20.6	71.1
أخري	17.7	21.2	21.2	51.7 (–)
الإجمالي	%100	%100	10	10

International Monetary Fund, Staff Studies for the world Economic Outlook, (Washington, D.C.) December, 1997. P. 68.

والآن يدخل العالم الثورة الصناعية الرابعة خاصة مع "التدمير الخلاق" أثناء الأزمة الاقتصادية أي الحاجة – كما ذكر شومبيتر – لتدمير الشركات ذات المكانة التي فشلت في قيادة الإبداع، ودخول عصر جديد يقوم بتطبيقات تكنولوجية جديدة للعلم، وتعتمد الثورة الصناعية الرابعة علي:

– الطاقة المتجددة، المعتمدة علي طاقة الرياح والشمس، وكيفية إنتاج الحركة دون الاعتماد علي الوقود الأحفوري، خاصة البترول والفحم واستخدام السيارات الكهربائية مثلاً.

وعلي سبيل المثال أنتجت ألمانيا سيارات مرسيدس كهربائية جديدة بقوة 74 حصان، سرعتها القصوى 250 كم / ساعة. ووضعت الصين هدفاً أن تكون المنتج الأول عالمياً للسيارات الكهربائية بحلول عام 2012، وبالتالي تخلق صناعة جديدة تقوم علي الطاقة الكهربائية، وتخلق صناعات جديدة نظيفة، ذات تنمية مستدامة وصديقة للبيئة.

– تنظيم جديد للعمل.

استخدام تكنولوجيا الديجيتال.

– استخدام النانو تكنولوجي.

– أعادة تنظيم العلاقات بين الإنسان والبيئة.

– تطوير تكنولوجيا المعلومات، بما يسمح بمرونة العمل بالحاسبات الإلكترونية، وتقسيم العمل داخل الشركة الواحدة إلي أقسام مختلفة، غير موحدة جغرافياً، فشركة IBM مثلاً، تعمل من خلال مراكز الخبرة، فمشتريات الشركة العالمية توجد في شينزن في الصين، والمعالجة المالية تتم في البرازيل.

– منع انتشار الأمراض، بسبل وطرق جديدة.

– تقليل الانبعاثات الضارة، خاصة ثاني أكسيد الكربون، الناتج عن الصناعة.

ونعطي مثالاً عن استخدامات تقانة النانو Nano – Technology وهي التي تتعامل مع أجسام يبلغ قطرها جزءاً واحداً من الألف مليون (بليون) من المتر، وقد بدأ العلماء في تصميم آلات بأصغر مقاسات ممكنة.

– نجد اليوم أن أدق جزء الكتروني يقل حجمه عن قطر شعرة الإنسان، بما يتراوح من عشرة إلي مائة مرة. ويصبح هناك قدرة علي تخزين محتويات ثلاثين مليون كتاب في حجم لا يزيد علي حجم ماسة في خاتم.

– وعن طريق صناعة مجموعات دقيقة في صنع الترانزستورات والمكونات الإلكترونية الأخري، وفي أكثر الطرق الأصلية المتبعة، يحاول العلماء صنع حواسيب من البروتينات ومن جزئيات عضوية أخري.

وتتضمن التطبيقات الأخرى المقترحة لتقانة النانوية ما يلي:

– أجهزة إحساس للتلوث، يمكن أن تكتشف ذرات منفردة من مواد سامة.

– مواد لا يتجاوز سمكها بضع ذرات ولكنها أقوي من الصلب.

– أصغر بطاريات في العالم طورها عدة ذرات.

– آلات في حجم الميكروبات يتم حقنها في الجسم مباشرة، للقضاء علي انسداد الشرايين وتدمير الأورام الخبيثة.

– إنشاء ناطحات سحاب من سطح الأرض إلي أعلي مئات الأمتار.

– ابتكار حواسيب، أو أجزاء الحاسوب في حجم الذرات أو الجزيئات ذات سرعات أكثر وذرات ذاكرة أكبر وبتكلفة أقل.

وتعطي أمثلة أخري لتطور التكنولوجيا خاصة المعلوماتية، وأثر ذلك علي انخفاض تكلفتها وأسعارها.

فقد تضاعف عدد الأمريكيين الذين يملكون جهاز قارئ IPad إلي 11 مليون عام 2010، وتعدوا 15 مليوناً عام 2011.

وفي عام 2010 باعت شركة أبل حوالي 15 مليون جهاز يعمل باللمس، ووصل سعر القارئ الإلكتروني الجيد إلي أقل من 100 دولار عام 2011، ووصل سعر الكتاب الإلكتروني إلي 13 دولاراً، وكانت 10% من مبيعات الكتب في أمريكا عام 2010، كتباً إلكترونية، ووصلت إلي 20% عام 2011، وذلك بالإضافة إلي الكتب المطبوعة.

وبالتالي فإن التكنولوجيا الجديدة في بداية القرن الحادي والعشرين هي بداية الثورة الصناعية الرابعة، والتي تتسارع خطوات تطبيقها بتدمير للتكنولوجيات والصناعات القديمة، وتقديم تكنولوجيا وصناعات جديدة، كل ميزاتها أنها تقوم علي أساس مواد أقل، وتكلفة أقل، وحجم أقل وإن كانت بعمل أتقن وأكثر مهارة وكفاءة أعلي مع صغر الحجم وتمام الدقة والإنجاز.

رابعاً: الشركات دولية النشاط:

تسود الشركات دولية النشاط، الحياة الاقتصادية الرأسمالية الدولية حالياً، وقد ازدادت أهميتها في السبعينيات والثمانينيات، في أثناء أزمة الركود التضخمي.

وتلك الشركات هي التي تنتج، وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة قومية واحدة، وهي ليست بالشيء الجديد علي التجارة الدولية، بل كانت بصيغة مميزة للفترة

المركانتيلية، وقد أرست تلك الشركات أرضية العمل للثورة الصناعية، بتركيزها رأس المال في المركز الأوروبي والأمريكي.

ومنذ بداية الثورة الصناعية، كان هناك ميل لزيادة حجم المؤسسة من ورشة إلي مصنع، ثم إلي شركة وطنية، إلي شركة متعددة الأقسام، ثم الآن إلي شركات ضخمة دولية النشاط.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، تطورت عملية إنتاج سلعة واحدة، بتقسيمها إلي عدد من العمليات الصغيرة، يتخصص في كل منها عامل أو عد من العمال لإنتاج سلعة واحدة. ثم بدأت بعض الدول خاصة في آسيا، تتخصص في القيام بجزء من عملية إنتاج سلعة واحدة، مع إنتاج الأجزاء الأخرى في بلاد أخري.

ويستلزم هذا الشكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الدولي، وجود الأسواق التالية[1]:

– سوق العمل، مع حركية كبيرة.

– أسواق للسلع والخدمات الإستراتيجية، خاصة البترول، والطائرات والسفن والأسلحة وأجهزة الاتصال والمعلومات والمنتجات السمعية – البصرية وحقوق الملكية الفكرية، وبعض المواد الغذائية.

– ازدياد أهمية السوق المالية، وسرعة تداولها.

– وحدة السوق العالمية، بسيادة الأثمان الدولية.

وهذا الشكل الجديد، من إدماج الاقتصادية المتخلفة، يؤدي لتحول العالم إلي سوق واحدة، من خلال المشروعات دولية النشاط.

---

[1] د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي – الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص ص 129 – 192.

وقد تطورت عملية الإنتاج داخل المشروع الرأسمالي بتجزئة إنتاج ناتج واحد إلي عمليات صغيرة، بما يعني تعميق تدويل عملية الإنتاج، وتطور المشروع الدولي النشاط، من المشروع الماريشالي (نسبة إلي الفريد مارشال)، صغير الحجم نسبياً، إلي مرحلة المشروع الكبير، القائم علي تمركز رأس المال والتركيز التكنولوجي.

كما تطور المشروع الاقتصادي من المنافسة إلي التركز، ومن المنافسة إلي المنافسة الاحتكارية، إلي احتكار القلة، والاحتكار. بما في ذلك تدويل عمليات الإنتاج والتسويق. ويتضمن ذلك تحويل النشاطات حتى الأولية والخدمية، إلي مشروعات صناعية.

وساعد إتباع الدول السياسات المالية لكينز، علي زيادة التوجه نحو الاحتكار، حيث أدي التوسع الكبير في نفقات الدولة، إلي تقوية المشروع ذات الطابع الاحتكاري مع مساندة الدولة في البلد الأم، للشركات دولية النشاط، مساندة سياسية ودبلوماسية وعسكرية.

وتكرس الشركات دولية النشاط اهتمامها في استخدام التكنولوجيا، أينما كانت تكاليف الإنتاج أرخص مما أدي إلي خلق مناخ تنتقل فيه تكنولوجيا السلع الجديدة حول العالم، تقريباً بنفس السرعة التي تنتقل بها رؤوس الأموال.

والاتجاه العام هو نحو صنع كل جزء أو أداء كل نشاط، في أي مكان في العالم، تكون التكلفة فيه أقل، بما فيها تكاليف الإنتاج والنقل والتسويق والتوزيع، وبيع المنتجات والخدمات، أينما تكون الأسعار والأرباح أعلي فهي تدفقات سلعية – مالية لرؤوس الأموال، بسبب فروق التكلفة والأرباح، بين البلاد المختلفة.

وكانت الموجة الأولي من الأستثمار الخارجي المباشر لرؤوس الأموال الأمريكية قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، وتبعتها الموجة ثانية خلال

العشرينيات. وتضاءلت هلجرة رأس المال إلي الخارج خلال فترة الكساد الكبير، ولكن عادت فازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بدأت بالتسارع. وخلال الفترة 1950 – 1969 توسعت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج بمعدل يبلغ حوالي 10% سنوياً. وبهذا المعدل تضاعف هذا الاستثمار في أقل من عشر سنوات، ووصلت العمليات الخارجية إلي أبعاد هائلة حتي نهاية القرن العشرين، وحتي وأن سارت بمعدل للنمو أقل من ذلك بكثير[1].

وحتي الستينيات، كانت معظم الشركات دولية النشاط تأتي من الولايات المتحدة، حيث وصلت مؤسسات الأعمال الخاصة حجماً كبيراً ومتطوراً، ثم زاد عدد الشركات الأوروبية واليابانية والألمانية الغربية التي تدخل أسواق أخري، وتتخذ قواعد في كلاً من البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة.

وكانت هناك عوامل عديدة دخلت في حساب الزيادة في الاستثمار في الخارج في الخمسينيات والستينيات[2].

أولاً: الحجم الكبير للشركات الأمريكية، وبنيتها الجديدة المتعددة الأقسام، فتحت أمام هذه الشركات آفاقاً أوسع عالمياً.

ثانياً: التطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات، خلقت إدراكاً جديداً للتحدي العالمي وهددت المؤسسات القائمة بفتح مصادر جديدة للمنافسة.

---

[1] أنظر د. محمد دويدار – المرجع السابق، ص ص 138 – 192.

[2] ستيفن هايمر، الشركات المتعددة الجنسيات ، قانون التطور غير المتكافئ من الاقتصاد القومي إلي الاقتصاد الكوني – دور الشركات المتعددة الجنسية – مايكل تانزر وآخرون – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت، 1981، ص ص 62 – 70.

ثالثاً: كان وراء هجرة رؤوس الأموال الأمريكية إلي الخارج، هو النمو السريع لأوروبا واليابان، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا بالتوافق مع النمو البطئ لاقتصاد الولايات المتحدة في الخمسينيات، مما غير من خصائص السوق، عندما وجدت الشركات المقصورة علي السوق الأمريكي نفسها عاجزة عن التنافس، وأنها تفقد الأرض أمام الشركات الأوروبية واليابانية، التي كانت تنمو بسرعة نتيجة التوسع في أسواقها. لذلك واجهت الشركات الأمريكية في أواخر الخمسينيات، تحدياً جدياً خارجياً، غير أمريكي، وجاء ردها بإتجاه الخارج لإقامة مراكز التجميع والبيع وفروع لها في الدول الأجنبية. وكانت هذه الإستراتيجية ممكنة في أوروبا حيث وفرت الحكومات بها باباً مفتوحاً أمام الاستثمارات الأمريكية ولكنها صدت في اليابان حيث تبنت الحكومة سياسة غاية في التضييق.

وفي الستينيات، تكونت شركات دولية النشاط قليلة نسبياً، من مجموعة ضئيلة من البلدان تتحكم بمعظم عمليات التبادل خارج الحدود الوطنية، وكانت هذه العمليات نفسها تتركز في عدد قليل نسبياً، ومن الصناعات، ومن البلدان المضيفة.

وفي السبعينيات[1] انخفضت درجة التمركز هذه في بعض مظاهرها، إذ أزداد عدد الشركات التي عبرت الحدود الخارجية من عدد أكبر من البلدان وفي الصناعات أكثر. وقد تمركزت الشركات دولية النشاط في البلدان المتقدمة وكانت حصة البلدان النامية من مجمل حجم الاستثمار المباشر تزيد قليلاً عن الربع، وكانت أقل منها حتي في عام 1971 أو في عام 1967 ومع ذلك لم ترتفع في حصة البلدان النامية.

---

[1] نماذج وأتجاهات نشاطات الشركات غير القومية – دراسة صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة – دور الشركات المتعددة الجنسيات – مرجع سابق – ص ص 159 – 160.

وقد استمرت الشركات دولية النشاط في التوسع خلال السبعينيات ومع بداية أزمة الثمانينيات. وازداد أجمالي الاستثمار المباشر في أنحاء العالم من 105 مليار دولار في عام 1967 إلي 158 مليار دولار في عام 1971، ثم إلي 259 مليار دولار في عام 1975، وإلي 287 مليار دولار عام 1976.

ونظراً لأن التضخم الكبير هو أحد جوانب الأزمة في السبعينيات، فإن أرقام الاستثمار المباشر بالنسبة إلي العديد من كبري البلدان معبراً عنها بالدولارات الحالية للولايات المتحدة، لا تعكس الحجم الصحيح، ومن ذلك فإن مقارنة الزيادة في مجمل الاستثمار المباشر مع الزيادة في الإجمالي للناتج القومي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تلقي بعض الضوء علي نموها النسبي منذ أواخر الستينيات وحتي عام 1976.

وتغفل المؤشرات الإجمالية للنمو، الاختلافات حسب القطاعات والبلدان فالشركات الموجودة في أكبر البلدان التي كانت تقليدياً مصدراً للاستثمار المباشر، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وسعت عمليات الخارجية خلال السبعينيات، بسرعة تقل عن سرعة تلك الموجودة في بلادهم مثل ألمانيا الغربية واليابان، والتي بقيت لأسباب متعددة مصدراً صغيراً للاستثمار المباشر خلال الستينيات، ومع زيادة التوعية الاقتصادية لهذه البلدان سارعت شركاتها إلي تطوير عملياتها الخارجية التي أصبحت أكثر من عمليات الشركات التي قاعدتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخري عدا تلك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبعد 1973 بدأت بعض البلدان المنتجة للبترول، وبعض الدول الرأسمالية المتطورة نسبياً، من بين البلدان النامية، (مثل البرازيل والمكسيك)، بدأت تدخل ميدان الاستثمار المباشر في الخارج، وتبعاً لذلك فإن حصة الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة وفرنسا من مجموعة إجمالي الاستثمار المباشر انخفضت، في حين أن حصة ألمانيا الأتحادية واليابان وهولندا وسويسرا وبلدان صغيرة مختلفة زادت بشكل ملحوظ.

وإلي منتصف السبعينيات فإن الشركات الدولية النشاط شددت علي أهمية استثماراتها في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخري، وقد كانت هناك شركات دولية النشاط أخري وضعت استراتيجياتها علي أن تكون نقاط النمو الأولي في البلدان النامية، ولكن مثل هذه الشركات كان خارج القطاع المعتمد علي الثروات الطبيعية قليلاً.

ونجد أن هناك أربعة بلدان استوعبت ما يزيد عن 40% من كل إجمالي الاستثمار المباشر وهي: كندا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا. ويدل هذا علي أن الشركات دولية النشاط تسعي إلي، وتزدهر أكثر ما تزدهر في الأسواق الاجنبية الأكثر شبهاً بالأسواق المحلية التي طورت هذه الشركات في البداية منتجاتها وعملياتها من أجلها.

واستثمرت الشركات دولية النشاط حوالي ربع ممتلكاتها الخارجية في البلدان النامية. وإن هذه النسبة انخفضت خلال سنوات الأزمة، وتركزت استثمارات الشركات الدولية النشاط في البلدان النامية في صناعات قليلة وفي بلدان قليلة نسبياً، وبلدان الأوبك وتلك المسماة، بالبلدان الملاذ من الضرائب، وتحوي أكثر من ثلث مجموع إجمالي الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية، وتستضيف عشرة بلدان أخري 40% من هذا الإجمالي. وقد تسارع هذا التمركز داخل عشرة بلدان خلال الفترة 1967 – 1975.

ويعكس ذلك تفضيل تركيز الاهتمام علي قلته، من البلدان الأكبر والأغني، يعكس تماماً تفضيل الشركات الدولية النشاط للأسواق الداخلية الأكبر والأكثر فاعلية أو الاستثمار في الموارد الطبيعية.

وخلال السبعينيات انخفضت حصة الاستثمار المباشر في التدفق الشامل بعيد المدي عن الموارد الخارجية إلي البلدان النامية، وفي عام 1976 كان الاستثمار المباشر الخاص لا يشكل أكثر من 12% من مجموعة التدفق الخارجي بالمقارنة مع 21% قبل ذلك في 1970.

والبلدان التي تجتذب أكثر من غيرها الشركات الدولية النشاط هي أيضاً التي اقترضت من أسواق المال الدولية، وبلدان فقط هما البرازيل والمكسيك، راكما حوالي ثلث مجموع قروض البلدان النامية في عام 1982. ويمكن تقسيم أنواع الاستثمارات الصناعية التي قامت بها الشركات الدولية النشاط في البلدان النامية. فقد شعرت الشركات الدولية النشاط نفسها، مجتذبة بمثال صناعة البترول علي محاولة تقوية سيطرتها علي مصادر تزويدها بكل الوسائل المتوفرة. وفي قطاع البتروكيماويات والأسمدة والفلزات المعدنية وقطاعات أخري، تكاملت الشركات بالارتداد خلفاً ودخولها مشاريع استخراج واسعة النطاق غالباً علي أساس المشاركة مع شركات أخري في صيغة "كونسيرتيوم". أما الاستثمارات لمنتجات إحلال الواردات فتحدد إلي درجة كبيرة بحجم السوق الداخلي. وفي هذه الحالة غالباً ما تكون قوي التنافس التقليدية قيد العمل، والتي تسيطر عليها شركات قليلة وهي شركات ترغب في المحافظة علي حصصها من السوق بمساواة أو حتي استباق منافسيها.

ويبقي الاستثمارات في قواعد التصدير، والتي تقوم بها بشكل رئيسي، شركات ما يسمي بالصناعات سريعة الانتقال، مثل صناعة أشباه الموصلات وأجهزة الراديو الترانزيستور والتليفزيونات والكاميرات والسلع النسيجية والجلدية وهي صناعات في

غاية الأهمية في أماكن كالبرازيل وهونج كونج وماليزيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

ونخرج بنتيجة هامة وهي أن هناك خصيصة هامة للشركات دولية النشاط حدثت لها في السبعينيات إبان الأزمة ألا وهي أنها أخذت تتغلغل كل منها في الأسواق الأم التابعة للشركات الأخري في البلدان الصناعية المتقدمة. وزادت هذه الشركات في الوقت نفسه، من حصصها في القطاعات الصناعية في العديد من البلدان النامية.

زاد عدد الشركات دولية النشاط من 7 ألاف شركة في نهاية الستينيات إلي 24 ألف شركة في بداية 1990. وزاد عدد الشركات في عام 1992 إلي 35 ألف شركة والفروع التابعة لها إلي 150 ألف شركة. وبلغت مبيعاتها 4.4 تريليون دولار، واستوعبت 73 مليون فرد للعمل فيها.

وفي عام 2000 قفز عدد الشركات وفروعها إلي 800 ألف شركة في العالم. وزادت المبيعات من 5.4 تريليون دولار عام 1990 إلي 15.68 تريليون دولار عام 2000. وزاد الناتج الإجمالي لهذه الشركات والفروع الأجنبية من 1.42 تريليون دولار في عام 1990، إلي 3.16 تريليون دولار في عام 2000. وقفز حجم العمالة بالشركات والفروع الأجنبية للشركات دولية النشاط بالشركات والفروع إلي 45 مليون عام 2000.

وقد بلغ عدد الشركات دولية النشاط في عام 2001، حوالي 60 ألف شركة. تسيطر علي 850 ألف وحدة تابعة. وفي عام 2003 بلغت حوالي 65 ألف شركة، لها أكثر من 900 ألف وحدة تابعة في الخارج، تنتمي 53 من أكبر مائة شركة إلي الدول الأوروبية مجتمعة، و 23 شركة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغت القيمة

التراكمية لإستثماراتها الأجنبية المباشرة في الخارج 2.1 تريليون دولار أمريكي، 60% منها من نصيب أكبر 100 شركة دولية النشاط.

واستخدمت الشركات دولية النشاط أكثر من 60 مليون عامل في عام 2001. وفي نفس العام أنتجت الشركات دولية النشاط 25% من الناتج العالمي. ووصل رقم أعمالها السنوي من خارج أقاليم دولها 210 مليار دولار أمريكي.

جدول ( )

تطور المبيعات والأصول والعمالة والناتج الإجمالي للشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات دولية النشاط أعوام 1990، و2000

(القيمة بالمليار دولار)

	1990	2000
المبيعات من الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم	5.467	15.680
الناتج الإجمالي للشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم	1420	3167
مجموع أصول الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم	5744	21102
صادرات الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم	1166	3572
العمالة بالشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم بالمليون	23.7	45.5

المصدر: الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي – عدة سنوات FDI Statistics.

في عام 2007 كانت عشرة أكبر الشركات العملاقة الدولية النشاط حسب الدخل، هي شركات أمريكية.

ولكن تبدل الحال في عام 2012، بعد الركود الكبير ليصبح في قائمة أكبر 10 شركات هو شركتين أمريكتين فقط. بينما دخلت ثلاث شركات أجنبية لتكون من ضمن أكبر 10 شركات عالمية.

جدول ( )

كبري الشركات الدولية النشاط حسب الدولة الأم العشرة الأولي عام 2013

الدولة الأم	عدد الشركات دولية النشاط	الدخل مليار دولار	% من 500 شركة دولية النشاط الأولي
الولايات المتحدة	128	8.558.9	27
الصين	95	5.839.1	19
اليابان	57	3.085.7	10
فرنسا	31	2.078.6	6.7
ألمانيا	28	2.060.5	6.6
بريطانيا	27	1.598.9	5.1
هولندا	12	1.023.8	3.3
كوريا الجنوبية	17	916.7	2.9
سويسرا	13	795.6	2.5
أسبانيا	8	450.2	1.4
المجموع	416	26.408.0	%85

الشركات دولية النشاط 500 الأولي	500	31.058.432	%100

خامساً: تطورات العمالة .. والبطالة .. وتوزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي:

هناك اتجاهات في تطورات هياكل وبنية العمالة في الدول الرأسمالية المتقدمة. وسنبحث من خلال التطورات الهيكلية للعمالة، في القطاعات السلعية، الزراعة والصناعة، وقطاعات الخدمات.

ومن ناحية أخري، نبحث اتجاه معدلات العمالة، ومعدلات البطالة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ومعدلات البطالة "الطبيعية"، والعلاقات بين التغيرات في معدلات البطالة والناتج، ثم العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم وتطور توزيع الدخول.

(أ) تطور هياكل العمالة في القطاعات الإنتاجية، والخدمية خلال فترات طويلة في الاقتصادات الرأسمالية:

من خلال نظرة طويلة الأجل، ولحوالي مائة عام من 1900 حتي 1995 في خلال القرن العشرين، تطورت هياكل ونسب العمالة، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة، نحو الانخفاض في القطاعات السلعية، وبالذات في الزراعة، وإلي حد أقل في الصناعات التحويلية نحو زيادة نسب العمالة في الخدمات.

ويظهر الجدول التالي، التغيرات التي طرأت علي هياكل العمالة في الاقتصادات المتقدمة الخمسة: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان.

جدول ( )

تكلفة الساعة في قطاع النسيج عام 2011 (بالدولار)

البلد	التكلفة بالدولار في الساعة	البلد	التكلفة بالدولار في الساعة
فرنسا	31.3	تركيا	4.5
ألمانيا	28.3	المغرب	2.9
ايطاليا	22	تونس	2.6
أسبانيا	19	الصين	2.1
الولايات المتحدة	17.6	بلغاريا	2
البرتغال	10.2	الهند	1.1
التشيك	7.9	فيتنام	0.6
		باكستان	0.6
		بنجلاديش	أقل من 0.5

Le Monde: Bilon du Monde, 2014.

وتقوم تلك الشركات بتشغيل عمالة أرخص، من دول نامية مثل الهند ودول شرق أوروبا، حيث يمكن إنتاج نفس المنتج، بتكلفة أقل، إذ يقال أن "بالأجر الذي ندفعه إلي سويسري، بإمكاننا أن نشغل ثلاثة هنود". وتنقل تلك الشركات أجزاء من المنتج النهائي إلي شركات وموردين سواء محليين أو بالخارج. وكمثال تقوم المصانع الأمريكية الحديثة لإنتاج السيارات، بإنتاج ثلث المعدات اللازمة تاركة إنتاج الباقي لموردين أخذوا يسعون إلي ترشيد نفقات الإنتاج باستمرار. وفي ألمانيا يأتي نصف معدات بعض من إنتاج السيارات من الخارج. أما تويوتا اليابانية، فهي تنتج فيما وراء البحار، أكثر مما تنتج في اليابان[1].

جدول ( )

تطور هياكل العمالة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الخمس، مقسمة حسب النشاطات، من عام 1900 – 1995(%)

القطاعات بالأعوام	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	اليابان
حوالي عام 1900					
السلعية	66.8	56.7	74.7	78.9	79.3
الزراعة	38.3	13.0	43.4	39.9	64.8

[1] انظر للتفاصيل، فخ العولمة، هانس بيتر مارتين وهارالد شومان – ترجمة وتقديم د. عدنان عباس علي – مراجعة وتقديم د. رمزي زكي – عالم المعرفة – أغسطس 2003 – رقم 295 – الكويت – الفصل الرابع ، ص ص 171 – 230.

الصناعة	21.0	32.1	26.0	28.5	12.4
الخدمات السوقية	27.2	36.4	19.5	15.7	16.6
الخدمات غير السوقية	6	6.9	5.8	5.4	4.1
عام 1950					
السلعية	43.7	50.9	61.6	66.3	68.9
الزراعة	10.5	6.4	28.0	23.9	43.6
الصناعة	24.8	33.9	25.8	32.6	18.3
الخدمات السوقية	40.1	36.6	21.9	24.2	26.0
الخدمات غير السوقية	16.2	12.5	16.5	9.5	5.1
عام 1973					
السلعية	32.4	44.8	48.0	54.5	53.3
الزراعة	3.2	3.2	10.2	7.2	16.1
الصناعة	21.9	32.2	26.9	36.5	27.1
الخدمات السوقية	43.9	38.5	29.6	30.8	38.9

الخدمات غير السوقية	23.7	16.7	22.4	14.7	7.8
عام 1995					
السلعية	21.8	26.7	30.3	38.4	41.1
الزراعة	1.6	2.1	4.6	2.8	7.3
الصناعة	13.9	18.7	18.1	27.2	22.5
الخدمات السوقية	52.6	53.1	38.4	41.7	50.1
الخدمات غير السوقية	25.6	20.6	31.3	19.9	8.8

I.M.F/ W.E.O Supplying Studies, 2000. P.27.

ويظهر في الجدول السابق، أن القطاعات السلعية، خاصة الزراعة، قد شهدت انخفاضاً كبيراً في نسبة العمالة بها، لصالح قطاعات الخدمات السوقية وغير السوقية، علي مدار حوالي مائة عام تستغرق القرن العشرين، وذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة الخمسة ومنها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان.

والجدول التالي يبين تكلفة ساعة العمل (باليورو) في بعض دول أوروبا.

جدول ( )

تكلفة ساعة العمل (باليورو) في بعض دول أوروبا عام 2013 مقارن بعام 2000، في الصناعات التحويلية

	2000	2013
منطقة اليورو	22	31
ألمانيا	28	37
فرنسا	24	37
أسبانيا	15	23

Le Monde: Bilan du Monde, 2014.

(ب) اتجاهات توفير تكاليف العمالة:

بصفة عامة، وبالرغم من زيادات الأرباح، خاصة لدي الشركات الضخمة في الدول الرأسمالية المتقدمة عامة، إلا أنها تقوم بتقليص عدد العاملين في شركاتها الصناعية، خاصة بداية من الثمانينيات. كما أنها تقوم بتخفيض متوسطات الأجور واللجوء للعقود المؤقتة للعمالة، حتي مع الزيادات في الإنتاجية.

وأصبح من المألوف تحقيق التحالفات والاندماجات والمشروعات المشتركة Joint – Ventures، وذلك لتحقيق أعلي مستويات الإنتاجية والربحية. وفي صناعة السيارات الألمانية دمجت فولكس فاجن، بالإضافة إلي طراز Audi، مؤسسة Seat الأسبانية، وسيارات Skoda من أوروبا الشرقية. وفقط في الفترة بين عام

1991 وعام 1995، ضاعت ما يزيد عن ثلاثمائة ألف فرصة عمل، وإن كان عدد السيارات المنتجة سنوياً، قد ظل ثابتاً تقريباً في الفترة الزمنية ذاتها.

وفي اليابان، التي اشتهرت فيما مضي بأن استخدام العمالة بها هو لمدي الحياة، تمارس المؤسسات اليابانية سياسة تخفيض العمالة، وتقلل الإنتاج إلي الخارج، علي النمط الأمريكي، ورسمياً، في اليابان، لا يزيد معدل العاطلين عن العمل عن 3.4% عام 1995. ولكن المعدل الحقيقي زاد عن 10% من اليابانيين في سن العمل يبحثون عن فرصة عمل.

وفي فرنسا، بلغ معدل البطالة أكثر من 12% عام 1995، ورسمياً 10.6% عام 2012، وكان هناك ما يقرب من 45% من مجموع العاملين، يتعين عليهم التعايش مع عقود عمل مؤقتة أو بعقود عمل لا تحميهم من التسريح المفاجئ. وسبعون في المائة من كل فرص العمل الجديدة كانت في عام 1994 مؤقتة.

وفي ألمانيا، أعلنت الشركات الكيماوية العملاقة هوكست، وباير وباسف، أن ما حققوه من أرباح في عام 1995، فاق ما حققوه في كل السنوات الماضية، إلا أنهم قاموا بتسريح 150 ألف فرصة عمل في عام واحد.

ولا تحقق شركة هوكست في ألمانيا، الأرباح المطلوبة، بالنسبة لفروع المؤسسة في أسيا. خاصة لأن التكاليف الاجتماعية للعمالة في ألمانيا، أعلي من الفروع الخارجية الأخرى لها. وكان علي الفرع تحقيق أعلي الأرباح وإلا كان مصيره التصفية. ومن هنا ذهبت هوكست تتخلص من مصانعها القديمة.

وفي عام 1996، زاد عدد السكان الذين يبحثون عن فرص عمل، بدون جدوى، في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، (DECD) وكانت تضم 23 دولة صناعية غنية وخمسة بلدان جوار فقيرة، علي 40 مليون مواطن عاطل.

وبالتوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية، تطورت الابتكارات التكنولوجية، مما أدي إلي نمو الإنتاجية بوتائر أسرع من وتائر نمو الناتج القومي الإجمالي. وأصبح بإمكان مبرمج واحد في المستقبل، تأدية ما ينجزه اليوم مائة من زملائه. وحصيلة ذلك هو ما يسمي "Jobless Growth" أي نمو لا يفضي إلي زيادة في فرص العمل.

وفي الولايات المتحدة ومن أجل رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف، صار للمؤسسات الأمريكية استراتيجيات للترشيد وتخفيض الأجور، عن طريق عملية تقليص Downsizing، ونقل الإنتاج للخارج Out-Sourcing، وإعادة الهيكلة Re-Engineering.

(ج) توزيع الأجور والدخل:

من 1973 وعام 1994 أرتفع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية، بمقدار الثلث، إلا أن متوسط الأجر الإجمالي كان قد انخفض، بالنسبة إلي جميع العاملين الذين يتقلدون مناصب إدارية، أي بالنسبة إلي ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان العاملين، بمقدار 19%، وأنخفض هذا المتوسط علي نحو أشد بالنسبة إلي الثلث الأدنى في سلم الدخول، وصارت تحصل علي أجر يقل بمقدار 25% عماكان سائداً في نفس الفترة.

والجدول التالي يبين التغيرات في القيم الحقيقية للأجور والدخول في الولايات المتحدة 1973 – 1992

جدول ( )

التغييرات في القيم الحقيقية للأجور والدخول في الولايات المتحدة للفترة (1973 – 1992)

الشريحة	أجور العاملين الرجال بنظام التفرغ الكامل علي مدار السنة	الدخل الأسري
القاع	– 23%	–3%
الثانية	–21%	–3%
الثالثة	–15%	–0.5%
الرابعة	+10%	+6%
القمة	+10%	+16%
أرتفاع نصيب الفرد الأمريكي من إجمالي الناتج القومي من 1973 – 1992	33%	

المصدر: ليستر تارو – مستقبل الرأسمالية. الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 2005 – ص 40.

وبالتالي فالنمو المتحقق ككل في الولايات المتحدة صار من حصة الخمس الثري، أي من حصة العشرين مليون عائلة لا غير.

والجدول التالي يبين توزيع الدخل النقدي بين الأسر الأمريكية عام 1998، وفيها يظهر أن 20% من الأسر الأمريكية تحصل علي نصف الدخل وأن 80% من الأسر تحصل علي النصف الآخر

جدول ( )

توزيع الدخل النقدي بين الأسر الأمريكية عام 1998

(1) ترتيب دخل الأسر	(2) مستوي الدخل بالدولار	(3) النسبة المئوية لكل الأسر في هذا الترتيب	(4) النسبة المئوية لإجمالي الدخل الذي تحصل عليه الأسر
خمس الأسر الأولي	أقل من 16.116	20	3.6
الخمس الثانية	16.116– 30.408	20	9.0
الخمس الثالثة	30.409 – 48.337	20	15.0
الخمس الرابعة	48.338 – 75.000	20	23.3
خمس الأسر الأعلي	75.001 فأعلي	20	49.2
(منهم) أعلي 5%	23.000 فأعلي	5	21.4

المصدر: ساموبلسون ونورد هاوس، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 400.

أي أن 5% الأعلى من السكان يحصلون علي أكثر من خمس الدخل القومي في الولايات المتحدة وأن 20% الأعلى من السكان يحصلون علي نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة.

وحتى توزيع الربح كان بطريقة غير عادلة، فواحد في المائة من أثري العائلات ضاعفوا دخولهم – منذ عام 1980، وصار أغني الأغنياء وهم حوالي نصف مليون مواطن، يمتلكون عام 1995، ثلث مجموعة الثروة التي يمتلكها الأهالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وارتفع دخل مديري المشروعات الكبيرة، وهو كبير أصلاً بمقدار 66% منذ عام 1979، وحصلوا في عام 1980، علي دخول تزيد بمقدار 40 مرة علي ما يحصل عليه مستخدموهم العاديون، أما في عام 1995، ارتفعت هذه النسبة فبلغت واحداً إلي 120.

ويحصل غالبية المديرين الكبار علي رواتبهم العالية إكراماً لما يبذلون من جهود لتخفيض تكاليف العمل.

وذكرت مجلة Business Week، في خريف 1995، إن أمريكا أصبحت "أكثر اقتصادات العالم إنتاجية". وقال الرئيس بيل كلينتون في عام 1996، إبان حملته الانتخابية الثانية للفوز بالبيت الأبيض، أن الازدهار صار يعم الاقتصاد الأمريكي "علي نحو لا مثيل له منذ ثلاثين عاماً". فقد ازدادت فرص العمل، في خلال مدة إدارته الأولي، إلي ما يقرب من العشر ملايين، أو بمقدار 210 ألف في الشهر الواحد، مما خفض معدل البطالة إلي 5.3%.

ولكن تلك النتيجة كانت راجعة إلي رخص الأيدي العاملة. ففي عام 1995 حصل أربعة أخماس إجمالي العاملين الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية عن كل

ساعة عمل، مبلغاً هو، في الحقيقة أدني مما كانوا يحصلون عليه في عام 1973 بمقدار 11%، وبالتالي انخفض المستوي المعيشي الفعلي للغالبية العظمي.

ومن أجل تخفيض تكاليف العمل هاجرت الصناعات ذات التقنية المتدنية الولايات المتحدة، خاصة إنتاج الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأجهزة الكهربائية، ويتم الاستيراد من منتجين أسيويين، أو من المكسيك، ودول شرق أوروبا، والمهم هو الإنتاج بأقل التكاليف.

وفي أوروبا الشرقية كانت الأجور في ألمانيا الشرقية، قبل إعادة توحيدها، تبلغ من 5 – 10% من الأجور في ألمانيا. وفي أحد مصانع بولندا، تدفع للعمال 2.58 دولار في الساعة، أما في ألمانيا فيدفعون 30.33 دولاراً في الساعة، أي بمعدل أكثر من 11.7 مرة في الساعة. في حين يعمل العاملون البولنديون، لمدة أربعمائة ساعة في السنة أكثر من العمال في ألمانيا – مما يقلل الحاجة إلي التدريب، والإدارة، والنفقات غير المباشرة، التي تؤدي إلي قيمة إجمالية أعلي (مثل إمساك الدفاتر، الرعاية الصحية ... الخ).

وفي عام 1990 إلي 1994 ألغت (ABB)، 40 ألف وظيفة، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بينما تم توفير 21150 فرصة عمل في الدول الاشتراكية سابقاً جهة الشرق.

وهناك وسائل أخري، لتخفيض تكلفة العمل، وتقضي بأداء العاملين أعمالهم من أماكن سكنهم، أو عملهم في شركات ثانوية، تعمل في تنظيم الحسابات وصيانة أجهزة الكمبيوتر، وذلك بأجر أدني بكثير وبدون تأمين صحي واجتماعي، وبدون الانضمام إلي أي تنظيم نقابي، وابتدعت المشاريع مصطلح Just – in – time –

worker ، أي التوظيف لمدة محددة. وحالياً لم تعد نقابات العاملين في أمريكا تمثل سوي 12% من العاملين الأمريكيين بعد أن كانت تمثل 33% منهم.

وصار المجتمع الأمريكي يسوده مبدأ "The winner Takes All" أي أن الرابح يحصل علي كل الثمار، فحتى مطلع الثمانينيات، كان ما يقرب من 70% من أرباح مؤسسة Brooking، تتقاسمها مع العاملين لديها. وكانت الشركات الكبرى تعطي مستخدميها رواتب أعلي من سوق العمل، والمهم هو أن يحقق المشروع، ككل، ربحاً معقولاً. ولكن في الثمانينيات بدأ تحويل العمال، إلي أرباب أعمال يعملون لحسابهم الخاص، لصالح الشركات.

ونجد أن معظم الوظائف التي وفرتها الشركات في الولايات المتحدة، قد وفرتها الشركات الصغيرة (ذات الرأسمال ما بين 3–5 مليون دولار) ففي عام 2000، وفرت الشركات الصغيرة في أمريكا 3.1 مليون وظيفة. وفي عام 2005 وفرت الشركات الصغيرة التي استمرت من عام 2000 إلي عام 2005، عدد 2.4 مليون وظيفة، أي أكثر من ثلاث أرباح الإجمالي الأصلي.

جدول ( )

مصادر عدم عدالة الأجر الولايات المتحدة عام 1995

مصدر عدم عدالة الأجر	النسبة %
التغير التكنولوجي	37.7
التجارة	10.1
جمود الحد الأدنى للأجر	7.2
تداعي النقابات	4.4
الهجرة	2.9
غير مشروعة	37.7

من ناحية أخري زادت أزمة 2008 الاقتصادية والمالية من عدد الفقراء في الولايات المتحدة، فبلغوا 46 مليون نسمة بنسبة 15% من السكان. وقد بلغ عدد الأمريكيين الذين يتقاضون كوبونات معونة غذائية، في أغسطس 2012 رقماً قياسياً جديداً هو 47.1 مليون شخص، بزيادة بمقدار 10 مليون شخص عما كان في عام 2011. وكانوا 36 مليون شخص عام 2007. وهناك 14 مليون عاطل عن العمل، ونحو 10 ملايين آخرين لا تتوافر لهم وظائف دائمة وهناك وظيفة واحدة لكل خمسة باحثين عن عمل.

ويبين جوزيف استيجليتز، عالم الاقتصاد الأمريكي، والأستاذ بجامعة كولومبيا، والحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، في مجلة "فانيتي فير" في

مايو 2012، أن نسبة السكان في الولايات المتحدة، ونسبة حصولهم علي الدخل القومي يتشابه في عام 1928، عشية الكساد الكبير وفي عام 2001، كما يلي:

جدول ( )

نسبة السكان في الولايات المتحدة ونسبة حصولهم علي الدخل القومي

السنة	السكان	% من الدخل القومي الأمريكي
1928	%1	%23
2001	%1	%25

ويبين الجدول التالي نسبة السكان الحاصلين علي الثروة في الولايات المتحدة كما يلي عام 2009:

جدول ( )

نسبة السكان الحاصلين علي الثروة في الولايات المتحدة

السنة 2009	نسبة السكان %	نسبة الثروة %
نسبة السكان الأغني	%5	63.5
نسبة السكان الأفقر	%80	12.8

وفي بحث لجوليس كورت وجيوفاني كورنيا بعنوان "التفاوت بين النمو والفقر في عصر حرية السوق والعولمة" الصادر عن المعهد الدولي لأبحاث الدول النامية عام 2001، خلص إلي أن التباين الناشئ عن التفاوت الكبير في الدخل والثراء،

يؤثر في أداء الاقتصاد في هذا البلد أو ذاك. ففي حين كان السبب المباشر لانتكاسة الاقتصاد الأمريكي، هو تجاوزات "وول ستريت" التي أدت إلي انهيار الأسواق العالمية في 2008، فإن السبب الأساسي وراء استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية بالنسبة لمعظم الأمريكيين، هو أن حصة كبيرة جداً من الدخول والثروات تذهب إلي قمة هرم الثراء، لدرجة أن الأغلبية الساحقة من الناس لم تعد تملك القوي الشرائية لانتشال الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها. فالمستهلكون الأمريكيون، الذين يشكل أنفاقهم 70% في النشاط الاقتصادي، ليست لديهم الوسيلة لشراء ما يكفي لتحقيق ازدهار الاقتصاد. ولم تعد لديهم القدرة علي الاقتراض كما كان بوسعهم قبل اندلاع الأزمة في عام 2008. فعلى مدي ثلاثة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، كانت إيرادات الطبقة الوسطي الأمريكية الكبيرة، كانت تحفز التوسع الأمريكي الكبير، لكن أصبح هيكل الاقتصاد الأمريكي غير متوازن بشكل خطير، وعلي نحو أكبر مما كان عليه منذ 80 عاماً، واختلال التوازن يجعل الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل لأمريكا الخروج من الركود الاقتصادي.

ورغم الأزمات المالية الطاحنة، وربما بسبب قدرتها علي التدمير والبناء، والتي يعاني منها العالم حتي الآن، كشفت شركة "بلومبرج" الأمريكية الإخبارية لمياردیرات العالم، عن أن ثروات أغني 100 شخص في العالم زادت بمقدار 241 مليار دولار خلال عام 2012، لتصل مجموع ثرواتهم إلي 1.9 تريليون دولار.

وقفزت ثروة الملياردير المكسيكي اللبناني الأصل كارلوس سليم، عملاق الاتصالات، وشركة "مكسيكو أمريكا موفيل" أثناء الأزمة بلقب أغني رجل في العالم لتصل ثروته بزيادة 13.4 مليار دولار لتتجاوز 77 مليار دولار. وكان الثاني بيل جيتس صاحب شركة "ميكروسوفت للبرمجيات" في المركز الثاني حيث أضاف إلي

ثروته 7 مليارات دولار. وأصبح الأسباني أمانشيو أورتيجا، صاحب سلسلة محلات، في مركز ثالث أغني رجل في العالم، وزادت ثروته بـ 22.2 مليار دولار، ليصل إجمالي ثروته إلي 57.5 مليار دولار. بالمقارنة بزيادة معدل العاطلين في أسبانيا في نفس العام إلي 25% من القوي العاملة كرقم رسمي للبطالة في بلده.

ومع تربع 1% من السكان في الولايات المتحدة يملكون أكثر من ربع ثروة بلادهم، ودول ومجتمعات أخري، لا يدفعون الضرائب ولا يخدمون في الجيش مثل بقية أبناء المجتمع، فإن التخطيط للسياسات الداخلية والخارجية سيخضع بالضرورة لاعتبارات مصالح الأغنياء أولاً، وسيصير هناك حكم الأغنياء Plutocracy أو حكم الأقلية Oligarchy، وتخضع سياسات بلادهم سواء الداخلية أو الخارجية لوجهات نظر ومصالح كبار الأثرياء ورجال الأعمال.

(د) ارتفاع معدل البطالة "الطبيعي"

ومن ناحيته يري لسترثارو[1] Thurow، الاقتصادي في معهد MIT، أن ما تنشره السلطات الأمريكية من إحصائيات رسمية عن مستوي البطالة، ليس سوي تضليل. إذ يجب أن نضيف إلى سبعة ملايين عاطل عن العمل في 1995، حسب الإحصائيات الرسمية، أن نضيف عليهم ستة ملايين مواطن، يرغبون في العمل، إلا أنهم تخلو عن البحث عن فرصة عمل لفقدانهم الأمل في ذلك. وبالإضافة فإن ما يقرب من 4.5 مليون عامل مجبرين علي العمل لبعض ساعات النهار فقط.

وبالتالي نجد أن أربعة عشرة في المائة، من مجموع السكان في سن العمل، بحاجة إلي فرص عمل نظامية. وترتفع هذه النسبة إلي 28%، إذا ما أخذ في

---

[1] لستر ثارو، مستقبل الرأسمالية – مرجع سابق – ص 207.

الاعتبار 10.1 مليون عامل ومستخدم يعملون بعقود مؤقتة، وكذلك 8.3 مليون يعملون لصالحهم، غالبيتهم جامعيون، نادراً ما يعملون في مجال تخصصهم.

ويؤثر ذلك في توزيع الدخول، فما يقرب من خمس العاملين، يحصلون علي أجور دون المستوي الرسمي للفقر حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية I.L.O، وبالتالي فقد أصبح العاملون الفقراء "Working Poor"، فئة معتبرة في المجتمع الأمريكي، كما رأينا من قبل. كما يتعين علي العاملين الأمريكيين العمل مدة أطول في المتوسط، من زملائهم في غالبية بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أنهم يحظون بأدني تأمين، ويتعين عليهم تغيير مكان عملهم ومساكنهم علي نحو اكثر.

وقد وصفت "المعجزة الأمريكية" في خلق فرص العمل بالرأسمالية القاتلة، إذ تقول دوائر "وول ستريت" أن معدل بطالة منخفض لا يعني كثيراً عندما يسرح عامل يحصل علي أجر يبلغ 15 دولاراً في الساعة، ويتحول إلي عامل آخر يحصل فيه علي نصف هذا الأجر فقط.

ويذكر بعض الاقتصاديين أن هناك معدل بطالة هو "معدل البطالة الطبيعي"، وهو المعدل الذي تكون عنده القوي المؤثرة في الصعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه، وإذا ساد الاقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي، يكون الاقتصاد في مستوي التوظيف الكامل وفي حالة توازن. وفي حالة الاقتصاد الأمريكي في بداية الستينيات، كان الاقتصاديون يعتقدون أن معدل البطالة الطبيعي يكون أقل من 4% ثم أرتفع إلي 5% في بداية السبعينيات.

وكذلك في بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا كان مستوي التوظيف الكامل يتحقق في الخمسينيات والستينيات، مع وجود معدل "البطالة الطبيعي" يتراوح ما بين 1% و 2% من قوة العمل. ولكن في آخر عقد الثمانينيات أصبحت أسواق العمل تتوازن مع وجود معدلات بطالة تتراوح ما بين 7% و 12% من قوة العمل[1].

والجدول التالي يبين معدلات البطالة وزيادتها في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من عام 2008 حتى عام 2015

جدول ( )

تطور معدلات البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة

	2008	2009	2010	2011	2012	2015
الاقتصادات المتقدمة	5.8	8.0	8.7	8.3	7.9	0
الولايات المتحدة	5.8	9.3	9.7	9.0	7.8	5.6
منطقة اليورو	7.6	9.4	9.9	10.1	11.4	11.4
ألمانيا	7.2	7.4	8.2	6.0	6.6	6.5
فرنسا	7.9	9.4	10.1	9.7	10.6	10.3
ايطاليا	6.8	7.8	8.3	8.4	10.7	12.9
أسبانيا	11.3	18	18.8	21.6	25.1	23.7

[1] انظر د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 226، أكتوبر 1997، ص ص 417 – 441.

اليابان	4	5.1	4.9	4.5	4.2	3.4
المملكة المتحدة	5.6	7.5	7.8	8.0	8.1	5.8
كندا	6.2	8.3	8.3	7.5	8.1	6.7

بيانات صندوق النقد الدولي: الآفاق القطرية والإقليمية عام 2015
Economist Feb.2015

ونلاحظ أيضاً أن معدلات البطالة المذكورة هي الرقم الرسمي المسجل لدي الجهات الرسمية مع أن أعداد العمال المتعطلين الحقيقية في الولايات المتحدة أعلى من ذلك بكثير للأسباب التالية:

(1) أن هناك أعداداً من العمال المتعطلين قد فقدوا الأمل، فعلاً في إيجاد أي عمل لهم، ويعملون في أعمال جزء من الوقت مما أدي بهم إلي إهمال تسجيل أسمائهم في سجلات البطالة (أثر إحباط عدم العمل).

(2) أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين إلي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، بصفة غير شرعية، وليس لهؤلاء الحق في تسجيل أسمائهم في السجلات الرسمية للبطالة.

(3) أن هناك أعداداً كبيرة من النساء المستعدات للعمل، ولكنهن لا يعملون ولا يسجلن أسمائهن في سجلات البطالة ليئسهن من أيجاد عمل مناسب وينطبق هذا أيضاً علي الشباب داخل سن العمل لأول مرة.

وترجع أسباب أرتفاع معدل البطالة الطبيعي إلي:

– التغير في هيكل قوة العمل، حيث ارتفعت نسب مشاركة الشباب والإقليات والوافدين والإناث في قوة العمل. ففي الولايات المتحدة زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12.4 مليون عاملة، وبمعدل زيادة 42%. وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11.4 مليون عاملة وبنسبة 27% ومعدل البطالة الطبيعي أعلي في النساء عن الرجال مما أدي إلي أرتفاع معدل البطالة الطبيعي.

تأثيرات سياسات الرفاهية الاجتماعية:

أدت السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلي ارتفاع في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل وكذلك تأثير التأمين ضد البطالة.

تزايد البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تسبب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات، في هيكل الطلب علي المنتجات، أو في هيكل سوق العمل أو في الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو تغير أماكن توطين الصناعات، أو كساد أنواع معينة، أو تصاعد نمو بعض الصناعات الأخرى.

– تأثير قوة نقابات العمال علي تحديد الأجور.

– عوامل أخري: مثل التغير في شروط التبادل التجاري Terms of Trade فحينما تتغير هذه الشروط في غير مصلحة البلد، يؤدي إلي موجة انكماشية تؤدي إلي خفض الطلب علي العمالة وزيادة البطالة.

– ارتفاع الضرائب علي الدخول، مما يؤدي إلي تثبيط حوافز الناس نحو العمل.

– ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية يؤدي إلي زيادة معدل البطالة الطبيعي، بسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

– الحد الأدنى للأجور قد يؤدي إلي زيادة البطالة الطبيعي، وذلك عند تحديد حد أدني للأجور عند مستوي أعلي من مستوي إنتاجية هؤلاء العمال.

ويمكن انتقاد نظرية ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة، لأنها تسكت عن البطالة الدورية أو الإجبارية، التي تتعرض لها الاقتصادات الرأسمالية.

والجدول التالي يبين أهم العوامل المفسرة لارتفاع "معدل البطالة الطبيعي" في الاقتصاد البريطاني، خلال الفترة 1956 – 1987

جدول ( )

العوامل المفسرة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد البريطاني خلال الفترة 1956 – 1987

	56 – 1959	60 – 1968	69 – 1973	74 – 1980	81 – 1987
المعدل الفعلي للبطالة %	2.2	2.6	3.4	5.2	11.1
معدل البطالة الطبيعي المقدر %	2.2	2.7	3.8	6.1	6.6
التغير في معدل البطالة الطبيعي %		0.5+	1.1+	2.3+	0.5+
العوامل المفسرة لتغير معدل البطالة الطبيعي					
بترول بحر الشمال		صفر	صفر	0.3–	2.6–
شروط التبادل التجاري		0.4–	0.1–	1.5+	1.6+
عدم توافق المهارات		0.1+	0.3+	0.6+	1.5+
أثر إعانات البطالة		0.3+	0.6+	0.3–	0.5+
قوة نقابات العمال		0.4+	0.3+	0.8+	0.1+
أثر الضرائب		0.1+	صفر	صفر	0.3–

Source: P. R. G. Layard, S. J. Nickell and R. Jackman: Unemployment, Oxford University Press, 1991.

والجدول التالي يبين التكلفة الاقتصادية للبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بفترات الكساد والتباطؤ والركود، مابين أعوام الثلاثينيات إلي الثمانينيات.

جدول ( )

التكلفة الاقتصادية للبطالة المرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية

الفترة	متوسط معدل البطالة %	الناتج المفقود	
		مليار دولار بأسعار 1999	كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفترة
الكساد الكبير (1930 – 1939)	18.2	2.420	27.6
الخمسينيات المتباطئة (1954 – 1960)	5.2	46	0.3
ركود السبعينيات والثمانينيات 1975 – 1984 (أزمة البترول والتضخم)	7.7	1.480	3.0
فترة الاقتصاد الجديد (1985 – 1999)	5.7	240	0.3

Source: P.A Sameulson and W. Nordhaus, Economics, Seventeenth Edition, Mc Graw – Hill, International Editions, 2001, P.668.

تم حساب الفاقد من الناتج بأنه الفرق المتراكم بين أجمالي الناتج المحلي المتوقع Potential GDP والناتج المحلي الفعلي.

والسؤال الآن: لماذا ترتفع البطالة في أوروبا وتنخفض في أمريكا؟ [1]

ويجب الأستاذ ساموبلسون علي ذلك:

[1] أنظر ساموبلسون، ونورد هاوس – علم الاقتصاد – مكتبة لبنان – بيروت 2006 – ص ص 698 – 699.

– بسبب اختلاف سياسات الاقتصاد الكلي في أوروبا عنها في الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تمتلك بنكاً مركزياً واحداً هو الاحتياطي الفيدرالي، الذي يقوم بمراقبة مجمل أداء الاقتصاد الكلي.

فعندما ارتفعت معدلات البطالة كما حدث عام 1982، وعام 1991 قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتيسير السياسة النقدية بهدف تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج، وتخفيض معدلات البطالة.

أما بالنسبة لأداء البنوك المركزية في أوروبا فقد اتسم بالتفكك، فحتى عام 1999، كانت أوروبا لا تزال اتحاداً كونفدرالياً لدول يقوم البنك المركزي الألماني بالهيمنة علي سياساتها النقدية. وقد تمتع ذلك البنك باستقلالية كبيرة، وتمثل هدفه الأول في تحقيق الاستقرار السعري في ألمانيا، وعندما ارتفعت معدلات البطالة في باقي أنحاء أوروبا، وازداد حجم التضخم بألمانيا عام 1990، في أعقاب توحيد ألمانيا 1990 – قام المركز الألماني برفع أسعار الفائدة، وأدي ذلك إلي تقليص الإنتاج وارتفعت معدلات البطالة في الدول التي ارتبطت سياستها النقدية بألمانيا. وتظهر تلك السمة من خلال ارتفاع البطالة في أوروبا فيما بعد 1990.

أما السمة الثانية للبطالة في أوروبا، فترتبط بالبطالة الهيكلية. ذلك أن أوروبا هي مهد دولة الرفاهية State of Welfare بأنها من مزايا رفاهية وإعانات بطالة وحد أدني للأجور وحماية حق العاملين في التوظف أدت تلك السياسة إلي زيادة الأجور الحقيقية.

أما الولايات المتحدة فقد كانت أقل سخاء فيما يتعلق بإعانات البطالة ومزايا الرفاهية.

(هـ) العلاقات بين التغيرات في معدلات البطالة، والتغير في الناتج:

يرصد قانون أوكن Oakun's Law العلاقة بين البطالة والناتج، ويقرر أن معدل البطالة يرتفع بنقطة مئوية عند كل هبوط لمستوي الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بمقدار 2%، مقارنة بمستوي الناتج المحلي المتوقع Potential GDP في ظل التشغيل الكامل للموارد.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي عن العلاقة بين معدلات البطالة ومستويات الناتج خلال الدورات الاقتصادية، يظهر فيه أهم النتائج التالية[1]:

– زاد مستوي استجابة البطالة للتغيرات في الناتج علي مدار العشرين عاماً الماضية في العديد من البلدان المتقدمة صناعياً. ويرجع ذلك للإصلاحات المؤسسية الكبيرة.

والجدول التالي يبين الأجور في الساعة في الصناعات التحويلية عام 1998 وعام 2010 الدولار.

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، أبريل 2010، الفصل الثالث – ص ص 69 – 107 .

جدول ( )

أجر الساعة للأيدي العاملة في الصناعات التحويلية بالدولار (1998 – 2010)

البلد	بالدولار عام 1998	بالدولار عام 2010	الولايات المتحدة عام 2010 = 100%
المانيا	27.20	43.7	126
فرنسا	00	40.5	117
الولايات المتحدة	18.56	34.7	100
ايطاليا	17.11	33.4	96
اليابان	18.05	32.0	92
المملكة المتحدة	16.34	29.5	85
أسبانيا	00	26.6	77
اليونان	00	22.2	64
البرتغال	00	11.15	33
البرازيل	00	10.0	29
بولندا	00	8.0	23
المكسيك	1.830	6.2	18

المصدر لعام: Le Bilan du Monde 2010

المصدر لعام 1998 – محسوبة من ساموبلسون، علم الاقتصاد، 2006.

لاسيما خفض مستويات الجمود في تشريع حماية الوظائف، وزيادة استخدام عقود العمل المؤقتة.

– أثناء فترات الركود، يرجع ارتفاع معدلات البطالة إلي أعلي من مستوياتها المتوقعة، حسب قانون أوكن، إلي الأزمات المالية، وشدة كساد أسعار المساكن وغيرها من الصدمات القطاعية.

– يمكن إرجاع الجانب الأكبر من ارتفاعات البطالة الحادة في أسبانيا والولايات المتحدة أثناء فترة الـ 25 عاماً قبل الركود الكبير، إلي أثر انخفاضات الناتج حسب المتوقع باستخدام قانون أوكن، والضغط المالي، وكساد أسعار المساكن، وقد كان ارتفاع البطالة الناجم عن هذه العوامل أقل من المتوقع في البلدان التي طبقت برامج نوبات العمل القصيرة (وهي ألمانيا وايطاليا واليابان وهولندا) أما البلدان الأخرى، التي تعرضت لبطالة أقل من المتوقع، فلا تزال تمثل لغزاً (كندا والمملكة المتحدة).

– بالنسبة للعديد من البلدان المتقدمة، ينبئ احتمالات تباطؤ انتعاش الناتج، وطبيعة فترة الركود من عام 2008، أي أزمة اقتصادية – مالية ، مصحوبة بكساد أسعار المساكن، تنبئ باستمرار ارتفاع معدلات البطالة، واحتمال تحولها إلي بطالة هيكلية.

(و) المقايضة بين البطالة والتضخم (منحني فيليبس)

نشرا أ.و فيليبس A.W. Philips الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958، دراسة تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 – 1957".

وتوصل في الدراسة إلي وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن. وهذه العلاقة تذكر أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، وعلي النقيض من ذلك، حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية.

وقام كل من بول سامولسون Paul A. Samuelson وروبرت سولو R.M. Solow بتطوير الفكرة ، وانتهيا في عام 1970 إلي وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة[1].

ويبين منحني فيليبس أن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم. كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق العمالة الكاملة. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، هو الوصول إلي "التوليفة المثلي" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل، وبالتالي فهناك أمكانية تخفيض معدلات البطالة، مقابل السماح بوجود معدل متواضع للتضخم، فهناك مقايضة Trade – off يمكن أن تحدث بين البطالة والتضخم، وأن هناك علي منحني فيليبس، عدة نقاط ممكنة تعبر عن أوضاع توازنية.

وعليه فإن: معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل.

%3 – % 6 = %3

---

[1] أنظر للتفاصيل:

Sameulson & Nordhaus, Economics, MeGraw – Hill – Irwin, Seventeenth Edition, 2001. PP. 694 – 701.

وبالتالي فإنه من الممكن خفض معدل البطالة، علي أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلي للتضخم.

وقد اقترح الكثير من الاقتصاديين الأمريكيين، علي الحكومة الأمريكية، سياسات عملية، علي أساس منحني فيليبس، وأن تحقيق معدل للبطالة في حدود 4% مع زيادة الأسعار بنسبة 2% هو حل يرضي الشعب الأمريكي.

ولكن في السبعينيات من القرن العشرين لوحظ أن المستوي العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وبشكل واسع، أي مع حدوث الركود التضخمي Stagflation، وهو أمر يتعارض مع منطق منحني فيليبس ويدمره من أساسه.

سادساً: التطورات والاتجاهات الحديثة، لأسعار المواد الأولية، والأساسية، والبترول:

(أ) تطورات أسعار المواد الأولية والأساسية:

تعتمد العديد من الدول النامية، اعتماداً كبيراً، علي البترول، والمواد الأولية والأساسية الأخرى، كمصدر لإيرادات الصادرات. وتصل نسبة صادرات السلع غير الوقود، لإجمالي الناتج المحلي إلي أكثر من 10% في 36 بلداً. وإلي ما يزيد علي 5% في 92 بلداً.

وقد زادت أسعار بعض السلع الأساسية، والمواد الأولية، فعلي سبيل المثال ارتفع مؤشر المعادن بنسبة 180% بالقيمة الحقيقية من عام 2002، حتى عام 2006، في حين زادت أسعار البترول بنسبة 157%. وزاد نصيب السلع غير

الوقود، من التجارة العالمية، نحو 14% خلال الفترة من 2000 – 2004، مقارنة بالوقود 7%.

والجدول التالي يظهر تطورات مؤشرات الأسعار الحقيقية للسلع الأولية والوقود.

جدول ( )

تطورات الأسعار الحقيقية للسلع الأولية والوقود (مؤشرات الأسعار الحقيقية للسلع الأولية والوقود علي أساس شهري – متوسط 1990 – 1999 = 100%

	ديسمبر 2009	الذروة	القاع
		مارس 2008	فبراير 2009
مؤشر أسعار السلع الأولية	172	230	123
غير الوقود	106	131	85
الأغذية	97	122	89
المشروبات	120	110	99
المدخلات الصناعية	114	143	79
المواد الخام الزراعية	74	77	59
المعادن	162	222	104
الوقود	272	381	180
البترول الخام	283	392	161

المصدر – بيانات صندوق النقد الدولي – أفاق الاقتصاد العالمي – أبريل 2010 – ص 30

أما بالنسبة للاتجاهات العامة طويلة الأجل، والتقلبات في أسعار السلع الأساسية نجد أنه علي مدار الخمسة عقود الماضية، انخفضت أسعار المستهلكين، للسلع غير الوقود، بمعدل 1.6% سنوياً.

وأدي التنوع الجغرافي للإنتاج، والتقدم التكنولوجي، إلي انخفاض التقلبات في أسعار الغذاء والمواد الخام الزراعية، في المتوسط خلال العقدين الأخيرين. وذلك بالحد من صدمات العرض، الناتجة من سوء الأحوال الجوية، أو الكوارث الطبيعية.

وتكون أسعار السلع غير الوقود، جزءاً قوياً من الدورات الاقتصادية. وبقدر الارتباط بين الزيادة في النمو العالمي والتغيرات السنوية في الأسعار الحقيقية للمعادن بنحو 50%. وتميل أسعار السلع الزراعية إلي الارتفاع خلال فترات الانتعاش الدورية، إلا أن استجاباتها أقل، مقارنة بأسعار المعادن، بسبب المرونة الأكبر في العرض، وانخفاض مرونة الطلب للدخل.

وقد ارتفعت أسعار المعادن، بشكل حاد، بين عام 2002 إلي 2006، بنسبة 180% بالقيم الحقيقية. بينما زادت أسعار الغذاء بنسبة 20% والمواد الزراعية الخام بنسبة 4%.

وعادة ما يكون سعر المعادن في الأسواق، قريباً من تكاليف الإنتاج للمنتجين الحديين، الأقل كفاءة نسبياً، خاصة عند قاع الدورة الاقتصادية، وخلال ذروة انتعاش الدورة الاقتصادية، يمكن أن ترتفع أسعار السوق إلي أضعاف تكاليف الإنتاج.

وخلال الفترة من 2002 – 2005، زادت تكاليف الإنتاج، بالنسبة لكافة المعادن بنحو 20 – 50% للمنتجين الحديين. ويعد ارتفاع تكاليف الطاقة مسئولاً بشكل كبير عن ذلك. إذ تمثل تكاليف الطاقة نحو 30% من تكلفة إنتاج الألمونيوم

النقي، مثلاً. وفي دراسة عن أسواق الألمونيوم والنحاس، خلال الأعوام 2006 – 2010، نجد[1]:

– زيادة ونمو سريع في استهلاك الألمونيوم والنحاس، بمعدل متوسط 5.6% و 4.8% سنوياً علي الترتيب. وتسهم الصين فيها بـ 50% في متوسط نمو الطلب المستقبلي.

– انخفاض متوسط السعر الحقيقي السنوي للألمونيوم والنحاس عام 2010، عن متوسطات عام 2006 بنسبة 35% و 57% علي التوالي. وذلك بسبب التوسع في الموارد الطبيعية، وحدوث زيادات في العرض.

وعلي عكس البترول، فإن الاحتياطيات الكلية للمعادن العادية تعد غير محدودة تقريباً، وعلي الرغم من ارتفاع درجة تركز الإنتاج، وأحتكار القلة Oligopoly لأعلي ثلاثة بلدان منتجة لنحو 46% من إنتاج الألمونيوم النقي، و41% من إنتاج النحاس النقي، تتسم هياكل الأسواق بالتنافسية. وذلك علي نقيض صناعة البترول، التي تسيطر عليها منظمة الأوبك، بما لها من احتياطيات وإدارة لأسعار البترول.

وقد أسهمت الصين والبلدان سريعة النمو الأخرى، في نمو الطلب علي السلع الزراعية. ولكن لم يؤدي ذلك إلي زيادة الأسعار فقد انخفض سعر القطن بنسبة 20% تقريباً خلال الفترة 2004 – 2005.

وبصفة عامة، في الأجل الطويل، تتحدد الأسعار الزراعية بفعل زيادة الإنتاجية، والتي يتوقع أن تستمر في المستقبل نظراً للتقدم التكنولوجي. وستتأثر أسعار بعض السلع الزراعية بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات وخاصة الأسمدة، والتي

---

[1] صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – سبتمبر 2006.

هي مرتبطة بأسعار البترول. ومع ذلك فإن صدمات العرض المرتبطة بأحوال الطقس هي المصدر الرئيسي للتقلبات السعرية في القطاع الزراعي.

وترتبط مجموعة محدودة من السلع، بارتفاع تكاليف الطاقة، وبصفة خاصة بأسعار البترول، وخاصة السكر (من خلال إنتاج الكحول الإيثيلي) (الأيثانول) والمطاط الطبيعي (وهو بديل للمطاط الصناعي المنتج من البترول) وربما أيضاً الذرة (كوقود للسيارات التي تتميز بمرونة استخدام الوقود في الولايات المتحدة).

وفي المستقبل، يمكن أن تتأثر الأسعار الزراعية بالتحولات في نظم دعم الزراعة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ساعدت إعانات دعم الإنتاج والرسوم الجمركية علي الواردات، علي خفض الأسعار للمنتجات الزراعية.

وبالتالي نجد أن معظم الزيادات في مؤشرات السلع غير الوقود ترجع إلي زيادة أسعار المعادن. ومن المتوقع في الأجل المتوسط أن تتراجع أسعار المعادن مع دخول طاقات جديدة لنطاق العمل. إلا أنها لن تعود علي الأرجح إلي مستوياتها السابقة. بسبب أن ارتفاع أسعار الطاقة قد زاد من تكاليف الإنتاج.

وقد أصبحت الصين قائداً رئيسياً لديناميات السعر، في أسواق المعادن. حيث أسهمت خلال الفترة 2002 – 2005، بنسبة عالية في الزيادة في الاستهلاك العالمي من النيكل والقصدير.

وقد تدرجت أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام 2003 وعام 2004، بالمقارنة بالانخفاض الطفيف خلال أبريل 2003، بعد الغزو الأمريكي للعراق، ثم زادت أسعار البترول بأعلى من 28 دولاراً للبرميل عما كانت عليه في أبريل 2003. ولأن البترول، مثل المواد الخام الأخرى، يتم تسعير معاملاته بالدولار، ولأن لمنظمة

الأوبك قوة احتكارية في إنتاجه، نصب الاهتمام علي تأثير أسعار البترول مع علاقتها بأسعار صرف الدولار.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، وليس كارثة لكل الأطراف، فهناك المستفيدون من ارتفاع أسعار البترول، وهناك الخاسرون، فمن هم؟ وما هو أثر ارتفاع أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي؟

وقبل الإجابة علي ذلك، نجيب عن ماهية العلاقة بين أسعار البترول وأسعار صرف الدولار، إذ يعتبر البترول من أهم المتغيرات اليومية فهو يمثل 20% من إجمالي المبادلات السلعية الدولية.

وترجع الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار البترول عامة، إلي تأخر استعادة الإنتاج، والصادرات من حقول البترول العراقية بعد الغزو الأمريكي عام 2003، والارتفاع غير المتوقع في الاستهلاك، ونقص الاحتياجات البترولية التجارية، وانخفاض معدل صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى.

وقد زاد الطلب العالمي علي البترول عام 2003 بـ 2.1% أي بـ 1.6 مليون برميل يومياً، وكانت معظم هذه الزيادة في الصين وشمال أمريكا، والدول الأسيوية، مما يؤكد أهمية نموها الاقتصادي خاصة خلال النصف الثاني من عام 2003. وقد بلغت زيادة استهلاك الكهرباء المولدة عن طريق الجازولين في الصين حداً بلغ 14% في النصف الثاني من 2003. وفي أمريكا الشمالية، زاد النمو عن 2% في عام 2003، بعد أن كان 0.7% عام 2002.

وأدي الانخفاض في سعر الدولار في عام 2003، إلي انخفاض شروط المبادلة لصالح صادرات البترول، وبالرغم من أن الأسعار المتوسطة لبرميل البترول زادت بـ

25% بالدولار، ما بين سبتمبر 2003 ومارس 2004، فإن صندوق النقد الدولي قدر أن نصف زيادة أسعار البترول قد تلاشت بسبب تدهور السعر الحقيقي للدولار.

وقبل أن نستطرد، نبحث الآن تطور العلاقة تاريخياً بين سعر البترول وبين الدولار.

إذ أنه منذ بداية اكتشاف البترول وتجارته عالمياً، يتم تقييم سعره بالدولار الأمريكي. ولم تبرز العلاقة بين سعر برميل البترول، وتغيرات أسعار صرف الدولار، إلا بعد فك ارتباط الدولار بالذهب في أغسطس 1971.

وفي عام 1973 أصبح بمقدور منظمة الأوبك تحديد سعر برميل البترول تبعاً لما يمليه مركزها الاحتكاري في السوق، لاسيما وأن سعر البترول بالقيمة النقدية ارتفع بأكثر من أربعة أضعاف خلال العامين 1973 – 1974، كما زاد معدل صرف الدولار، مقابل العملات الأخرى خلال الفترة 1974 – 1976.

والقاعدة أنه عندما تنجح منظمة الأوبك في رفع السعر، أو عندما تؤدي ظروف السوق إلي ارتفاع الأسعار، تقل أهمية موضوع عملية تسعير البترول، والعكس صحيح.

ويمكن الإشارة إلي مرحلتين هامتين في تحليل علاقة سعر برميل البترول بالدولار إلي: مرحلة الأسعار المثبتة خلال الأعوام 1974 – 1985، ومرحلة الأسعار المرنة منذ عام 1986 وحتى الآن.

(1) مرحلة الأسعار الرسمية المثبتة:

بعد انتقال قرار تسعير البترول من الشركات إلي منظمة الأوبك بنهاية عام 1973، كان تحديد السعر الرسمي للزيت الخفيف يجري بالدولار، كسعر إشارة وتحدد الأسعار الرسمية للزيوت الأخرى تبعاً للفروقات النوعية.

وفي عام 1982، لجأت الأوبك لحماية السعر الرسمي المثبت، عن طريق نظام برمجة الإنتاج، من خلال تحديد السقف وحصص للدول الأعضاء. وقد عدلت أوبك سعر الإشارة استجابة للظروف في أسواق البترول؛ وكان تعديل سعر برميل البترول يتم بمعزل عن تغيرات أسعار الصرف أو التغيرات في القيمة الحقيقية للبرميل.

ومع انهيار نظام بريتون وودز، والذي كان يعني عملياً انحسار دور الدولار كعملة عالمية، ومع التغييرات في نظام النقد الدولي، والتطورات المالية والنقدية، بما فيها ثورة المعلومات والاتصالات، وربط الأسواق، بما اصطلح علي تسميته بالعولمة المالية Globalization of Finance ولكن بقي للدولار دوره المتميز كأهم وحدة حسابية ومخزون للقيمة، ووسيلة مدفوعات عالمية.

كما أنه في أسواق البترول حدثت تطورات هيكلية في كلاً من جانبي العرض والطلب، أثرت علي تحديد الأسعار، فقد انخفضت حصة البترول في استهلاك الطاقة من 53% إلي 42%. وانخفضت حصة الأوبك في الإنتاج العالمي من 67% إلي 29%. وانخفضت حصتها في سوق الصادرات العالمية من البترول من 87% إلي 53% ما بين العامين 1973 و1985، وأدي ذلك إلي ازدياد أهمية أسواق البترول الفورية Spot Markets. كما ازدادت أهمية الأسواق المستقبلية Future Markets بيد نشاطات سوق نيويورك للسلع للتعامل المستقبلي للبترول عام 1983. ولم تجد محاولات الأوبك لاستعادة السيطرة علي تحديد الأسعار،

والإبقاء علي نظام الأسعار الثابتة، عن طريق إتباع نظام الحصص Quotas عام 1982، في منع الانخفاض التدريجي في الأسعار الرسمية، إلي أن انهارت الأسعار عام 1986.

وخلال الفترة 1981 – 1985 ارتفع سعر صرف الدولار تجاه جميع العملات تقريباً، مما عمل علي تحسين القيمة الحقيقية للبرميل. هذا علي الرغم من تخفيض الأوبك السعر الرسمي لزيت الإشارة من 34 دولاراً للبرميل في أكتوبر 1981، إلي 28 دولاراً في فبراير 1985.

(2) مرحلة الأسعار المرنة:

يعد أنهيار أسعار البترول من حوالي 27 دولاراً للبرميل (متوسط عام 1985) إلي 13.5 دولاراً في المتوسط عام 1986، أخذت الأوبك لفترة قصيرة، عام 1987، بنظام الأسعار الرسمية المثبتة مع تبني، سلة زيوت أوبك، ولكن لم يدم الأمر طويلاً، وتخلت الأوبك عن نظام الأسعار المثبتة في منتصف عام 1987. وأبقت علي نظام حصص الإنتاج مع ترك أسعار زيوت كل دولة، مرنة، وتتحدد بالسوق الفورية، إذا كانت تتداول في تلك السوق، مثل زيوت برنت في أوروبا. وبالتالي تتفاعل المؤثرات علي أسعار البترول، بما فيها تغيرات أسعار صرف الدولار في السوق وتؤثر علي اتجاهه – وبالتالي تصبح الأوبك متلقية للسعر، ومعادلات أسعارها مرتبطة بزيوت من خارجها تقيم أسعارها في الأسواق الفورية بالدولار.

وتتأثر القيمة الحقيقية لبرميل البترول من وجهة نظر الدول المصدرة للبترول بعاملين رئيسيين: الأول: معدل التضخم في الدول التي تستورد منها، والثاني: سعر صرف عملات الدول التي تستورد منها مقارنة بالدولار.

والجدول التالي يبين أسعار البترول بالقيم الاسمية، والحقيقية، وأثر تغيرات أسعار الصرف والتضخم.

جدول ( )

أسعار البترول بالقيم الاسمية والحقيقية لمنظمة أوبك (دولار / برميل)

(1973 = 100%)

السنة	السعر الاسمي	أثر أسعار الصرف	أثر التضخم	السعر الحقيقي	السعر الحقيقي = 1973 %100
1973	3.07	3.07	3.07	3.07	%100
1976	11.51	12.65	8.48	9.31	303
1979	17.28	16.33	10.02	9.48	308
1981	32.50	35.13	15.19	16.42	534
1985	27.0	40.08	10.24	15.20	495
1987	17.73	18.91	6.38	6.81	221
1990	22.26	22.34	7.03	7.05	229
1993	16.33	17.83	4.65	5.08	165
1996	20.02	21.00	5.40	5.61	182

المصدر: محسوبة من بيانات منظمة الأوبك.

وبانخفاض حصة الأوبك في الأسواق والانتقال إلي نظام مرن للأسعار، بديلاً عن نظام الأسعار الثابتة، التي ميزت مرحلة سوق البائعين، حيث لهم القدرة عليت حديد السعر ومساره، تغيرت إلي سوق للمشترين، حيث لهم القدرة علي تحديد السعر.

وفي نظام الأسعار المرنة ترتبط أسعار بترول الدول المصدرة من خلال معادلات بأسعار البترول المتداولة في السوق الفورية في الأسواق الرئيسية، والمقومة

بدورها بالدولار، وفي هذا النظام يجري امتصاص أثر تغيرات أسعار الصرف علي أسعار البترول الحقيقية في الأسواق، من خلال آليات العرض والطلب. فالسعر الحقيقي المنخفض يؤدي إلي إنعاش الطلب وقد يؤدي إلي ارتفاع الأسعار الاسمية.

والرابحون من زيادة أسعار البترول، وبالنسبة للبلاد المنتجة، نجد أهمهم دول الخليج العربي والتي تملك نحو ثلثي احتياطيات البترول في العالم. وتملك السعودية، دور المرجح Balancer، فهي تملك احتياطياً ضخماً، وبالتالي فهي تفضل أرتفاع أسعار البترول، بطريقة تدريجية علي فترة طويلة. إلي جانب الاعتبارات السياسية والاقتصادية، التي تجعل السعودية دولة صديقة للغرب، وبالتالي تحرص علي مصالحه الاقتصادية والسياسية. ولذلك رفعت السعودية الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يومياً، لتصل طاقتها إلي 11 مليون برميل يومياً. وزادت إيرادات البترول في السعودية عام 2004 علي ثلاث أرباع إيرادات المملكة السعودية، وزاد فائض موازنتها علي 40 مليار دولار. وقد أعلنت السعودية برنامجاً من 11 مليار دولار لـ 5 سنوات للأشغال العامة، ولزيادة العمالة المحلية بها، كما توسعت الكويت عام 2004 بـ 10% أما عن الأمارات فقد توسعت بـ 7%.

أما إيرادت شركات البترول، ومنها شركة أكسون موبيل للبترول، فقد زادت في الربع الثالث من عام 2004، علي 5.79 مليار دولار، أي بزيادة 39%. كما زادت أرباح شركة هيوستون إلي أقصي حد.

وزادت أسعار البترول المرتفعة من قيمة احتياطيات الدول المنتجة، خاصة السعودية ودول الخليج. ولكن عكس الصدمات البترولية في أكتوبر 1973، وعقب الثورة الإيرانية عام 1979، ظهرت روسيا كمنتج رئيسي هي والبلاد، حول بحر قزوين، كمنتجين أساسيين، إلي جانب دول الخليج.

وما عدا في العراق، فإن الشرق الأدنى سبح في ارتفاع أسعار العقارات، والطيران، وأرباح البنوك، وقد ساهمت تلك الارتفاعات العقارية في خفض قيمة الدولار، في مواجهة العملات الأخرى، خاصة بالنسبة لليورو، إذ أن وسيلة الدفع الرئيسية للبترول، سواء للإنتاج أو للمصافي أو التوزيع لازالت هي الدولار، في حين أن منطقة اليورو هي منطقة الشراء الأولي لبترول الشرق الأوسط، فهي تشتري حوالي نصفه.

وجذب انتعاش الاقتصاد الياباني البترودولارات. واتجهت الأموال العربية إلي السوق الأمريكية للأسهم والسندات، وخاصة العقارات والتكنولوجيا. علي عكس أعوام السبعينيات، حيث كانت الاستثمارات في شكل ودائع دولارية، ويرجع ذلك إلي انخفاض معدلات فائدة الدولار.

وبالنسبة للاقتصاد الروسي، فقد ارتفع معدل نمو الناتج القومي إلي 6% عام 2004، إذ أن روسيا هي ثاني منتج في العالم للبترول، بعد العربية السعودية، ومثل إنتاج البترول 20% من الناتج المحلي الروسي – وبلغت الجمارك علي الصادرات الروسية من البترول 40% من إيرادات ميزانية الدولة. وزاد الفائض التجاري عام 2003 إلي 73 مليار دولار، كما زادت الاحتياطيات الروسية إلي رقم قياسي هو 100 مليار دولار في نهاية العام. وفي دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي أصبح الاقتصاد الروسي مرتبطاً بتصدير المواد الأولية. وخاصة الوقود وأصبحت الميزانية ممولة بالضرائب التي تفرض علي الموارد الطبيعية. وقد ساهم تطور قطاع البترول في دعم سلطة بوتين الذي بحث عن إظهار بلده كبديل عن الأوبك للغرب.

وبالنسبة لشركات الخدمات البترولية، يعتمد ازدياد العرض علي الاستغلال الأمثل للآبار البترولية الموجودة، أكثر مما هو عن الآبار المكتشفة حديثاً. وقد انخفضت نسبة ميزانية الاكتشافات لتلك الشركات إلي الثلث.

وبالنسبة للمضاربين، نجد أن البورصات الرئيسية لأسعار البترول، في العواصم الرئيسية كنيويورك ولندن، يذكر البعض منهم أنهم مسئولون عن ارتفاع واضطرابات أسعار البترول، ولكننا فقط نتحين الفرص والأمر يعكس العرض والطلب، وليس هناك تدخلات غير تجارية.

ويقول أحد الاقتصاديين الأمريكيين أنه وبالرغم أن أسعار البترول العالمية، قد تنزل عن مستواها العالي قريباً، ولكن إذا حدث شيء فإن الأسعار يمكن أن تقفز إلي 60 دولاراً أو 70 دولاراً وهذا أمر له أثر سيء. وقد اتجه الاقتصاد الأمريكي نحو الجنوب، حيث البترول.

وبالنسبة للخاسرين من ارتفاع أسعار البترول، قدر صندوق النقد الدولي أن ارتفاع أسعار البترول علي الاقتصاد العالمي، سيكون لمدي بعيد، ووقعه السيئ سيكون علي الاقتصاديات المستهلكة ذات النمو القريب من 10% وعلي اليابان ذات النمو 4% أما بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تزداد أسعار البرميل أكثر من أي مكان آخر، فإن النمو انخفض إلي حوالي 4%. وقد زاد التضخم في الصين والدول الصاعدة في أسيا وفي أوروبا وفي أمريكا اللاتينية، وعامة أثر ارتفاع أسعار البترول بتخفيض نمو الاقتصاد العالمي إلي حدي 4.6% – 4.3%. واعتبرت تلك التحولات أول أزمة اقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

وزاد ارتفاع أسعار البترول من 29 دولاراً في المتوسط للبرميل عام 2003 إلي 37 دولاراً في بعض أنواعه، وفي أغلب البلاد فإن خطر التضخم بسبب ارتفاع

أسعار البترول هو خطر معتدل، وذلك بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية، وزيادة أرباح المؤسسات، وإن كانت أسعار البترول، بالأسعار الحقيقية، هي أقل من نصف تلك التي كانت في منتصف السبعينيات. ولن تعود أسعار البترول إلي سابق عهدها، بصرف النظر عن زيادة إنتاج وتصدير العراق والذي كان ينتج عام 2004 بنصف طاقته.

كما أن الغرب أصبح أقل اعتماداً علي الخليج العربي في البترول، إذ توجد إمدادات البترول من روسيا وبحر قزوين ودول بحر الشمال وألاسكا.

وعامة، فإن أسعار البترول تنخفض مع انخفاض الطلب الموسمي، ولكن علي مستوي التعاقدات طويلة الأجل، خاصة مع انخفاض السعر الحقيقي للدولار، فقد ازدادت أسعار البترول منذ صيف 2003، وبينما كان جزءاً من التدهور في السعر الحقيقي يرجع إلي انخفاض سعر الدولار الحقيقي، فإن هناك عوامل أخري، لعبت دوراً، مثل الغزو الأمريكي للعراق، والاضطرابات في فنزويلا ونيجيريا.

وقد انخفض نصيب الأوبك في الطاقة الفائضة إلي أقل من 2 مليون برميل يومياً في مارس 2004، أي أقل من 3% من الطلب العالمي بالمقارنة بـ 3.4 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2002. وأخيراً فإنه مادامت الاختراعات التكنولوجية البديلة لازالت غير متاحة، وعملية وموفورة، فإن أسعار البترول ستبقي عالية.

وقد أدت تداعيات أزمة الاقتصاد والمال العالمية خلال الأعوام ما بعد 2008، إلي هزات في الطلب علي البترول وأسعاره بصفة عامة. ثم سجل الاقتصاد العالمي نمواً مقبولاً بنحو 4.7% خلال عام 2010. مما أدي إلي الاستقرار النسبي لأسعار البترول، وقد زاد الطلب العالمي علي البترول بنسبة 1.9% عام 2010، حيث ارتفع

من 84.5 مليون ب /ي، في عام 2009، إلي 86.1 مليون ب/ي، محققاً زيادة نحو 1.6 مليون ب/ي.

والجدول التالي يبين الطلب الإجمالي علي البترول، حسب المناطق (مليون برميل يومياً) قبل وخلال الأزمة الاقتصادية:

جدول ( )

تطور الطلب العالمي علي البترول (مليون برميل /يوم) 2006 /2010)

(2006 = 100%)

	2006	2008	2009	2010
الدول الصناعية	49.6	47.6	45.5	46.0
2006 = 100%	%100	%96	%92	%93
دول العالم الأخرى	35.6	38.4	39.0	%40.1
2006 = 100%	%100	%108	%109	%112
إجمالي العالم	85.2	86.4	84.5	86.1
2006 =100%	%100	%101	%99	%101

محسوبة من بيانات منظمة الأوابك العربية.

ويبين الجدول التالي الارتباط بين النمو الاقتصادي والنمو في الطلب علي البترول وفق المجموعات الدولية قبل وأثناء الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

جدول ( )

النمو الاقتصادي والنمو في الطلب علي البترول وفق المجموعات الدولية

2007 – 2010 (%)

	2007	2008	2009	2010	2010
الدول الصناعية					
الناتج المحلي الإجمالي	2.7	0.2	(3.2)	3.1	1.6
الطلب علي البترول	(0.4)	(3.6)	(4.4)	1.5	(0.6)
دول العالم الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي	8.7	6.0	2.5	7.3	6.4
الطلب علي البترول	3.9	3.7	1.7	4.4	2.7
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	5.3	2.8	(0.7)	5.1	4.0
الطلب علي البترول	1.4	(0.6)	(1.6)	2.8	1.0

المرجع: منظمة الاقتصاد العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي – 38 – 2011 – الكويت.

والسؤال الآن: هل أصبح البترول كمورد اقتصادي ... شحيح؟

إن البترول هو عامل هام من عوامل الإنتاج وهو السلعة الأولي في التجارة العالمية. وتتراوح صادراته 1.8 تريليون دولار سنوياً خلال 2007 – 2009، وهو ما يساوي 15% من الصادرات العالمية في تلك الفترة. وبالتالي فالتغيرات في طلب وعرض، وأسعار البترول، لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة علي الاقتصاد العالمي، بما في ذلك النمو، والتضخم، والموازنات الخارجية ومستويات المعيشة، ومنذ الأعوام 1990 ازدادت عامة أسعار البترول، وهذا ينبأ بأن أسواق البترول دخلت في عصر من الشحه المتزايدة.

والشحه هي أن عرض البترول لا يستطيع أن يقابل الطلب عند السعر السائد، وبالتالي تستمر الأسعار في الزيادة لتشجيع زيادة العرض ولترشيد الطلب.

وبعد أن كان سعر البرميل سلة خامات الأوبك 94.1 دولاراً عام 2008، فقد زاد إلي 117.5 دولاراً للبرميل في فبراير 2012. وبصفة عامة، فإن السعر العالي المتزايد لبرميل البترول يوضح الشحه، والسعر المنخفض يشير إلي الوفرة في البترول. وتشير الشحه عادة إلي التناقص في الحصول علي البترول، وهو من الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاذ في المدى الطويل.

والجدول التالي يبين تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية من عام 2000 حتى عام 2011.

جدول ( )

أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية 2000 – 2011 (دولار / برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 2000 = 100%	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.3	26.8
2004	36.0	107.5	33.5
2005	50.6	109.3	46.3
2006	61.0	112.1	54.4
2007	69.0	114.6	60.3
2008	94.4	116.9	80.8
2009	61.0	117.8	51.8
2010	77.4	119.0	65.0
2011	107.5	121.3	88.6

الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

وقد انخفض سعر برميل برنت الجاري إلى 85 دولاراً للبرميل في أوائل عام 2015.

وتزيد الضرائب علي البترول من السعر النهائي للمستهلك في الدول الصناعية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول ( )

نسبة الضريبة من أسعار الجازولين في بعض الدول الصناعية عام 2011

(دولار / لتر)

	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهائي	نسبة الضريبة %
أمريكا	0.80	0.11	0.91	11.86
اليابان	1.05	0.82	1.87	43.79
فرنسا	0.88	1.17	2.05	57.26
ألمانيا	0.86	1.23	2.10	58.84
بريطانيا	0.86	1.27	2.12	59.72

المصدر محسوبة من البيانات: منظمة (الاقتصاد العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين المساعد السنوي – 38 – عام 2011.

وتشير نتائج دراسة عن OECD، أن زيادة 10% في أسعار البترول، تؤدي إلي نقص الطلب علي البترول بـ 0.2% وذلك في الأمد القصير.

أما في المدى الطويل فإن زيادة دائمة بـ 10% في أسعار البترول ستؤدي إلي زيادة الطلب علي البترول بـ 0.7% بعد عشرون عاماً[1].

وتؤثر عوامل مثل قابلية الأسعار للتجاوب The Price Responsiveness of Oil Demand في الطلب علي البترول. وهو يعكس الدرجة التي يمكن للمدخلات الأخرى أن تحل محل البترول. وفي المدى الطويل فإن مرونة السعر للطلب علي البترول يعادل 0.08 بينما المرونة القصيرة المدى هي 0.02.

وهناك عامل آخر هو أن البترول يساهم بـ 2 – 5% في الإنتاج. ويعتمد ذلك علي القطاع والإقليم. كما يساهم حدود نمو عرض البترول المتناقص علي مدار التاريخ. إلي جانب الرد الإيجابي للعرض لأسعار البترول الأعلي، ولكن بمرونة سعر صغيرة تقدر بـ 0.03.

العامل الثالث هو تكاليف استخراج البترول. ويفترض تقرير لـ IMF أن 40% من دخل البترول يجب أن يستخدم لدفع مدخلات السلع الوسيطة. وبالتالي فإن التكاليف الحقيقية لإنتاج البترول، تزداد بمعدل نمو سنوي 12%.

وهناك آثار لشح البترول يتمثل في ريع استخدام البترول، وهو الفرق بين سعر السوق وتكاليف الاستخراج. وهذا الريع يوزع بين القطاع الخاص المحلي وبين الحكومة. وفي الدول الصناعية تحصل الدولة علي جزء صغير من تلك المتحصلات، تتراوح في الجازولين بين أقلها في الولايات المتحدة بـ 12% إلي أكبرها في بريطانيا بـ 59% من السعر. بينما في الدول المصدرة للبترول فإن الدولة تتلقي 95% من المتحصلات.

---

[1] IMF – WEO. April 2011. P.89.

وهناك عدة سيناريوهات لآثار انخفاض إنتاج البترول وتأثيره علي الاقتصاد العالمي. فإذا كان معدل نمو إنتاج البترول يهبط قليلاً، فإن الإنتاج العالمي سيتأثر، ولكن الأثر لن يكون قوياً. وإذا ارتفعت أسعار البترول لفترة ممتدة، فإن الآثار ستكون أخف وطأة، أما إذا أنخفض إنتاج البترول بطريقة كبيرة، فإن الآثار ستكون وخيمة علي الإنتاج العالمي.

ويظهر الجدول التالي، في نظرة طويلة الأجل، توقعات زيادة الإنتاج من البترول التقليدي وغير التقليدي، ونجد أن هناك عجزاً في العرض عن مقابلة الطلب يبلغ 19 مليون برميل / يومياً عام 2020. مع نقص الاعتماد علي البترول التقليدي، وزيادة الاعتماد علي البترول غير التقليدي.

جدول ( )

توقعات زيادة الإنتاج من البترول بنوعيه (التقليدي وغير التقليدي) للمقابلة مع احتياجات العالم (مليون برميل / يومياً) في المستقبل حتى عام 2020

العام نوع البترول	1990	2020	1990 = 100%
البترول التقليدي	64	72	112
البترول غير التقليدي	9	20	222
إجمالي الإنتاج من البترول بنوعيه	73	92	126
احتياجات العالم عام 2020 مليون برميل يومياً	00	111	عجز (19)

محسوبة من بيانات منظمة الأوابك.

وبما أن ارتفاع إنتاج البترول بنوعيه من المتوقع أن يزيد إلي 92 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020. وتقدر وكالة الطاقة النووية احتياجات العالم البترولية، عام 2020، بنحو 111 مليون برميل يومياً، وبالتالي فهناك عجز بنحو 19 مليون برميل يومياً.

كما أن البدائل لا تغني عن البترول، وانخفاض التكلفة لا يسعف العرض. وبالنظر إلي تسعير البترول كمورد ناضب لا يتجدد، فهو لا يخضع لنظريات المنافسة الحرة. فالسعر في إطار سوق تخضع للمنافسة الحرة، يقترب من النفقة الحدية للإنتاج.

أما في حالة سوق تخضع بطبيعتها لدرجة عالية من التركز الاحتكاري والاستنفاذ والنضوب كالبترول، فإن السعر يتضمن فوق تكلفة الإنتاج، قدراً من الربح والريع الاقتصادي، يحصل منه المنتج علي نصيب لتعويضه عن نضوب الثروة الطبيعية، ويعتبر ثمناً لها، مستقلاً عن نفقة الإنتاج الحدية.

سابعاً: حرب العملات:

قبل الحرب العالمية الأولي عام 1914، كان العالم يسير وفقاً لقاعدة الذهب Gold Standard، أي أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب. وهذا يعني ثبات أسعار الصرف بين العملات، وعند حدوث اختلال في موازين المدفوعات بين الدول، يؤدي خروج الذهب ودخوله فيما بينها إلي إعادة التوازن في العلاقات التجارية الدولية، وإلي إحداث تغيرات في الأحوال الاقتصادية الداخلية، مما يساعد علي استمرار التوازن الاقتصادي بين الدول.

وعقب الحرب العالمية الأولي حاولت بريطانيا في عام 1925 العودة إلي قاعدة الذهب، وفقاً للسعر السائد قبل الحرب، دون النظر للنتائج الاقتصادية التي أصابت بريطانيا بسبب الحرب. وقد عرفت بريطانيا والدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية اكبر أزمة اقتصادية، مما أضطرها إلي التخلي عن قاعدة الذهب. وبدأت الدول في اتخاذ سياسات للحماية الجمركية، وتخفيض العملات لكسب الأسواق.

وفي خلال ما بين الحرب العالمية الأولي والثانية، أدي ترك قاعدة الذهب مع ثبات أسعار الصرف، إلي تقلبات في أسعار الصرف، وكانت النتيجة فرض القيود علي التجارة الدولية، مما أدي إلي انخفاض التجارة الدولية ومعدلات النمو.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشأ النظام الاقتصادي الدولي الجديد، بإعادة تنظيم النظام النقدي الدولي علي أساس قاعدة الصرف الخارجي بالذهب، واستقرار أسعار الصرف والأثمان وموازين المدفوعات، وإعادة تنظيم التجارة الدولية.

وتم الاتفاق في بريتون وودز، بالولايات المتحدة عام 1944، علي إنشاء هيئتان لإقراض الدول، ومنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويقوم بالإقراض طويل الأجل، وصندوق النقد الدولي للإقراض قصير الأجل، من أجل استقرار النمو الاقتصادي والخروج من الهزات الاقتصادية والمالية الدورية.

وتم ربط عملات العالم الرأسمالي بالدولار الأمريكي، بسعر محدد هو 35 دولاراً للأوقية. مع تعهد من الحكومة الأمريكية باستبدال الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد، وبالتالي حل الدولار محل الذهب.

ومع تجربة أمريكا مع الدين المتضخم والقطاع المالي المتوسع، جعلها تواجه مشاكل أخري أيضاً، إذ أن حجم القطاع المالي الأمريكي، غير المتكافئ مع القطاعات الإنتاجية الحقيقية من الاقتصاد الأمريكي، مثل الصناعة، أسفر عن تدهور القدرة التنافسية الصناعية، والديون المالية المتنامية والبطالة.

وقد تعايشت الولايات المتحدة مع عجز الميزانية بنسب متصاعدة من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الحساب الجاري وفي نفس الوقت تمتعت الولايات المتحدة بفترات من التوسع الاقتصادي وكانت النتيجة هي رؤية مخطئة حول نمو محتمل بلا حدود، ولا شك أن صعود الدولار إلي الصدارة العالمية، بعد الحرب العالمية الثانية،

حدث بسبب التفوق الاقتصادي السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي الأمريكي.

ولكن في أغسطس 1971، قامت الحكومة الأمريكية، بإلغاء تعهدها بشراء وبيع الذهب بالسعر المحدد وهو 35 دولارات للأوقية. وبالتالي أنتهي التزامها بتحويل الدولار إلي ذهب وبدأت أسعار الصرف تتحدد وفقاً لقوي العرض والطلب في الأسواق، وأصبحت العملات معومة، وبدأت نوبات من التقلبات في العملات من بداية السبعينيات من القرن العشرين.

إن التحول إلي صراف العالم له فوائده، كما أن له تبعاته، حيث يريد العالم كله أن يتأكد من أنك لن تتخلف عن سداد ديونك، وإذا ما كنت في وضع يمكنك من إعادة دفع التزامك عبر طباعة المزيد من الدولارات، فإنك لن تتخلف عن دفع ديونك أبداً.

ولكن ما هو جيد علي المدى القصير، قد يكون سيئاً علي المدى الطويل. فالبلد الذي يسيطر علي العملة الدولية، مثل الدولار، يتعرض لمخاطر مالية أقل حين يستدين، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون أقل انتباهاً. وكأنه في وسع الأمريكيين أن يواصلوا الاتفاق من دون إدخار أو خسائر. وذكر بعض الاقتصاديين أن هذه كانت نتيجة الفعالية المتفوقة للاقتصاد الأمريكي[1].

ولكن لا يجب أن نرد كل متاعب االاقتصاد الأمريكي علي أساس الوضعية الخاصة للدولار. ودون أخذ في الاعتبار ذلك، لا نستطيع أن نفسر لماذا لم تتخذ الولايات المتحدة أختيارات صعبة، ومنذ أمد طويل لمعالجة المتاعب الاقتصادية والمالية والنقدية.

---

[1] F .P (النسخة العربية) – الدولار – فان خانغ – نوفمبر 2011– ص 53.

ولأهمية الاقتصاد المالي والنقدي الأمريكي، للاقتصاد العالمي، مع تبوأ الدولار أهمية خاصة نسبياً، بالنسبة للعملات للأخري، نجد أن حالات عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، تتوقف علي ما ينتاب الاقتصاد الأمريكي من تطورات، ومنها فترات التوسع، والأزمات، إذ أن منطقة الدولار، هي التي تقرر تطور أسعار الصرف وأسعار الفائدة في العالم.

ففي ربيع عام 1994 كانت كل المؤشرات تؤكد علي تراجع النشاط الاقتصادي، مما كان يتطلب تخفيضات في أسعار الفائدة، لتشجيع الاستثمارات، إلا أن الاقتصاد الأمريكي، كان يعيش فترة نمو وتوسع، وكانت أسعار الفائدة عالية بشكل كبير، وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا، لتصل إلي ما يزيد علي 7% وهومعدل محبط للاستثمار فيها[1].

وعندما فقد الدولار 20% من قيمته إزاء الين والمارك، في الأشهر الأربعة الأولي من عام 1995، تسبب هذا الحدث في نشر الفوضي في الاقتصاد العالمي، وفي اندلاع ركود في أوروبا واليابان وتحولت الاستثمارات المصرفية صوب المارك والين، إثر ذلك لم ينخفض الدولار بمفرده، بل انخفضت معه قيم جميع العملات الأوروبية الأخري أيضاً إزاء الفرنك السويسري والمارك الألماني، وبالتالي غدت الصادرات الألمانية للخارج أقل مما كانت تتوقع، فيما أصاب شركاتها بخسائر فادحة، وتحدثت آنذاك مجلة الإيكونومست عن عجز البنوك المركزية حيال تقلبات سوق يجري بها التعامل بعملات أجنبية تبلغ قيمتها البلايين، وتصل قيمة معاملاتها اليومية إلي ما يقرب من ضعف ما لدي البنوك المركزية برمتها من أحتياطيات.

---

[1] فخ العولمة – الاعتداء علي الديمقراطية والرفاهية – تأليف هانس – بيتر مارتن، وهارالد شومان – ترجمة عدنان عباس علي – مراجعة د. رمزي زكي – سلسلة عالم المعرفة – العدد 295 – أغسطس 2003 – الكويت ، ص 136.

وموضوعياً لم يكن هناك مبرر للتدهور السريع في سعر الصرف، فالقيمة الحقيقية للدولار كانت في الواقع (1.80) مارك وليس (1.36) كما كان سائداً في أسواق التعامل كما كان الدولار يحصل في سوق النقد، أي في سوق القروض القصيرة الأجل علي فائدة تتفوق علي ما تحصل عليه العملتان المارك والين، بمقدار نقطة مئوية وكان تعقيب بعض الاقتصاديين أنه ليس هناك تفسيرات منطقية أبداً بالنسبة إلي سعر الصرف الدولار، وأن الأسواق قد أصيبت بالجنون.

ولكن المتعاملين بالعملات الأجنبية، يرون الأمر علي نحو مختلف كلياً فيري البعض أن تدهور سعر صرف الدولار استراتيجية سياسية أمريكية، تهدف إلي مساعدة الاقتصاد الأمريكي علي استرجاع قوته التنافسية، من خلال تمكينه من بيع سلعة في الأسواق الاجنبية بأسعار أدني، وبالتالي تحول سعر صرف الدولار إلي سلاح في الصراع الدائر مع اليابان وألمانيا حول السوق العالمية.

وتسبب ضعف الدولار في تسريح أعداد كبيرة من العاملين في ألمانيا، وانخفض فائض تجارة اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ثلاثة أرباع في خلال عام فقط، وهكذا لم تعد اليابان تعاني من الركود Recession، بل صارت تئن تحت وطأة الانكماش Deflation، وما رافقه من مضاعفة عدد العمال العاطلين، وبعد تحقق النتيجة في خريف 1995، بدا محافظو البنوك المركزية في ألمانيا واليابان وأمريكا دعم الدولار، مما أدي إلي أرتفاع سعر صرف الدولار ليصل في صيف عام 1996 إلي (1.48) مارك من جديد.

وبالتالي فأسواق العملات تعمل، عبر شبكات الربط الالكترونية، لمصالح بعض المستفيدين ويتربع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي علي القمة، وفي المرتبة الثانية يأتي البنك المركزي الياباني ثم البنك المركزي الألماني.

وبالنسبة لأنخفاض قيمة الدولار، بالنسبة للعملات الأخري وللذهب ولأسعار السلع، سيعود هبوط الدولار علي باقي العالم إلي أن يكفوا عن الاحتفاظ بالدولارات، كإحتياطي للنقد الاجنبي، إذ أن من يحتفظون بالدولارات سوف يستردون قيمة أقل كثيراً مما وضعوه في البداية، ويتوقفوا عن تسعير تجارتهم الخارجية بالدولار، حيث ستهبط أرباحهم لأن سعر البيع لسلعهم سوف ينخفض مع هبوط سعر الدولار، ويتحولون عن الاستثمار في أمريكا.

وكل ذلك سيقوض رغبة وقدرة أمريكا، علي أن تكون في صدارة الاقتصاد العالمي، وأن يبقي الدولار في الصدارة والأولوية في التعامل الدولي.

وفي سائر أنحاء العالم، يزيد التضخم عندما تهبط قيمة العملة فعندما يقل سعر العملة ترتفع أسعار الواردات، ولما كانت الواردات تمثل جزءاً كبيراً من الاستهلاك فإن مؤشر أسعار المستهلك يرتفع، وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للأجور، ويطالب العمال بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات، ولكنهم إذا حصلوا علي أجور اعلي زاد ذلك مرة أخري من معدل التضخم ولابد من أن تنخفض الدخول، لأن هؤلاء الذين لديهم عملات منخفضة القيمة تكون أسعار الواردات أعلي مما يقلل إقبالهم علي السلع والخدمات المنتجة من سائر العالم، أما المواطنون الاجانب فيريدون إجراءات تمنع عملائهم من الهبوط لتحمي القيمة الواقعية لقدراتهم الشرائية ولتوقف التضخم.

غير أن ما يحدث في الولايات المتحدة شيئ مختلف، فلما كانت الشركات الأجنبية لا تريد أن تتوقف مبيعاتها في السوق الأمريكية الضخمة، عندما ترتفع عملاتهم فإنهم يبقون علي سعر الدولار ليحافظوا علي مبيعاتهم الأمريكية. ولا يؤثر

هبوط سعر الدولار كثيراً في مستويات المعيشة الأمريكية، حيث أن هبوط قيمة الدولار بنسبة 5%، لا يرفع الأسعار للمستهلك الأمريكي إلا بمقدار 0.2% فقط.

وبالرغم من أن سعر السوق الحقيقي للدولار قد هبط بمقدار 33% في السنوات من 1984 حتي 1994، لم ترتفع الأسعار سوي بنسبة 11% ولما كانت قيمة الواردات الأمريكية تشكل نحو 12% من إجمالي الدخل المحلي، لم يضف هذا الارتفاع في الواردات سوي 1.2 نقطة إلي 2.8 نقطة من التضخم، قياساً بمخفض السعر الضمني لإجمالي الناتج المحلي، الذي حدث في خلال هذه الفترة.

ولو أن هذه الواردات كانت في الصناعات المحلية، حيث كان متوسط الزيادة في الأسعار 31% خلال فترة 10 سنوات، فإن نفس هذه المنتجات ستضيف 3.7% إلي مجمل معدل التضخم، وسوف يكون معدل التضخم في أمريكا أعلي مما كان عليه بـ 2.5%. نتيجة لذلك، كانت الواردات تجذب الأسعار المحلية إلي أسفل، ولا تدفعها إلي أعلي، بالرغم من القيمة الهابطة للدولار.

ولما كان هبوط الدولار لا يتسبب في أزدياد معدلات التضخم الأمريكية، فإن الذين يعتقدون أنهم يخسرون مع ازدياد التضخم، يعرضون عن محاولة كسب التأييد من أجل دولار قوي، حيث أن ما يتعرضون لخسارته نتيجة أرتفاع أسعار الفائدة كضرورة للحفاظ علي الدولار من الهبوط، يفوق بكثير ما يمكن أن يكسبوه من الدولار الأقوي.

ولما كانت هناك تغيرات فوضوية كثير تحل بأسعار الصرف، وللسيطرة علي المضاربين بالعملات في الأسواق المالية العالمية، وللتحكم في حرية أنتقال رؤوس الأموال دولياً، مما يضر بالقطاعات الإنتاجية، وكذلك التحكم في التغيرات المفاجئة التي تطرأ علي اتجاهاتها دولياً، وكذلك التغيرات الفوضوية في أسعار الصرف،

طالب جيمس توبن James Tobin وهو اقتصادي أمريكي كينزي، حائز علي جائزة نوبل، بفرض ضريبة بنسبة 1% علي كل المعاملات بالعملات الأجنبية، وإن بدا فرض هذه النسبة قليلة إلا أن تأثيرها كبير في الحد من المضاربة والسمسرة المالية الدولية، إذ أن جهود المضاربين الدوليين الذين يستغلون أختلاف مستويات أسعار الفائدة السائدة في الأسواق والبلاد المختلفة، لن تكون مجدية، إلا في حالات استثنائية فقط فعلي المستثمر الراغب، مثلاً في التحول من أوراق مالية مصدرة باليورو، وبفائدة منخفضة نسبياً إلي أوراق مالية مصدرة بالدولار، وبفائدة أعلي نسبياً فعليه أن يحسب مقدماً أنه سيدفع إلي السلطات المالية، ما قيمته أثنان من المائة من رأسماله المستثمر، 1% مرة سيدفعها عند أنتقاله من اليورو إلي الدولار، وواحد في المائة أخر عند رجوعه من الدولار إلي اليورو.

وبالتالي فإن فضل تلك الضريبة علي الاقتصاد الانتاجي الحقيقي، هام إذ سيكون في استطاعة كل بنك مركزي التحكم في مستوي سعر الفائدة في السوق الوطنية وبطريقة مستقلة عن البنوك المركزية الأخري، وبما يناسب الحالة الاقتصادية السائدة في كل بلد.

وبالتالي لا تمنح تلك الضريبة (ضريبة توبن) الحكومات تمام الحرية في تحديد أسعار الفائدة كما يحلو لها. فحينما تختلف مستويات تطور البلاد، فلا مناص من أن تعكس أسعار صرف عملاتها هذه الاختلافات، وتكون قادرة هي الأخري علي التغيير، ومن ناحية أخري ستتراجع عمليات المضاربة، وسيكون بمقدور البنوك المركزية القيام بأستقرار أسعار الصرف، وستتراجع سيولة رؤوس الأموال، إلي حد كبير.

وطبقاً لمعدلات السيولة المالية الدولية، ومعدلات الضرائب السائدة في أواخر التسعينيات، فإن فرض تلك الضريبة علي المتاجرة بالعملات الأجنبية، فإن العائد العالمي لتلك الضريبة، ستتراوح ما بين 150 – 720 مليار دولار، ما ستقلل من وطأة العجز الذي تعانيه الموازنات الحكومية.

ولكن المدافعين عن سيطرة رؤوس الأموال، في أمريكا وأوروبا، سيحولان دون فرض تلك الضريبة، كما أن المضاربين قد يحولوا عملياتهم المالية إلي ملاذ (الواحات الضريبية). ويقول أحد المصرفيين الأمريكيين أنه في حالة "تدخل الدولة في عملياتنا، فإننا سننقل مراكزنا إلي سفن ترسو في وسط المحيط".

ويقول بعض الاقتصاديين أن هذا الأقتراح المنطقي "الرامي إلي الحد من الأضرار الاقتصادية المتأتية من الإضطرابات في أسواق العملات" لا يرفض في الواقع بسبب استحالة تطبيقه، بل بسبب عدم انسجامه مع طموحات القطاع المصرفي علي جني الأرباح.